إصدارات مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك (١٦)

توضيح المقصود من حائية ابن أبي داود

تأليف

عبد الرحمن بن ناصر البراك



مؤسسة وقف الشيخ
عبد الرحمن بن ناصر البراك

توضيح المقصود من حائية ابن أبي داود

إصدارات مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك (١٦)

توضيح المقصود من حائية ابن أبي داود

تأليف
عبد الرحمن بن ناصر البراك



ⓗ عبد الرحمن بن ناصر البراك، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البراك، عبد الرحمن بن ناصر

توضيح المقصود من حائية ابن أبي داود./ عبد الرحمن بن ناصر البراك - ط ٢. .- الرياض ، ١٤٤٤هـ

١٨٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-٤٦٤٧-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

١- التوحيد أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ ٦٢٧٧/ ١٤٤٤

رقم الإيداع: ٦٢٧٧/ ١٤٤٤

ردمك: ٦-٤٦٤٧-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م



المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّة

الرِّيَاض

الْجَوَّال 00966505112242

الْبَرِيدُ الإلِكتِرُونِيُّ m@sh-albarrak.com

الْمَوْقِعُ الرَّسْمِيُّ sh-albarrak.com

تَوْضِيحُ المَقْصُودِ

مِنْ

حَائِيَّةِ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛

أَمَّا بَعْدُ:

فنقدم لقرائنا الأكارم الطبعة الجديدة لشرح «حائية ابن أبي داود»، ولا يخفى على طالب علمٍ أهميةُ هذه المنظومة ونفاستُها في علم العقيدة؛ فهي من أقدم المنظومات العقدية وهي على وجازتها عظيمة النفع، عذبة الألفاظ، ميسورة الحفظ.

وعقد لها شيخنا -حفظه الله- ستة مجالس أتى على جميعها بالشرح والبيان، عام ثلاث وعشرين وأربع مئة وألف، في الدورة التاسعة التي أقامها جامع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالرياض.

ففُرِّغت تلك الدروس، ثم عُرضت على شيخنا -حفظه الله- فحررها ثم طُبعت الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ بعناية «شبكة نور الإسلام» وبمراجعة الشيخ إبراهيم الأزرق -حفظه الله-، وقد وقع في الكتاب ملاحظات استدركها شيخنا في هذه الطبعة، ثم عُهد إلينا في المؤسسة أن نعتني به فاستعنَّا بالله على ذلك، وكانت طريقة العمل في الإخراج كالتالي:

١- مقابلة المتن وضبطه على النسخة التي أخرجها محمد جميل الشطي؛ وهي مطبوعة ضمن مجموعة رسائل في مطبعة الترقي عام ١٣٥٠هـ. والنسخة التي أخرجها محمد أحمد عبد السلام؛ وهي ضمن مجموع «عشر رسائل وعقائد سلفية» المطبوع عام ١٣٥١هـ في مطبعة المنار، وهما: العمدة في هذا الشرح، وننبِّهُ في الهامش إلى ما قد يكون من اختلاف بينهما وبين الأصول المعتمدة؛ كـ «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى، و«سير أعلام النبلاء» و«العلو» للذهبي، وشرح ابن البناء والسفاريني وغيرها. كما ننبِّهُ إلى بعض ما وقع في المتن من إشكالات، وننقل ما يصوِّبه شيخنا في بعض المواضع منها.

٢- قراءة الشرح على شيخنا كاملًا، قراءةَ ضبطٍ وتصحيحٍ، فكان يصوِّب ويُعدِّل، ويحذفُ ويُضيف، ويحرِّر ويُدقق، حتى استقام على هذه الصورة.

٣- توثيق النقول التي وردت في الشرح، وعزوها إلى مصادرها.

٤- ربط مباحث الشرح بكتب السلف والمحققين من أهل السنة: كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ وغيرهما من المحققين.

٥- إحالةُ بعض المباحث إلى مواضع أخرى موسَّعة من كتب شيخنا -حفظه الله-.

٦- ضبط الكلمات المشكلة، والعناية بعلامات الترقيم.

٧- شرح الكلمات الغريبة من المعاجم المختصة ككتب غريب القرآن، وغريب الحديث، ومعاجم اللغة، وغيرها.

٨- عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وإثباتها على رواية حفص عن عاصم.

٩- تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب.

والطريقة في ذلك كالتالي:

أ-إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما نقتصر في العزو إليه إلا لفائدة؛ كأن يكون اللفظ المذكور لغيرهما.

ب-إذا كان الحديث في غير الصحيحين:

- خرَّجناه من أهم المصادر، كالسنن الأربعة ومسند أحمد وموطأ مالك وغيرها من المصادر الحديثية المعتبرة.

- ننقل ما تيّسر من كلام أهل العلم عليه تصحيحًا أو تضعيفًا.

- إن كان الحديث مرويًا عن أكثر من صحابي؛ ذكرنا صاحب اللفظ وأشرنا إلى غيره تبعًا.

١٠- التعريف بالأعلام غير المشهورين.

١١- التعريف بالفِرق والمقالات والكتب غير المشهورة.

١٢- صنعُ فهرسٍ للموضوعات، وثبت للمصادر والمراجع.

ملاحظة:

إذا ورد في الهوامش كلمة «شيخنا» فالمراد به صاحب الشرح شيخنا عبد الرحمن البراك -حفظه الله-.

وفي الختام نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع بهذا الشرح وأن يجزي شيخنا خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللجنة العلمية في



للتواصل:

جوال: ٠٥٠٥١١٢٢٤٢

البريد الإلكتروني: m@sh-albarrak.com

نص المنظومة الحائية

١. تَمَسَّكْ بِحَبْلِ اللهِ واتَّبِعِ الهُدَى
ولا تَكُ بِدعِيًّا لَعَلَّكَ تُفْلِحُ

٢. ودِنْ بكتابِ اللهِ والسُّنَنِ التي
أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ تَنْجُ[(١)] وتَرْبَحُ

٣. وقُلْ غيرَ مخلوقٍ كلامُ مَلِيكِنَا
بذلك دانَ الأتقِيَاءُ وأَفْصَحُوا

٤. ولا تَكُ في القرآنِ بالوقْفِ قائلًا
كما قالَ أتباعٌ لجهمٍ وأسْجَحُوا

٥. ولا تقلِ القُرآنُ خَلقٌ قُرَانُه[(٢)]
فإنَّ كلامَ اللهِ باللَّفْظِ يُوضَحُ

٦. وقلْ يتجلَّى اللهُ للخلقِ جهرةً
كما البدرِ لا يَخفى وربُّك أوضحُ

(١) في طبعة الشطي ومحمد عبد السلام: (تنجو)، والمثبت من العلو للعلي الغفار للذهبي (ص٢٠٩).

(٢) في طبعة الشطي: (قراءة)، وفي طبعة محمد عبد السلام: (قرائه)، وفي شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢)، والشريعة للآجري (٥/ ٢٥٦٤): (قراءته).

٧. وليس بمولودٍ وليس بوالدٍ
وليس له شِبْهٌ تعالى المسبَّحُ

٨. وقد يُنكرُ الجهميُّ هذا وعندَنا
بمِصْدَاقِ ما قُلْنَا حَديثٌ مُصَرِّحُ[1]

٩. رواه جريرٌ عن مَقَالِ محمدٍ
فقلْ مثل ما قد قَال في ذاكَ تَنْجَحُ

١٠. وقد يُنكر الجهميُّ أيضًا يمينَه
وكلتا يديه بالفواضلِ تنفَحُ

١١. وقُل ينزِلُ الجبَّارُ في كلِّ ليلةٍ
بلا كيفَ جلَّ الواحدُ المتمدِّحُ

١٢. إلى طَبَقِ الدنيا يَمُنُّ بفضلِه
فتُفرجُ أبوابُ السماءِ وتُفْتَحُ

١٣. يقول: ألا مستغفرٌ يلقَ غافرًا
ومُستمنِحٌ خيرًا ورزقًا فيُمنَحُ[2]

١٤. روى ذاكَ قومٌ لا يُرَدُّ حديثُهمْ
ألا خابَ قومٌ كَذَّبُوهمْ وقُبِّحوا

١٥. وقل إنَّ خيرَ الناسِ بعد محمَّدٍ
وزيراه قُدْمًا ثم عثمانُ الأرْجَحُ

(١) في طبعة الشطي: (مُصحَّح)، والمثبت من طبعة محمد عبد السلام.
(٢) في طبعة الشطي: (فأمنح)، والمثبت من طبعة محمد عبد السلام.

١٦. ورابعُهُمْ خيرُ البَرِيَّةِ بَعْدَهُمْ
عليٌّ حليفُ الخيرِ بالخيرِ مُنْجِحُ[(١)]

١٧. وإنَّهُمُ والرَّهْطَ لا رَيْبَ فيهِمُ
عَلَى نُجُبِ الفِرْدَوسِ في الخُلْدِ[(٢)] تَسْرَحُ

١٨. سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عوفٍ وطلحةٌ
وعامرُ فِهْرٍ والزبيرُ المُمَدَّحُ

١٩. وسِبْطَيْ رسولِ اللهِ وابنَيْ خديجةٍ[(٣)]
وفاطمةَ ذاتَ النقاءِ تَبَحْبَحُ[(٤)]

٢٠. وعائشُ أُمُّ المُؤمِنينَ وخَالُنا
معاويةٌ أَكْرِمْ بهِ ثُمَّ أَمْنَحُ

---

(١) في طبعة الشطي: (منجَح) بفتح الجيم، ورجح شيخنا (منجِح) بكسر الجيم، وفي طبعة محمد عبد السلام: (للخير يمنح).

(٢) هكذا في طبعة الشطي: (في الخلد) ورجحه شيخنا، وفي طبعة محمد عبد السلام: (بالنور).

(٣) صرف لأجل الوزن.

(٤) زيادة من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢) بلفظ:

وسِبْطَا رسولِ اللهِ وابنا خديجةٍ
وفاطمةَ ذاتَ البقا تَبَحْبَحُ

ولم يثبتها غيره وقد رواها الذهبي عن ابن شاهين دون هذه الزيادة كما في العلو (ص٢١٠)، والسير (١٣/ ٢٣٤).

٢١. وأنْصَارُه والهَاجِرُون دِيارَهم
بنُصْرَتِهِم[١] عن كَيَّةِ[٢] النَّارِ زُحْزِحُوا

٢٢. ومِنْ بَعدِهم فالتَّابعونَ لحُسْنِ[٣] ما
حَذَوْا فعلهم قولًا وفعلًا فأفلحوا[٤]

٢٣. [ومالكُ والثوريُّ ثم أخوهمُ
أبو عَمْرِو الأوزَاعيُّ ذاك المُسبِّحُ

٢٤. ومِنْ بَعدِهم فالشافعيُّ وأحمدٌ
إمامَا هُدًى مَن يتبعِ الحقَّ يَنْصَحُ

٢٥. أولئك قومٌ قَدْ عَفَا اللهُ عنهمُ
... فأحبِبْهم فإنَّكَ تَفْرَحُ][٥]

٢٦. وقُلْ خيرَ قولٍ في الصحابةِ كلِّهم
ولا تَكُ طعَّانًا تَعيبُ وتَجْرحُ

---

(١) في طبعة الشطي: (بنصرهم) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين.

(٢) في طبعة الشطي: (ظلمة) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين.

(٣) في طبعة الشطي وشرح ابن البناء (ص٤٨): (بحسن) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢).

(٤) هذا البيت مثبت في طبعة الشطي لكن أخَّره بعد قوله: (فقد نطق الوحي المبين بفضلهم).

(٥) زيادة من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين وفي البيت الأخير أثبت:
أولئك قومٌ قَدْ عَفَا اللهُ عنهمُ
(وأرضاهم فأحبهم) فإنَّكَ تَفْرَحُ

٢٧. فقـد نَطَـقَ الوحـيُ المُبِيـنُ بفضلِهـمْ
وفـي الفَتْـحِ آيٌ للصَّحابـةِ تَمْـدحُ[١]

٢٨. وبالقَـدَرِ المَقْـدُورِ أيقِـنْ فإنـه
دِعامَـةُ عَقْـدِ الدِّيـنِ والدِّيـنُ أفْيَـحُ

٢٩. ولا تُنْكِـرَنْ جَهْـلًا نَكِيـرًا ومُنْكَـرًا
ولا الحَـوضَ والمِيـزَانَ إنَّـكَ تُنْصَـحُ

٣٠. وقـل يُخـرِجُ اللـهُ العظيـمُ بفضلِـهِ
مِـنَ النَّـارِ أجسـادًا مِـنَ الفَحْـمِ تُطْـرَحُ

٣١. علـى النَّهْـرِ فـي الفِـرْدَوسِ تَحْيَـا بمائِـهِ
كحِبَّـةِ حَمْـلِ السَّـيْلِ إذ جَـاءَ يَطْفَـحُ

٣٢. وإنَّ رسـولَ اللـهِ للخَلْـقِ شَـافِعٌ
وقُـلْ فـي[٢] عـذابِ القبـرِ حـقٌ[٣] مُوَضَّـحُ

(١) كذا في طبعة محمد عبد السلام، أما في طبعة الشطي أخّر إلى هذا الموضع قولَه:
(ومِـنْ بَعدِهـم فالتَّابعـونَ لحُسْـنِ مـا
حَذَواْ حَذْوَهُم قَولاً وفِعْلاً فأفلَحُوا)
وفي شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢) قدَّمها كما تقدم وأثبت:
(ومِـنْ بَعدِهـم فالتَّابعـونَ لحُسْـنِ يـا
خذوا فعلهم قولا وفعلا فأفلحوا).
كما تقدم آنفًا.

(٢) في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (وإن)، والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١)، وغيرها.

(٣) في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (بالحق)، والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١)، وغيرها.

٣٣. [ولا تُكفِـرَنْ أهـلَ الصَّـلاةِ وإن عَصَـوا
فكُلُّهـمُ يَعصِـي وذو العـرشِ يَصفَـحُ][(١)]

٣٤. ولا تعتَقِـدْ رَأيَ الخَـوارِجِ إنَّـه
مقـالٌ لمـن يَهْـواه يُـرْدِي ويَفْضَـحُ

٣٥. ولا تَـكُ مُرجِيًّـا لَعُوبًـا بِدِينِـه
ألا إنَّمـا المُرْجِـيُّ بالديـنِ يَمْـزَحُ

٣٦. وقـلْ إنَّمـا الإيمَـانُ قَـولٌ ونيَّـةٌ
وفِعْـلٌ علـى قـولِ النَّبـيِّ مصـرَّح[(٢)]

٣٧. ويَنْقُـصُ طَـورًا بالمعاصـي وتَـارةً
بطاعَتِـه يَنْمِـي[(٣)] وفـي الـوزنِ يَرْجَـحُ[(٤)]

---

(١) زيادة من طبعة محمد عبد السلام، ومن شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١) وغيرها.
وسقط هذا البيت من طبعة الشطي، وقدَّم بعدها البيتين المتعلقين بمبحث الإيمان على البيتين المتعلقين بالرد على الخوارج والمرجئة.

(٢) في بعض النسخ (مصبَّح)، والمثبت في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (مصرَّح) ورجحه شيخنا كما سيأتي.

(٣) المثبت من طبعة محمد عبد السلام، وقال شيخنا: «ولو قال (ينمو) كان أولى»، وهي كذلك مثبتة في طبعة الشطي.

(٤) في طبعة الشطي وقع تقديم هذين البيتين على البيتين السابقين بعد قوله:
(وإنَّ رسـول اللـه للخلـق شـافعٌ
وقل في عذاب القبر حقٌّ مُوَضَّحُ)

٣٨. ودعْ عَنْكَ آراءَ الرِّجَالِ وقولَهمْ
فَقَولُ رَسُولِ اللهِ أَزْكَى وأَشْرَحُ[١]

٣٩. ولا تَكُ مِنْ قَومٍ تَلَهَّوا بِدِيْنِهِمْ
فَتَطْعَنَ في أهلِ الحديثِ وتقدحُ

٤٠. إذا ما اعْتَقَدتَ الدَّهْرَ يا صَاحِ هذِه
فأنْتَ على خَيْرٍ تَبِيتُ وتُصْبِحُ

قال الآجري[٢]: «ثم قال لنا أبو بكر بن أبي داود: هذا قولي، وقول أبي، وقول أحمد بن حنبل، وقول من أدركنا من أهل العلم، ومن لم ندرك ممن بلغنا عنه، فمن قال عليَّ غير هذا فقد كذب».



(١) في طبعة الشطي أخّر هذا البيت إلى ما بعد البيت التالي والمثبت بهذا الترتيب من طبعة محمد عبد السلام.

(٢) الشريعة (٥/ ٢٥٦٥)، وذكره ابن شاهين وابن بطة عنه بنحوه. ينظر: شرح مذاهب أهل السنة (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١).

مقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه؛ أما بعد:

لا يخفى على مَن له فقهٌ في الدين ضرورة المسلمين في كل زمان ومكان -ولا سيما في هذا العصر- إلى العناية بالعلوم الشرعية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لأنه طغى في هذا العصر ما يسمى بعلم المادة؛ أي: العلوم الدنيوية، فقد غلب على كثير من الناس الاهتمام بها، وتعظيمُها والتنافس فيها، وتقديمُها على العلوم الشرعية تعلمًا وتعليمًا، في كل طبقات الأمة، في جميع مراحل التعليم، ومنشأ ذلك ضعفُ الإيمان بمنزلة علوم الإسلام، وإيثار الدنيا على الآخرة، وسيطر ذلك على عقولهم وتفكيرهم.

وإذا وجد الإنسان من نفسه محبةً للعلوم الشرعية، ورغبة في تحصيلها من مصادرها، والتلقي عن العلماء الربانيين، والاقتداء بهم ومعرفة سيرهم، مَن وجد ذلك في نفسه فليحمد الله، ومَن نظر في تاريخ المسلمين وجد أنهم إذا ذكروا العلم والعلماء، لم يريدوا به وبهم إلا ميراث النبوة وعلماء الشريعة.

والعلوم الشرعية أنواع، وأصولها ثلاثة، وهي مستمدَّةٌ من الكتاب والسنة:

الأول: علم التوحيد، وهو العلم بالله: بأسمائه وصفاته وأفعاله.

الثاني: العلم بأوامره ونواهيه، وهو دينه الذي جعله طريقًا إليه.

الثالث: العلم بالجزاء على الأعمال، ويدخل فيه كل ما يدخل في الإيمان باليوم الآخر.

وقد ذكر ابن القيم الأقسام الثلاثة في نونيته[١]؛ فقال:

والعلمُ أقسامٌ ثلاثٌ ما لها
من رابعٍ والحق ذو تبيانِ
علمٌ بأوصاف الإله وفِعله
وكذلك الأسماء للرحمنِ
والأمر والنهي الذي هو دينه
وجزاؤه يوم المعاد الثاني
والكلُّ في القرآن والسُّنن التي
جاءت عن المبعوث بالقرآنِ

وسائر العلوم الشرعية مقصودها الفقه في هذه العلوم الثلاثة، فعلوم التفسير والحديث؛ بل وعلوم اللغة كلُّها وسيلة لفهم الكتاب والسنة.

(١) (٣/ ٨٣٩ رقم ٤٢٥٣- ٤٢٥٦).

أما في هذا العصر فإن العلم إذا أُطلق انصرف في مفهوم كثيرٍ من المسلمين إلى العلوم الدنيوية؛ كالهندسة والطب وأنواع الصناعات، وفيها يتنافسون، وبها يفخرون، والله المستعان على ما يصفون.

ومما ينبغي التنبه له أن العلم الذي جاء به الوحي، وهو علمُ الكتاب والسنة هو الذي به الشرفُ والفضل عند الله؛ لأن به تزكو النفوس، وتصلح الأعمال، ويُهتدَى به، وهو حياة الأرواح، ونور البصائر، ولذا سماه الله روحًا ونورًا؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى].

وليس للعلوم الدنيوية شيء من هذه الفضائل، فاختر لنفسك أيها العاقل.

والمقصود: أن العلم الشرعي ضروريٌّ للإنسان، فمنه ما هو فرضُ عين، وهو ما لا يقوم دينُ الإنسان إلا به، ومنه ما هو فرضُ كفايةٍ، فيجب على الأمة الإسلامية أن تتعلم كلَّ علوم الكتاب والسنة حتى يكون فيها مَن يعلم ميراثَ محمد ﷺ، فيكون ذلك سببًا في بقاء هذا الدين وبقاء العلم الموروث عن الرسول ﷺ، وهذا محقَّقٌ ولله الحمد؛ للضمان الذي ذكره الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر].

وللخبر الصادق عنه ﷺ في قوله: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحقِّ ظاهرين**»[١]؛ أي: لا بد أن تكون هذه الطائفة قائمة بالحق علمًا وعملًا، والقيام بالحق لا يتحقق إلا بذلك.

وبعد: فهذا شرحٌ مختصر على منظومة العلامة الحافظ ابن أبي داود، سميته: «توضيح المقصود من حائية ابن أبي داود» وهو أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني الإمامُ المعروف صاحبُ «السنن»، والتي هي إحدى الأمهات المصنفة في الحديث المعروفة المعتمدة عند أهل العلم في هذا الشأن.

وابن أبي داود هو أحدُ الحُفَّاظ المكثرين من الرواية، وأحدُ الثقات، وقد عني به أبوه منذ الصغر في تأهيله، فطوّف به البلاد شرقًا وغربًا ليتلقى وليسمع من الشيوخ، وقد حصل له ما أراد، فبرز ابنه على أقرانه، وتحقق لأبي داود في ابنه ما أراد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

قال فيه الذهبي: «وكان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضَّله على أبيه»[٢]، وذكر له مصنفات في الحديث، منها: «السنن»، و«المسند»،

(١) أخرجه بنحوه: البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٥٦) (١٩٢٠)، (١٩٢٣)، (١٩٣٧) عن جماعة من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وهو حديث متواتر. ينظر: نظم المتناثر (١٤٥).
وأخرجه بهذا اللفظ: أحمد (١٩٢٩٠)، (١٩٨٥١)، والترمذي (٢٢٢٩) عن عمران بن حصين، وثوبان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) السير (١٣/ ٢٢٣).

و «الناسخ والمنسوخ». وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ستة عشر وثلاث مئة، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء»(١).

ومن آثاره هذه المنظومة المشهورة بـ «الحائية» أو «منظومة ابن أبي داود»، وهي ثابتةٌ عنه ثبوتًا قطعيًا، حتى قال الذهبي في كتاب «العلو»: «هذه القصيدة متواترة عن ناظمها»(٢)، وكأنه يرد على مَن يُشكِّكُ في نسبتها، ولعلها إن لم تكن أول نظم في العقيدة فلا شك أنها من أول هذا النوع من النظم(٣)، فإن أهل العلم لما قامت حركةُ التأليف وحركة الجهاد باللسان والرد على المبتدعين؛ ألَّفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة، ومعظمها يعنى بجمع الأدلة من الكتاب والسنة مع بعض الشرح والتعليق.

ومن الأساليب: تأليف بعض العلوم بالنظم، وهذا منهجٌ تطور وتوسع كثيرًا، حتى إن بعض كتبِ الفقه نُظمَت بالآلاف؛ كمنظومة ابن عبد القوي(٤)، وفي العقيدة كذلك منظومات كثيرة طويلة وقصيرة،

(١) (١٣/ ٢٢١).

(٢) (ص٢١٢).

(٣) ينظر: المنظومات العقدية عند أهل السنة والجماعة إلى نهاية القرن الثامن لخالد النمر (ص٧٤).

(٤) محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبد الله المقدسي، المرداوي، شمس الدين أبو عبد الله، الفقيه المحدث النحوي، ولد سنة (٦٣٠هـ) بمردا، سمع محمد بن عبد الهادي، وأخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك، وممن قرأ عليه العربية: ابن تيمية، وله تصانيف، منها: «القصيدة الدالية» التي أشار إليها شيخنا وهي في ثمانية عشر ألف بيت، توفي سنة (٦٩٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٩٣٣)، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/ ٣٠٧).

وأعظمُ وأطولُ نظم في العقيدة «الكافية الشافية» -القصيدة النونية- للإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي تقرب من ستة آلاف بيتٍ كلها في عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد ضمَّنها خلاصة كتابيه «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» وكتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح».

وهذه المنظومةُ التي نحن بصددها قصيرةٌ لا تتجاوز أبياتها أربعين بيتًا تقريبًا، ولكنها تضمنت تأصيلًا لعقيدة أهل السنة والجماعة، وتنصيصًا على جملةٍ من مسائل العقيدة على مذهب أهل السنة والجماعة، ومع هذا الاختصار لا يمكن إلا أن يكون على وجه الإجمال.

وقد صدَّر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصيدته بوصايا عامة خاطب بها طالبَ العلم أو كلَّ مسلمٍ.



١ . تَمَسَّـكْ بِحَبْـلِ اللـهِ واتَّبِـعِ الهُـدَى
ولا تَـكُ بِدعِيًّـا لَعَلَّـكَ تُفْلِـحُ

٢. ودِنْ بكتـابِ اللـهِ والسُّـنَنِ التـي
أتَـتْ عَـنْ رَسُـولِ اللـهِ تَنْـجُ[1] وتَرْبَـحُ

الشرح

افتتح الناظم هذه القصيدة بوصايا عامة تضمنها البيتان الأوَّلان:

الأولى؛ قوله: (**تمسَّك بحبل الله**) أي: اعتصم بحبل الله، واشدُد يديك به، والتعبيرُ بالتمسُّك مناسبٌ لِذِكر الحبلِ، والحبلُ المراد به: القرآنُ أو دينُ الإسلامِ، واللهُ تعالى قد أطلق ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣][2]، والقرآنُ سُمِّي حبلًا؛ لأنَّ الحبلَ هو السببُ الذي يُتعلَّقُ به حسًّا، ويُتَمسَّك به طلبًا للنجاة من الوقوع في الهاوية، فإطلاقُ الحبل على القرآن إطلاقٌ معنوي، فكتابُ اللهِ ودينُ اللهِ هو حبله، وهذا عند أهل اللغة من نوع المجاز- على القول بالمجاز وهو المشهور- وفيه تشبيهٌ للإسلام والقرآن بالحبل، فيكون من قبيل المجازِ الذي علاقته المشابهة، وهو الاستعارة.

وقوله: (تمسَّك) فيه تأكيدٌ لهذا التشبيه، وقد قال الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ١٧٠﴾

(١) في طبعة الشطي ومحمد عبد السلام: (تنجو)، والمثبت من العلو للعلي الغفار للذهبي (ص٢٠٩).

(٢) ينظر: زاد المسير (١/ ٤٣٢).

[الأعراف]، فذكر اللهُ التمسُّكَ، والتمسُّكُ بحبل الله يكون بالإيمان به، والعمل به تصديقًا لأخباره، وعملًا بشرائعه.

فهذه وصيةٌ جامعةٌ عامةٌ، في كلِّ أمرٍ من الأمور، في مسائل الاعتقاد، وأحوال القلوب، وأعمال الجوارح، وفي جميع الأحوال وفي كل زمان ومكان تمسَّك بحبل الله.

الثانية؛ قوله: **(واتَّبع الهدى)**: أي: الهدى الذي أرسل الله به رسوله، وهو العمل النافع المستمد من كتاب الله وسنة رسوله؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٣٣﴾[التوبة]. واتِّباعُ الهدى يكون بمعرفته والعمل به، والهدى: هو ما أنزله اللهُ تعالى على رُسُلِه، وأعظَمُه وأهمُّه -وهو الذي فرضه الله علينا- اتِّباع الهدى الذي جاء به محمدٌ ﷺ، فمنذ أهبط اللهُ تعالى آدمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وهو ينزل على عباده الهدى الذي يهتدون به، وضَمِن لمَن اتبعه النَّجاةَ من الضَّلال والشقاء، كما قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣﴾ [طه].

فقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ﴾ عامٌّ، فاللهُ يُبيِّنُ طريقَ النَّجاة للبشرية من أوَّلها منذ أهبط آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

فكلُّ الرُّسلِ جاؤوا بالهدى من عند الله، وقد جاؤوا بالدعوة إلى التوحيد والأعمال الصالحة، والنهي عن الشرك والقبائح، فهذا هو دينُ الله الذي بعث به الرسل من أوَّلهم إلى آخرهم، وأكملُه وأعظمُه ما بعث به خاتمَ النبيين وسيدَ ولد آدم نبينا محمدًا ﷺ.

واتباعُ الهدى هو سبيلُ السعادة، وبه يحصل الاهتداء، فمَن اتَّبع هدى الله فهو من المهتدين، ومَن اهتدى كان مهتديًا لنفسه، قال تعالى: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الإسراء: ١٥].

واتِّباعُ الهدى والتمسُّك بحبل الله مؤدَّاهما واحدٌ، لكن كل لفظةٍ لها دلالةٌ، وهذا كثيرٌ، فالشيءُ الواحدُ قد تكون له أسماء متعددة، والمسمَّى واحدٌ، لكن لكلِّ واحدٍ من تلك الأسماء دلالاتٌ، كما في أسماءِ الرسولِ ﷺ، وأسماءِ القرآنِ، بل وأسماءِ الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فالتمسُّكُ بحبل الله يتضمَّنُ اتِّباعَ الهدى، واتِّباعُ الهدى يتضمَّنُ التمسُّكَ بحبل الله، لكن اتِّباع الهدى فيه معنى الاقتداء، والسير في الطريق على بصيرة، والتمسُّك بالحبل يتضمَّنُ شدة تعلُّق القلب بكتاب الله علمًا وعملًا، وأخذه بقوة طلبًا للنجاة من عذاب الله، وكل إنسانٍ أحوج ما يكون إلى هذين الأمرين: إلى الهدى الذي يعصم من الضَّلال، وإلى النَّجاة التي بها الفلاح والعصمة من الشقاء، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه]، فتكفَّلَ اللهُ لمَن اتبعَ هداه بأن لا يَضِلَّ ولا يشقى؛ فلا يضل في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يشقى في الدنيا ولا في الآخرة.

فهناك تلازمٌ بين التمسُّك بحبل الله واتِّباع الهدى، فكلٌّ منهما يستلزم الآخر، لكن كلٌّ منهما له دلالةٌ كما تقدم، فمَن تمسَّك بحبل اللهِ نجا من الهَلَكةِ، كما ينجو مِن السقوط في الهاوية مَن تمسَّك بالحبل الحسِّي، واتِّباعُ الهدى يوصل إلى المطلوب ويُحقِّقُ السلامةَ من

الضَّلال، فمَن حقَّقَ الأمرين أفلح، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة].

الثالثة؛ قوله: (**ولا تكُ بدعيًا**): أي: لا تكن من أهل البدع الخارجين عن السنة المتبعين لأهوائهم؛ المعنى: جانب طريق المبتدعين، واسلك طريق المتبعين لتكون من المفلحين، ولهذا قال: (**لعلك تُفلح**)؛ أي: راجيًا أن تفلح أو من أجل أن تفلح، فلعل تحتمل في مثل هذا السياق الترجي والتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٨٩﴾ [البقرة][1].

وقوله: (**ولا تكُ**): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلا الناهية، فيجوز في اللغة أن تقول: ولا تكُ، ويجوز أن تقول: ولا تكن، وقد جاء في القرآن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ﴾ [النمل: ٧٠]، فجائزٌ هذا وهذا[2]، والنَّاظمُ آثر حذفَ النُّون مراعاةً للنظم؛ إذ لا يستقيمُ الوزن مع إثبات النون، فهذه القصيدةُ من «بحر الطويل» من بحور الشعر، وتفاعيله: «فعولن مفاعيلن»، أربع مرات[3].

وقوله: (**بدعيًا**): نسبةً إلى البدعة، أي: لا تكن مبتدعًا فتكون من أهل البدعة.

(١) سيأتي قريبًا مزيد بيان.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٩٨).
(٣) ينظر: كتاب العروض لابن جني (ص٦٣).

والبدعةُ هي ما أُحدِث في الدِّين وليس منه، على حَدِّ قوله ﷺ: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»(١)، وقوله ﷺ: «**إنَّ أحسنَ الحديث كتابُ الله، وأحسن الهدي؛ هدي محمَّد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها**»(٢).

وهذه الوصيةُ الثالثةُ من النَّاظم فيها تأكيدٌ لمَا قبلها، فإنَّ اتِّباعَ الهدى هو اتِّباع ما جاء به الرسول ﷺ، واتِّباعُ الهدى والتمسُّك بكتاب الله فيه العصمةُ من الضَّلال، لكنَّ هذه الوصية وإن كانت داخلة ضمن ما سبق ففي التنصيص عليها تحذيرٌ، واللهُ تعالى يجمع في كتابه بين الأمر بالشيء والنهي عن ضده؛ كقوله: ﴿أَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ ١٨١﴾ [الشعراء]، وقول موسى لهارون: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾ [الأعراف].

فقوله: (**ولا تكُ بدعيًا**): أي: كن سُنيًّا؛ متَّبعًا لسنَّةِ النبي ﷺ.

فضدُّ البدعي السُّنيُّ، فهما رجلان:

بدعيٌّ؛ أي مبتدعٌ، ينتحل بدعة من البدع، إمَّا قَدَريٌّ، أو مُرجئٌ، أو خارجيٌّ، أو غير ذلك.

وسنِّيٌّ وهو المعتصم بالسنَّة.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨-١٧) -واللفظ له- من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٧٧) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واللفظ له، وأخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه.

وقد افترق الناسُ في هذه الأمَّة كما أخبر النبيُّ ﷺ فِرقًا شتَّى، كما في قوله ﷺ: «**تفترقُ أمتي على ثلاثٍ وسبعين مِلَّةً كلهم في النار إلَّا ملَّة واحدة**»، قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[(١)].

وفي حديثٍ: «**هي الجماعة**»[(٢)] فهي الجماعةُ المجتمعةُ على الحق الذي جاء به رسول الله ﷺ[(٣)].

فالناسُ بين سنِّيٍّ وبدعيٍّ، فمَن سلك طريقَ السَّلفِ الصالح من الصحابة والتابعين فهو من أهل السنَّة، ويتبين هذا بمعرفة مذهب أهل السنَّة، وجِمَاعُه الإيمانُ بالأصول الستَّة، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا اعتقادُ الفرقةِ النَّاجيةِ المنصورةِ إلى قيام الساعة -أهل السنَّة والجماعة- وهو الإيمانُ بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره»[(٤)]، فهذه أصولُ اعتقادِ أهلِ السنة.

والمبتدعةُ لا بدَّ أن يُخالفوا في شيءٍ من هذه الأصول.

وبدعهم نوعان:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) بهذا اللفظ عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وهذا الحديث له شواهد عديدة، وطرق كثيرة بألفاظ متقاربة كما في تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٤٤٧ رقم ٤٥٥)، والصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤، ١٤٩٢) وقال الحاكم في المستدرك (١٠): «هذا حديثٌ كَثُرَ في الأصول». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانِد» مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، وابن عاصم في السنة (٦٣) عن عوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) ينظر: الاعتصام (٣/ ٢٠٨).

(٤) العقيدة الواسطية (ص٥٤).

بـدعٌ اعتقاديةٌ، وبدعٌ عمليةٌ.

وأخطرُها البـدعُ الاعتقاديةُ، وهـي أسـبقُ فـي الأمَّـة مـن البـدع العمليـة مـن حيـث الوقـوع، ومـن أمثلـة البـدع الاعتقاديـة: أصـولُ البـدع؛ كبدعـةِ القـدر؛ وهـي نفـيُ القـدر، وبدعـةُ الخـوارج؛ وهـي التكفيرُ بالذنـوب، وبدعـةُ الرافضـة؛ وهـي الغلـو فـي آل البيـت، ولا سـيما فـي علـي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وبدعـةُ الإرجـاء؛ وهـي تأخيـرُ الأعمـالِ عـن مُسـمَّى الإيمـان، فهـذه كلُّهـا بـدعٌ اعتقاديةٌ.

ومـن البـدع الكبيـرة المتأخـرة: بدعـةُ التعطيـل؛ وهـي نفيُ أسـماءِ الربِّ وصفاتـه، وهـذه بدعـةٌ مـن أقبـح البـدع، وهـي أكبـرُ ممـا قبلهـا، ولهـذا تأخَّـر ظهورهـا، فلـم تظهـر فـي الأمَّـة الإسـلامية إلا فـي أوائـل القـرن الثانـي، بخـلاف البـدعِ الأولـى فقـد جـاءت فـي النصـف الأولِ، بـل وقبـل النصـف الأوَّل مـن القـرن الأوَّل، فـي عصـر خلافةِ النبوة، فقـد ظهـرت بدعـةُ الخـوارج وبدعـةُ الرافضة في خلافة عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقـد قـال شـيخُ الإسـلام ابـن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «إنما يظهـر من البـدع أولًا مـا كان أخفـى[١]، وكلَّمـا ضعـف مَـن يقـومُ بنـور النبـوةِ قويـت البدعـةُ»[٢]، فالبـدع إذا كانـت أظهـرَ فسـادًا وبطلانًـا تأخـر خروجهـا، ولهـذا تأخـر ظهـور بدعة التعطيل.

---

(١) فـي بعـض نسـخ التدمريـة الخطيـة: (أخـف)، وفـي بعضهـا: (أخفـى)، ورجـح شـيخنا (أخفـى) لأن ذلـك أنسـب فـي هـذا السـياق وهـو المثبـت فـي التدمريـة بتحقيـق ابـن القاسـم ضمـن مجمـوع الفتـاوى (٣/ ١٠٤)، وبتحقيـق حامـد الفقـي ضمـن شـذرات البلاتين (٢/ ٦٦).

(٢) التدمرية (ص١٩٤).

قال النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد هذه الوصايا الثلاث: **(لعلَّك تُفلح)**: أي: رجاءَ أن تُفلح.

وتفسير لعل بمعنى التعليل في القرآن أكثر.

وإذا فُسِّرت بمعنى الرجاء يكون المعنى: راجين أن تفلحوا، أو رجاء أن تفلحوا أو تتقوا[1].

والفلاحُ: هو الفوزُ والظَفَرُ بالمطلوب، ويُفسَّر في اللغة بمعنى الخُلُود[2]، والخلودُ في النعيم من تمام الفوز العظيم، وقد علَّق اللهُ تعالى الفلاحَ على جملةٍ من الأعمال الصالحة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٣١﴾ [النور]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٢٠٠﴾ [آل عمران].

ووصف اللهُ المؤمنينَ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بالله وكتبه وباليوم الآخر بهذا الوصف، فقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ٥﴾ [البقرة].

والناظمُ ذكرَ في هذا البيت طريقَ الفلاحِ على سبيل العموم فقال: **(تمسَّك بحبل اللهِ، واتبع الهدى، ولا تك بدعيًا)**، فذلك طريقُ الفلاح.

---

(١) تنظر معاني «لعل» في: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١١٦٧).
(٢) ينظر: لسان العرب (٢/ ٥٤٧).

الرابعة؛ قوله: (**ودِنْ**): فعلُ أمرٍ، مِن دَانَ يَدينُ، بمعنى خَضَعَ وذَلَّ وتعبد[(١)].

والفعل: «دان» منه الدِّين، ويُطلَقُ على معانٍ كثيرةٍ منها: الشريعةُ، والمِلَّةُ، والطَّاعةُ، والجزاءُ والحسابُ، كما في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾؛ أي: يوم الجزاء، وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧﴾[الانفطار]

وأكثرُ ما يُطلَقُ عليه اسم الدِّين في القرآن: المِلَّةُ التي يدينُ بها العبدُ ويسلك على مقتضاها، سواء كانت حقًّا أو باطلًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٨٥﴾ [آل عمران]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ۝١٩﴾[آل عمران]، وقال: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾[الكافرون][(٢)].

فالدِّينُ هنا: ما يتديَّنُ الإنسانُ به، ويتعبَّدُ به، وهو نوعان: دينٌ حقٌّ، ودينٌ باطلٌ.

فدينُ اللهِ الحقُّ: هو الإسلامُ، وضدُّه: أنواع الكفر، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١﴾ إلى قوله: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾[الكافرون].

ودِينُ اللهِ هو الدِّينُ الذي بعث به رُسلَه من أوَّلهم إلى آخرهم، قال ﷺ: «**الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»[(٣)].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط (ص١١٩٨).

(٢) تنظر معاني أخرى في: نزهة الأعين النواظر (ص٢٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٣٦٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقول الناظم: (**بكتابِ اللهِ**): أي: تعبَّدْ بكتابِ اللهِ، واخضعْ للهِ بالإيمان بكتابه.

وكتابُ اللهِ هو القرآنُ، وله أسماء كثيرةٌ منها: الكتابُ، والذِّكرُ، والفرقانُ، والتنزيلُ، والهدى، والنُّورُ[١]، وكلُّ اسمٍ له دلالةٌ، وقد فُسِّرَ (الصراط) بالقرآن في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾، فالقرآنُ هو الصراطُ المستقيمُ، وهو الذكرُ الحكيمُ، وهو النُّورُ المُبينُ.

وقد عبَّرَ الناظمُ بالكتاب، واللهُ تعالى سمَّى القرآن: (كتابًا) في آياتٍ كثيرةٍ منها قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[البقرة: ٢]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾[النساء: ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢﴾[الزخرف]

فالكتابُ في هذه الآيات هو القرآنُ، وقد يأتي اسمُ الكتابِ في القرآن لمعانٍ أُخرى منها:

حكمُ الله: كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾[الأحزاب: ٦]

ويُطلَقُ على أمِّ الكتاب، أو الكتابِ الأوّلِ، وهو كتابُ المقادير، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾[فاطر: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ۝٥٩﴾[الأنعام]، فذاك هو كتابُ القَدَرِ[٢].

(١) ينظر: الإتقان (٢/ ٣٣٦).

(٢) ينظر: نزهة الأعين النواظر (ص٥٢٥).

ويدخل في التَّديُّنِ أو الدين بكتاب الله: الإيمانُ بكتابِ اللهِ، والعلمِ بكتابِ الله، والعملِ به.

فـ(**دِنْ بكتابِ اللهِ**): إيمانًا وعلمًا وعملًا.

وقوله: (**والسُّننِ التي أَتَتْ عن رسولِ اللهِ**)؛ أي: ودن بالسنن التي أتت عن رسول الله، والسُّننُ: جمعُ سُنَّةٍ، وهي في اللغة: الطريقةُ[١]، والمراد بها: سُنَّةُ النبيِّ ﷺ، وهي الطريقةُ التي جاء بها وسار عليها، وتتناولُ ثلاثةَ أمورٍ عند أهل العلم: أقوالُ رسولِ الله ﷺ وأفعالُه وتقريراتُه.

وسنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ المُطْلقةُ شاملةٌ لأقوالِه وأفعالِه وتقريراتِه، وإذا أُريدَ بيانُ شيءٍ معيَّنٍ منها يُقيَّدُ، فيقال: سنَّةُ الرسولِ في كذا، سنَّتُه في الصلاة، وسنَّتُه في الركوع، وفي السجود، وهكذا.

ولهذا يُقال لكتب الحديث: «كتبُ السنَّةِ»، وإذا اعتبرنا متعلقات سنَّةِ الرسولِ المتعددةِ من الأقوال والأفعال والاعتقادات؛ قلنا: السُّنن، ولهذا بعضُ مَن صنَّفَ في السنَّةِ سمَّى مصنَّفَه السُّنن؛ كسُننِ أبي داود، وسُننِ النسائي، وغيرهما، والمعنى أنَّ هذا المؤلَّفَ تضمَّنَ ذِكرَ سُننِ الرسولِ ﷺ في أمور الدِّين[٢].

ولمّا كان الرسولُ ﷺ هو الذي يُبيِّنُ للنَّاس ما نزَّل اللهُ من وحيه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾[النحل]، ناسبَ عطفَ الناظمِ السُّننَ على الكتاب.

---

(١) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٢٢٥).

(٢) تنظر: الرسالة المستطرفة (ص٣٢) ففيها جملة من الكتب تُعرَف بالسنن.

فقال: (**والسُّنن**)؛ والمعنى: دِنْ أيضًا بسنَّة الرسول ﷺ، أي لا بدَّ من: الإيمانِ بالكتابِ والسنَّةِ، والعلمِ بهما، والعملِ، فلا يجوز الاقتصارُ على القرآن، بل لا يُمكِن؛ لأنَّهما مصدران لدينِ الله، وللعلمِ النَّافع، وكلاهما -الكتابُ والسنَّةُ- وحيٌ مُنَزَّلٌ من عند الله بنصِّ كتاب الله، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾[النساء: ١١٣]. وقال سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾[الأحزاب: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾[البقرة: ١٢٩]. والحكمةُ هي السنَّةُ[١]، وهي قرينةُ القرآنِ في القرآن، كما أنَّ الزكاةَ قرينةُ الصلاةِ في القرآن والسنَّة.

والنَّصُّ على السنَّةِ وبيانُ أنَّها حقٌّ، وأنَّه يجب الإيمانُ بها واتِّباعُها؛ مُستفيضٌ في القرآن، فمَن أنكرَ السنَّةَ فهو كافرٌ، ومَن أنكرَ العملَ بها وقال: لا نؤمنُ ولا نعملُ إلَّا بالقرآن؛ فهو كافرٌ، ولا يمكن العملُ بالقرآن إلَّا مع الأخذِ بالسنَّةِ، فالسنَّةُ مُفسِّرةٌ للقرآن، مُبيِّنةٌ له، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾[النحل: ٤٤]

فاللهُ فرضَ الصلاةَ في آياتٍ وبيَّن بعضَ أحكامها القليلة، وإنما عُلمت أحكامها تفصيلًا من السنَّة، فالرسولُ ﷺ بيَّنَ كيفيةَ الصلاة وقال: «**صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي**»[٢]، وقلْ مثلَ ذلك في الحج، وكذلك في سائر الشعائرِ والأحكامِ التي جاءت في القرآن مُجملةً، وجاءت السنَّةُ ببيانِها وتفصيلِها.

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (ص٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١) عن مالك بن الحُوَيْرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: (**التي أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ**): صفةٌ توضيحيةٌ، والنعتُ قد يأتي صفة مُؤسِّسَة، وهي التي يكون لها مفهومٌ، يُقصد به الاحتراز من شيءٍ آخرَ، وأحيانًا يأتي لمحضِ التوضيح؛ كقول النَّاظم هنا: (**التي أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ**)، فهو لِمَا قال: (**ودِنْ بكتابِ اللهِ والسُّننِ**) يتبادرُ إلى فهم المسلمِ أنَّ المرادَ سُننُ رسولِ الله ﷺ، لكن جاء قوله: (**التي أَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ**) زيادةُ توضيحٍ، والمقصودُ بقوله: (**أَتَتْ**): جاءت عن رسول الله ﷺ وثبتت بصيغةِ الجزمِ، ولهذا لم يقل: السُّننِ التي رُويت، أو نحو هذا، فهناك فرقٌ بين: أتت ورُوِيَت؛ لأنَّ نسبةَ الحديثِ إلى رسول اللهِ ﷺ إمَّا أن تكون بصيغةِ الجزمِ، أو بصيغةِ التمريضِ المشعرةِ بالضَّعْفِ، فلا يجوز أن تقول: قال رسولُ الله، أو: ثبت عن رسول الله إلَّا فيما صحَّ، وقد تكون لفظةُ «جاء» أو «أتى» أقلَّ في الجزم، لكن «رُوي»، و«ذُكر» ونحوهما يُسمونها صيغةُ تمريضٍ، فيقولون: يُذكَرُ عن النبيِّ ﷺ، ورُويَ عن النَّبيِّ ﷺ، ليُشعِروا بالضَّعف، والرسولُ المرادُ به: محمدٌ ﷺ، وإذا أُطلِق الرسول أو رسولُ اللهِ في كلام المسلمين؛ فالمراد: محمَّد ﷺ خاتم النبيين.

والفرقُ المشهورُ بين النبيِّ والرسولِ: أنَّ النبيَّ مَن أُوحيَ إليه بشرعٍ ولم يؤمرْ بتبليغِه، والرسولُ: مَن أُوحيَ إليه بشرعٍ وأُمرَ بتبليغه[1].

وهذا الفرقُ على شهرته غيرُ مُستقيم، فإنَّ وصفَ النبيِّ بما ذُكر يقتضي أنه لا يُعَلِّمُ ولا يأمرُ ولا ينهى ولا يُبلِّغُ، وهذا غيرُ صحيحٍ، بل الأنبياءُ أرسلهم اللهُ يحكمون بين النَّاس، ويُعلِّمونَ النَّاسَ، ويأمرونهم

(١) ينظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٥٥).

بالمعروفِ وينهونهم عن المنكرِ، كما قال اللهُ تعالى في أنبياء بني إسرائيل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾[المائدة: ٤٤]

ويدل على أنَّ الأنبياءَ لهم حظٌّ من الإرسال، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾[الحج: ٥٢].

فالنبيُّ مُرسَلٌ مُكلَّفٌ مأمورٌ بأن يُعلِّمَ ويدعو ويأمرَ وينهى[١] ويبلغ، والفرقُ السديدُ ما ذكره شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية في كتاب «النبوات»؛ وهو أنَّ الرسولَ -بالمعنى الخاص-: مَن أُرسلَ إلى قومٍ مُكذِّبين، والنبيَّ: مَن أُرسلَ إلى قومٍ مؤمنين يُعلِّمُهم ويُذكِّرُهم ويحكمُ بينهم كما في الآية[٢].

وأمَّا قولُ الناظم: (**تَنْجُ وتَرْبَحُ**): فهو جوابُ الأمر في قوله: (ودن)، وفيه بيان جزاء من دان بالكتاب والسنة، وهو النجاة والربح، من جنس قوله: (لعلَّكَ تُفلح)، والفعلُ المضارعُ إذا وقع جوابًا للطلب جاز فيه الجزمُ والرفعُ[٣]؛ تقول: اتقِّ اللهَ تفلحْ، أو: اتقِّ الله تفلحُ، فيصحُّ هذا وهذا، والنظمُ اقتضى الرفعَ فقال: (**تَنْجُ وتَرْبَحُ**).

(١) ينظر: روح المعاني للألوسي (١٧/ ١٧٣)، والرسل والرسالات للأشقر (ص١٣-١٤).

(٢) ينظر: النبوات (٢/ ٧١٤-٧١٨).

(٣) وهو قول سيبويه. ينظر: الكتاب (٣/ ٩٨).

والنَّجاةُ: الخلاصُ من المهالك والشرور. والربحُ: ضدُّ الخُسران. وكلاهما -أعني النَّجاة والرِّبحَ- مطلبٌ، وبهما تتحقَّقُ السَّلامةُ من الشَّقاء.

ولا يخفى أن مضمونَ البيتِ الثاني يندرجُ في البيت الأول، لكنه في الحقيقة كالتفسير للبيت الأول فإن التمسك بالكتاب والسنة هو التدين بهما علمًا وعملًا، وهذان البيتان تضمَّنا وصايا عامَّةً جامعةً، وما بعدهما وصايا تفصيلية تتعلَّقُ بمسائل خاصة مندرجةٍ في هذه الوصايا العامة، فكأنَّ الناظمَ صدَّرَ هذه المنظومةَ بهذه الوصايا العامةِ في هذين البيتين تمهيدًا يُبيِّنُ فيه الأصلَ الذي ينبني عليه ما سيذكره من مسائل في العقيدة تفصيلًا.

والناظمُ ذكرَ جملةً من الوصايا التفصيليةِ في اعتقاد أهلِ السنَّةِ اقتضى التنصيصُ عليها دون غيرها ما حدث في عصره، والأصلُ الذي قرَّره في الأبيات السابقةِ يُبيِّنُ المنهجَ السلفيَّ السنيَّ إجمالًا، المضاد لما أحدثه الناسُ من بدع في الاعتقاد، ولذا قال:



٣. وقُـلْ غيـرَ مخلـوقٍ كلامُ مَلِيكِنَـا
بذلـك دانَ الأتقِيَـاءُ وأَفْصَحُـوا

٤. ولا تَـكُ فـي القـرآنِ بالوقْـفِ قائـلًا
كمـا قـالَ أتبـاعٌ لجهـمٍ وأسْـجَحُوا

الشَّرح

هذان البيتان تضمَّنا الوصيةَ بعقيدةِ أهل السنة في كلامِ اللهِ وفي القرآنِ، والتحذيرَ من بعض مناهجِ المبتدعةِ.

وبدأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنفي خَلقِ القرآنِ؛ لأنَّه أشهرُ ما وقع فيه الخوضُ والجدلُ بين أهل السنَّةِ ومُخالفيهم، ولاسيَّما في زمانه.

ففتنةُ القولِ بخلق القرآنِ كانت فتنةً عظيمةً، والقولُ بخلق القرآنِ قديمٌ، وأَوَّلُ مَن ابتدعه الجعدُ بنُ دِرهم، وأَخذَهُ عنه الجهمُ بن صفوان، الذي حملَ لواءَ هذه البدعةِ ونشرها؛ فاشتُهِرَ بها واشتُهِرتْ به، ولم تزل تتفاقمُ هذه البدعةُ وتشتهرُ، ويضلُّ بها المفتونون، ويتصدَّى الأئمةُ لقمعها ومحاربتِها والتحذيرِ منها ومن أهلها؛ حتى جاء عهدُ الخليفةِ العباسي المأمون، فأحاطت به المعتزلةُ واعتنق مذهبَهم في القرآن، فحمل الناسَ عليه وامتحنَهم به، فعظُمت المحنةُ، وابتُلي العلماءُ، وتأوَّلَ مَن تأوَّل، وافتُتِنَ مَن افتُتن، وثَبَّتَ اللهُ مَن ثبَّت، وأعظمُ مَن ثَبَتَ في المحنة: الإمامُ أحمدُ بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلم يُداهن في دين اللهِ، ولم يتأوَّل، بل ثبتَ على القول بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غير مخلوقٍ، وردَّ على المبتدعة وناظرهم وبيَّنَ أنَّ القولَ بخلقِ القرآنِ بدعةٌ منكَرةٌ، لم تأتِ في كتاب اللهِ تعالى، ولا سنَّةِ رسولِه ﷺ، ولا قائلَ بها من سلف الأمَّةِ، بل

هي باطلٌ مبنيٌّ على باطلٍ، فالقولُ بخلقِ القرآنِ مَبنيٌّ على نفي كلامِ الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهذا باطلٌ.

فالناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدأ بالنصِّ على ما يجب اعتقادُه في كلام اللهِ وفي القرآن، وحذَّرَ من بدعة الجهميةِ فيه.

فقال: **(وقل غير مخلوق)**: وهذا إرشاد لكل طالبٍ للحق بأن يذهبَ مذهبَ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، فيقولَ ما قالوه في كلام الله: **(غير مخلوق كلام مليكنا)**، بل هو كلامُ اللهِ المنزَّلُ.

وقوله: **(كلام مليكنا)**: تعبيرٌ بالأعمِّ، فالفرقُ بين كلامِ اللهِ والقرآنِ، أنَّ كلامَ اللهِ أعمُّ من القرآن، فكلامُ اللهِ يشمل ما سبق ممَّا أنزله في الكتب المتقدمة، فالتوراةُ والإنجيلُ والقرآنُ كلُّها كلامُ الله، وتكليمُ اللهِ لموسى، وخطابُه الملائكة، ونداؤه الأبوين، كلُّ ذلك داخلٌ في كلام الله؛ فاللهُ تعالى لم يزل يتكلَّم بما شاء كيف شاء إذا شاء، والقرآنُ من كلام اللهِ.

فقولُ الناظمِ: **(وقل غير مخلوق كلام مليكنا)**: يشمل القرآنَ وسائرَ الكتبِ، بل يشمل سائرَ ما يتكلَّمُ اللهُ به، وكلامُ اللهِ مطلقًا غيرُ مخلوقٍ، خلافًا للجهميةِ والمعتزلةِ، ومَن يقول: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ؛ يقول: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وخطابُ اللهِ لموسى مخلوقٌ، فالمعتزلةُ تقول: إنَّ اللهَ كلَّم موسى بكلام مخلوق، خلقه في الشجرة، فالله خلق كلامًا في الشجرة سمعه موسى[1]، فالله عندهم إذا أراد أن يكلِّم أحدًا خَلَقَ كلامًا،

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٥٣)، والفِصل في الملل والأهواء والنِحل (٣/ ٤).

ولا يقوم الكلام به، وهذا مع أنه باطل في الشرع فهو مخالف للعقل، فمن الباطل عقلًا أن يُوصف شيءٌ بكلامٍ لم يقم به، فلا يقال: إنَّه متكلِّم بكلامٍ قام بغيره، فهذا غيرُ معقول، وإنَّما يُضاف الكلام إلى من قام به الكلام، ولا يقال لشيءٍ إنَّه متكلِّمٌ إلَّا بكلامٍ قام به، فلا يوصَف أحد بكلامٍ قام بغيره، وعلى مذهب المعتزلة إذا قيل: إنَّ اللهَ تعالى متكلِّمٌ؛ فالمعنى: أنه يخلقُ كلامًا لا يقول كلامًا، والقرآنُ عندهم كلامُ اللهِ مخلوقٌ من جملة المخلوقات فإضافته إليه إضافة مخلوق إلى خالقه كإضافة البيت والناقة، وليس هو كلامًا تكلم الله به، وقام به، فالكلامُ على قولهم ليس صفةً قائمةً به سبحانه عما يقول الظالمون والجاهلون علوًا كبيرًا.

أمَّا أهلُ السنَّةِ، فيقولون إنَّ: «القرآنَ كلامُ اللهِ مُنزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بدأَ وإليه يعود... وهو كلامُ اللهِ حروفُه ومعانيه، ليس كلامُ اللهِ الحروفَ دون المعاني، ولا المعانيَ دون الحروف»[1].

فاللهُ تكلَّمَ بالقرآن حقيقةً وأنزله من عنده، قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾[الزمر]، وقال سبحانه: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾[فصلت]، وقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾[النحل: ١٠٢]، فابتداءُ نزولِ القرآنِ من الله، لا مِن سواه سبحانه، واللهُ هو المتكلِّمُ به ابتداءً ليس غيره.

ولهذا قال الناظمُ: (**كلام مليكنا**)، فنفى عنه الخلقَ، وأضافه إلى قائله سبحانه.

---

(١) قاله ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص٨٩-٩٠).

والمليكُ: اسمٌ من أسماء اللهِ، فمِن أسمائِه تعالى: الملكُ والمليكُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر]

وبعد أن بيَّنَ الناظمُ القولَ في كلام الله قال: **(بذلك دان الأتقياء)**: يريدُ أهلَ السنَّةِ والأئمة، فكلُّهم دانوا بذلك، أي آمنوا به، **(وأفصحوا)** فأعلنوه وصرَّحوا به.

وهذا سبيلُ المتقين، الذين اقتَفَوا أثرَ الصحابةِ والتابعين، واجتَنَبُوا طريقَ البدعةِ والمُحْدِثين، فتلك عقيدتُهم في القرآن، وفي كلام الله عمومًا.

وقد اضطربَ المبتدعة في كلام اللهِ على مذاهبَ[1]؛ منها:

مذهبُ الجهميةِ والمعتزلة.

وهؤلاء يقولون: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ، وإنَّه تعالى لا يقوم به الكلامُ، لا لفظُه ولا معناه، تعالى اللهُ عن قولهم علوًّا كبيرًا.

وهذا راجعٌ إلى أصلهم الباطلِ: وهو نفيُ صفاتِ الربِّ مطلقًا، فإنَّهم ينفون عن الله أن تقومَ به الصفاتُ، فلا يقوم به علمٌ ولا سمعٌ ولا بصرٌ ولا كلامٌ، ولا غيرُ ذلك، ويزعمون أنَّه لو قامت به الصفاتُ لكانت قديمةً، وإذا كانت قديمة لَلَزِمَ تعدُّدُ القدماءِ، فيلزم من ذلك تعدُّدُ الآلهة، وهذا تلبيسٌ من الشيطان عليهم، فاللهُ -تعالى- واحدٌ بصفاته، فتعدُّدُ الصفاتِ لا يلزم منه تعدُّدُ الآلهة، وصفةُ الإله لا يُقال لها: إلهًا، كما أنَّ صفةَ النبيِّ ليست نبيًا.

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٢/ ٣٥٨)، ومختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٠٢).

وهذه الشبهة وجوابها مذكور في القاعدة السادسة من الرسالة «التدمرية» لشيخ الإسلامِ ابنِ تيمية[١]؛ وقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ شُبَهَ النفاةِ وأجاب عنها.

المذهبُ الثاني: مذهبُ الكُلَّابيةِ والأشاعرةِ.

وهم أتباعُ أبي محمد عبدِ الله بن سعيد بن كُلَّاب، وهو أحد المتكلِّمينَ المنتسبينَ إلى السنَّةِ، وكان يردُّ على المعتزلة، وعلى منهجه درجَ أبو الحسنِ الأشعري، وهؤلاء يقولون: إنَّ كلامَ الله معنىً نفسي قائمٌ بذاته، ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، وإنه قديمٌ لا تتعلَّقُ به المشيئةُ.

لكن ابن كُلَّابٍ يقول: إنَّه أربعةُ معانٍ: أمرٌ، ونهيٌ، وخبرٌ، واستخبارٌ، وأمَّا الأشعريُّ في المذهب المشهورِ الموروثِ عنه فيقول: إنه معنىً واحدٌ لا تعدُّدَ فيه، وهو قديمٌ لا تتعلَّقُ به المشيئةُ، وهو معنىً نفسيٌّ ليس بصوتٍ ولا حرفٍ، وهذا هو مذهبُ الأشاعرةِ الذي يتكلَّمون به ويُقرِّرونه.

ومذهبُ الكُلَّابيَّةِ والأشاعرةِ قريبان في المعنى.

والمذهبُ الثالثُ: مذهبُ السَّالميةِ[٢].

وهو أيضًا من جنس مذهبِ الكُلَّابيةِ والأشاعرةِ، فهم ينتسبون إلى السنَّةِ ويخالفون المعتزلةَ، وهؤلاء يقولون: إنَّ كلامَ اللهِ قائمٌ به، وهو

(١) التدمرية (ص١١٦)، وبشرح شيخنا (ص٣٨٩).

(٢) نسبة لأبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري، صحِب سهل بن عبد الله التستري، وعنه أخذ أبو طالب المكي، توفي سنة (٣٦٠هـ) وكناه وسماه السُلمي: أبا عبد الله محمد بن أحمد بن سالم، وكنى ابنه: أبا الحسن. ويجمع =

بحرفٍ وصوتٍ، ولكنه قديمٌ كله لا تتعلَّقُ به المشيئةُ، ولا يحدثُ منه شيءٌ بعد شيءٍ.

فهم يتفقون مع الأشاعرة على أنَّ كلامَ اللهِ قديمٌ، وأنَّه لا تتعلَّقُ به المشيئةُ، لكن هؤلاء السالمية يقولون: إنَّه حروفٌ وأصواتٌ قديمةٌ، وأولئك يقولون: إنَّه معنىً واحدٌ لا تعدُّدَ فيه، وليس بحرف ولا صوت.

وأمَّا المذهبُ الرابعُ: فمذهبُ الكرَّامية.

وهؤلاء يقولون: إنَّ كلامَ اللهِ قائمٌ به، وإنَّه بحرفٍ وصوتٍ، وإنَّه يتكلَّمُ إذا شاء بما شاء، لكنهم يقولون: إنَّ الله تعالى صار متكلِّمًا بعد أن لم يكن، فجنس كلامِه حادثٌ، وهذا باطل عقلًا وشرعًا، ولا يخفى أن كل هذه المذاهب مخالفةٌ للعقل والشرع، ومتضمِّنةٌ تنقُّصَ ربِّ العالمين سبحانه، ولأصحابها شُبهاتٌ ومناقشاتٌ واستدلالاتٌ موجودة في الكتب المبسوطةِ كـ «شرح الطحاوية»، وقد ذكر فيه مذاهب كثيرة في كلام الله[1]، وهذه المذكورةُ أشهرُها.

وأمَّا المذهبُ الخامسُ: فهو مذهبُ أهلِ الحقّ، أهلِ السنَّةِ والجماعة.

القائلين بأنَّ اللهَ -تعالى- لم يزل يتكلَّمُ بما شاء إذا شاء كيف شاء، وأنَّ كلامَه صفةٌ له قائمةٌ به، وأنَّه بحرفٍ وصوت، يُسمعه مَن شاء من

= السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع تصوف. ولشيخ الإسلام كلام عن ابن سالم والسالمية في: درء التعارض (٤/ ١١١، ١٢٧، ١٢٩)، (٦/ ٣٠٤)، (١٠/ ٢٨٧)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٦، ٣١٩، ٥٢٧). وينظر: طبقات الصوفية (ص٣١٢)، وتاريخ الإسلام (٨/ ١٦١ رقم ٣٦٨).

(١) (١/ ١٧٢-١٧٤).

عباده، كما سمع موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كلامَ اللهِ، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[النساء]، وسمع الأبوان نداءه -سبحانه-: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٢﴾[الأعراف]، وسمعت الملائكةُ كلامَه، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ﴾[البقرة: ٣٠]، وهكذا جبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سمع القرآنَ من اللهِ وبلَّغه لمحمَّدٍ ﷺ، ويقولون: إنَّ الله لم يزل يتكلَّم، فليس لجنسِ كلامِ اللهِ بدايةٌ، أمَّا تكليمُه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فهو من آحاد كلامِه تعالى عندما جاء لميقات ربِّه؛ فليس بقديمٍ؛ بل هو حادثٌ، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[الأعراف: ١٤٣]، فكلامُ اللهِ قديمُ النوعِ حادثُ الآحادِ، آحادُه مُتجدِّدةٌ تبعًا لمشيئته[١].

ويقولون: إنَّ كلامَ اللهِ -تعالى- لا يُحصى، وكلماتُه لا تنفد: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾[الكهف]، وكذلك الآيةُ في سورة لقمان: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٧﴾[لقمان].

وكلامُ اللهِ يكون خبرًا ويكون طلبًا وإنشاءً، وكلماتُ اللهِ منها:

كلماتٌ كونيةٌ بها يُكوِّن الأشياء.

وكلماتٌ شرعيةٌ تتضمَّنُ الأحكامَ؛ وهي أوامرُه ونواهيه، وأخباره في كتبه المنزَّلةِ كالقرآن، قال تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١١٥﴾[الأنعام]

---

(١) ينظر: منهاج السنة (١/ ١٦٦)، (٢/ ٣٧٩)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٢).

هذا هو مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في كلام اللهِ تعالى.

وأمَّا القرآنُ فلا يوصَفُ بالقِدَمِ لأنه من آحاد كلام الله، فعُلِم أن وصف القرآن بالقِدم خطأٌ، ومع ذلك قد يقع في كلام بعض المتتسبين لأهل السنة.

ثم بعدما ذكرَ الناظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المذهبَ الحقَّ في كلام اللهِ وفي القرآن، قال بعد ذلك: (**ولا تكُ**): (**لا**): ناهية، و(**تكُ**): فعلُ مضارعٍ مجزومٌ، تُحذَفُ نونُه جوازًا، وتَعيَّن حذفُها في النَّظمِ للوزن، كما تقدَّمَ في قوله: (**ولا تكُ بدعيًا**)(١).

وقوله: (**ولا تكُ في القرآن بالوقف قائلًا**): أي: لا تقل أَيُّها المسلمُ السُّنيُّ المتبعُ للسَّلفِ الصالحِ بقول الواقفةِ في القرآن، الذي هو كلامُ اللهِ المنزَّلُ على قلب عبدِه ورسولِه محمَّدٍ ﷺ، الموصوفُ بأنَّه أحسنُ الحديثِ كما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣].

والوقف: هو الإمساكُ عن القول بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ أو غير مخلوقٍ، وهذا مذهبٌ انتحله بعضُ الجهميةِ، وربما سلك على طريقهم بعضُ الجهلة، يقولون: القرآنُ كلامُ اللهِ، لا نقول مخلوقٌ، ولا غير مخلوقٍ؛ لأنَّه ما جاء أنَّ اللهَ تكلَّمَ بالقرآن، والذي جاء أنَّ القرآنَ كلامُ الله، فيقولون هو كلامُ اللهِ، ويتوقَّفون في خلقه نفيًا أو إثباتًا، وهذا التوقُّفُ شكٌّ.

---

(١) تنظر: (ص ٢٥).

ويلزم القائلين بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ أن يقولوا تكلَّمَ به؛ لأنَّ قولنا: «تكلَّم اللهُ به»، توضيحٌ لقولنا: «كلام الله».

والقولُ بالوقفِ مذهبٌ باطلٌ، أنكرَهُ أئمةُ أهلِ السنَّة، ومنهم الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال: إنَّ الواقفةَ الذين يقولون: القرآنُ كلامُ اللهِ، لا نقول مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ؛ جهميَّةٌ، وقال مرَّةً: هم شرٌّ من الجهمية المصرِّحين بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ[1]؛ لأنَّ الذي يُصرِّحُ قد أوضحَ مذهبَه، فلا خفاءَ ولا التباسَ على السنيِّ في شأنه؛ فمَن قال: «القرآنُ مخلوقٌ»؛ فقد أَبان مذهبَه، وعرف الناسُ تجهُّمَه، وحَذِروا باطلَه، ولاسيَّما مع اشتهار نكيرِ السَّلفِ لهذه البدعةِ التي لم يقل بها غيرُ أَتباعِ الجعدِ بن دِرهم، والجهمِ بن صفوان[2].

لكنَّ الواقفةَ ينخدعُ الجهَّالُ بمسلكِهم، وقد سلك هذا الطريقَ بعضُ الجهميةِ مراوَغةً وتَقِيَّةً تستَّرًا وتلبيسًا، لأنَّه يعلم أنه لو قال: القرآنُ مخلوقٌ؛ نبذَه أهلُ السنَّةِ، وأنكروا عليه، وأغلظوا له، وإن قال: القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، خرج عن مذهبه الذي يستبطنه، فيُمسك عن القول معتقدًا عقيدةَ جهمٍ، سالكًا مسلكَ الخداعِ والمكرِ الخبيثِ.

وهذا قد يستسيغُه بعضُ الجهَّالِ بحسن نيَّةٍ، بل بعضُ العلماءِ رأوا أنَّ الخوضَ في هذه المسألةِ لا طائل تحتَه ولا موجِبَ له، والحقُّ أنَّ

(١) ينظر: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٩).

(٢) وممن حكم على الواقفة بالبدعة: الإمام عبد الملك بن الماجشون، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد وغيرهم كثير، وعدّوهم من الجهمية وعاملوهم معاملتهم. ينظر: الشريعة (١/ ٥٢٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢/ ٣٥٧).

البدعةَ إذا أُظهِرت، وتُكلِّم بها، ودُعِيَ إليها، فلا بدَّ من التحذيرِ منها وأهلها، وتحديدِ الموقفِ تِجاهها؛ لأنَّ التوقُّفَ مضمونه الشكُّ، والسكوت عليه يتضمنُ إقرارَ هذا الشك، وتوجيهَ احتمالِ صحَّةِ قولِ الجهمية، فمُقتضى التوقُّفِ أنَّ مذهبَهم ليس بالباطل البيِّنِ الذي يجبُ إنكارُه[1]، ولهذا قال إمامُ أهلِ السنَّةِ: إنَّ الواقفةَ أخبثُ، وإنَّهم شرٌّ من الجهمية، وقال: الواقفةُ جهميَّةٌ.

ولخطرهم نهى الناظمُ عن طريقتهم فقال: (**ولا تكُ في القرآن بالوقف قائلًا كما قال أتباع لجهمٍ**)، وفي هذا تصريحٌ بأنَّ الواقفةَ في القرآن، الذين يقولون: إنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، ولا نقولُ: مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ، هم طائفةٌ من الجهمية.

و(**جهم**): هو إمامُ المعطلةِ في هذه الأمَّةِ.

وقولُ الناظمِ: (**وأسجحوا**): من أَسجحَ بالشيء إذا لانت به نفسُه[2]، فأَتباعُ جهمٍ لانت نفوسُهم ومالت قلوبُهم إلى هذا المعتقد، فَسَهُلَ عليهم القولُ به.

---

(١) ولشيخنا -سدده الله- مقال في موقعه الرسمي بعنوان: «لا أجد عذرًا لخطئكم العظيم إلا ضعف قواكم الفكرية»، حرَّره في: ٢٨ ذي القعدة ١٤٣١هـ. وهو ردٌّ وتعقيب على مقال للأستاذ أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، نحى فيه منحى الوقف.

(٢) ينظر: لسان العرب (٢/ ٤٧٥).



وفي بعض النسخ: (**وأسمحوا**)، وهو الذي اعتمده السفاريني في شرحه[١]، واللفظان معناهما واحد أو متقارب، ومعناه: سمحت نفوسُهم باعتقادِ هذا القول وتقريرِه، مع فسادِه وبطلانِه.

ولما ذكر الناظم مذهب الواقفة من الجهمية ذكر مذهب اللفظية فقال:



(١) لوائح الأنوار (١/ ٢٣١).

٥. ولا تقـلِ القُـرآنُ خَلـقٌ قُرانُـه[١]
فـإنَّ كلامَ اللـهِ باللَّفْـظِ يُوضَـحُ

الشَّرح

قولـه: (ولا تقلِ القُرآنُ خلقٌ قُرانُه) بالتسهيل أي: قِراءته؛ فإن القرآن اسم للكتاب العزيز، ويُطلَق على القراءة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ١٨﴾ [القيامة] أي: قِراءته[٢]؛ فالقرآن في أول الشطر هو القرآن المجيد، والقرآن في آخر الشطر بمعنى القراءة، فالمعنى: لا تقل: قراءةُ القرآنِ خلقٌ؛ أي: قراءتي، وكذا تلاوتي ولفظي بالقرآن مخلوقٌ.

والنَّاظمُ يريدُ نهيَ المسلمِ السنِّي أن يقول: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، أو تلاوتي، وقراءتي للقرآن مخلوقةٌ، وهذه مسألةٌ كبيرةٌ كثُرَ فيها الخوضُ والقيلُ والقالُ والافتراءُ، واشتُهرَ عن الإمام أحمد أنَّه قال: «مَن قال لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو جهميٌّ، ومَن قال غير مخلوقٍ فهو مبتدعٌ»[٣]، والقائلون بأنَّ اللفظَ بالقرآن مخلوقٌ يُسَمَّونَ اللفظية[٤].

---

(١) في طبعة الشطي: (قراءة)، وفي طبعة محمد عبد السلام: (قرائه)، وفي شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢)، والشريعة للآجري (٥/ ٢٥٦٤): (قراءته).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٨/ ٤٧٧).

(٣) أورده بهذا اللفظ الطبري في صريح السنة (ص ٣٧ رقم ٣٢).

(٤) ينظر كلام أهل العلم فيهم في: الشريعة للآجري (١/ ٥٣٢)، والإبانة لابن بطة (٥/ ٣١٧).

ولا ريب أنَّ من الجهمية مَن يقول: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، وهو يريد القرآنَ الملفوظَ به مخلوق، وقد اشتُهر أنَّ الإمامَ البخاري قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فنشأ عن ذلك فسادٌ بينه وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي[١] رَحِمَهُمَاٱللَّهُ[٢]، والبخاريُّ بيَّن المسألةَ وقرَّرَ فيها مذهبَ أهلِ السنَّةِ في كتابه «خلق أفعال العباد»[٣]، وفي «كتاب التوحيد» من صحيحه[٤].

وقد أنكر السلفُ قولَ اللفظية؛ لأنهم يريدون باللفظ الكلام الملفوظ بصوت القارئ، وهو القرآن، فحكموا على ما يلفظ به القارئ بأنه مخلوق؛ فرجع ذلك إلى قولهم بأنَّ كلام الله مخلوق أو القرآن مخلوق، ولذا قال الإمام أحمد: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي» وهو رَحِمَهُٱللَّهُ خبير بمقاصد الجهمية فلذا حكم على اللفظية والواقفة بأنهم جهمية، وسبب هذا الاشتباه أن اللفظَ مصدرُ لَفَظ يلفِظ لفظًا، والمصدرُ في اللغة العربية يُطلق ويُراد به المعنى المصدري، ويُطلقُ ويُراد به اسم المفعول، مثل: «الخلق»؛ يُطلَقُ على المخلوق إذا أُريد به المفعول،

(١) محمد بن يحيى الذهلي: إمام أهل الحديث بخرسان وكان من الحفَّاظ المتقنين والثقات المأمونين، كان أحمد بن حنبل يثنى عليه وينشر فضله، واعتنى بحديث الزهري فجمعه وصنفه وجوَّده، توفي سنة (٢٥٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٦٥٦ رقم ١٨١٦)، والسير (١٢/ ٢٧٣ رقم ١٠٤).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٣)، وهُدى الساري–ط الرسالة– (٢/ ٥٥١).

(٣) ينظر: خلق أفعال العباد (٢/ ٧٠ رقم ١٣٢–١٣٣).

(٤) ينظر: «باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم»، وما بعده من الأبواب.

ويُطلَقُ على فعل الخالق إذا أُريد به المصدرُ، ومثله «الرد» بمعنى المردود، والردُّ بالمعنى المصدري، ردَّ يردُّ ردًّا، وهذا كثيرٌ.

وقس عليه من جنسه فتقول: هذا خلقُ اللهِ -تشير إلى بعض الأشياء-: أي مخلوقٌ لله مفعولٌ له، أمَّا الخلقُ بالمعنى المصدري فهو صفةٌ لله وفعلٌ من أفعاله قائم به، ومثلُه الأمر، يأتي بمعنى المأمور، ويأتي بالمعنى المصدري الذي هو الفعلُ، أمر يأمر أمرًا، وهكذا.

فصارت كلمةُ (لفظ) كلمةً مجملةً.

فإذا قال قائلٌ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فينبغي أن يُستفصَلَ منه، فيُقال: ما تريد بقولك هذا؟ فإن قال: أُريد أنَّ تلفظي ونطقي وصوتي وحركة جوارحي -لساني وشفتي- مخلوقةٌ، كان المعنى الذي وصف صحيحًا، فالكلامُ كلامُ الباري، والصوتُ والألحانُ صوتُ القارئ[١].

وإذا قال: لفظي بالقرآن، أُريد ما أتلفَّظُ به، مخلوقٌ، قلنا: هذا باطلٌ، الكلامُ الذي تتلفَّظُ به وتؤدِّيه بصوتك كلامُ ربِّ العالمين، فاللهُ تعالى تكلَّم بالقرآن، وسمعه منه جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبلَّغه لمحمدٍ ﷺ، والصحابةُ سمعوا القرآن من الرسول ﷺ، والمسلمون سمع بعضُهم القرآنَ من بعضٍ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة: ٦]، أي: يسمع كلامَ الله من الرسول، أو من أحدِ الصحابةِ، أو من آحادِ المؤمنين، فالنَّاسُ لا يسمعون كلامَ اللهِ من الله، إنما يسمعونه من بعضهم، فيُؤدُّونه بأصواتهم وحركاتهم وأفعالهم[٢].

---

(١) ينظر: التسعينية (٣/ ٩٦٤-٩٦٥)، والرد على المنطقيين (ص٥٨٥-٥٨٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٥).

وهذه المسألةُ لمّا كان فيها إشكالٌ واشتباهٌ؛ أتى الإمامُ أحمد في جوابها بهذا التفصيل، وهو قوله: «مَن قال لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو جهميٌّ»، ومرادُه الذين يتسترون ويُطلقون هذا التعبير المُلَبِّس المشابه لتلبيس الواقفة، فمَن قال به فهو جهميٌّ، «ومَن قال: لفظي بالقرآن غيرُ مخلوقٍ فهو مبتدعٌ»؛ لأنَّ هذا فيه اشتباهٌ وتَكَلُّمٌ بالمجملات.

والإمامُ البخاريُّ أَلَّفَ كتاب: «خلق أفعال العباد»، ردَّ فيه على القدرية، وضمَّنَه الرَّدَّ على اللفظية.

والحاصلُ: أنَّ التلاوةَ والقراءةَ واللفظَ، هذه الكلمات كلُّها ألفاظٌ محتملةٌ مجملةٌ؛ فلهذا منع الأئمةُ من إطلاق القولِ بلفظي بالقرآن مخلوقٌ، أو تلاوتي القرآنَ مخلوقةٌ، أو قراءتي؛ لأنَّ القراءةَ مصدرٌ كاللفظ، يُطلق ويُراد به الفعلُ، ويُطلق ويُراد به المفعولُ[1]. ولهذا قال النَّاظمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولا تقلِ القرآن)** الذي هو كلام الله، **(خلقٌ قرانه)**: أي: خلقٌ قراءتي له.

قال: **(فإنَّ كلامَ اللهِ باللَّفْظِ يُوضَحُ)**: أي: إنَّ كلامَ اللهِ يُوضَّح ويُبيَّن ويُظهر بتلفُّظ القارئ، وكلامُ الله يأتي على وجوهٍ: فيجيءُ ملفوظًا مقروءًا، ويأتي مكتوبًا مسطورًا، ويكون لدى السامعِ مسموعًا، ولدى الحافظِ محفوظًا، وهو كلامُ اللهِ في كلِّ هذه الأحوال؛ فالقرآنُ كلامُ اللهِ كيفما تَصَرَّف كما قال الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]، فهو كلامُ اللهِ محفوظًا

(١) ينظر الخلاف في مسألة اللفظ في: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٦-٣٠٧)، (١٢/ ٣٥٩) وما بعدها، ومختصر الصواعق (٤/ ١٣٢٥).

(٢) ينظر: السنة للخلال (٥/ ١٣١ رقم ١٧٩٠)، واعتقاد الإمام المنبَّل لعبد الواحد التميمي (ص٣٣).

في الصدور، كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ومكتوبًا في المصاحف، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾ [الطور]، وقال تعالى: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝١٤﴾ [عبس]، ومتلوًّا بالألسُن، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ۝٢٧﴾ [الكهف]، ومسموعًا بالآذان، كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]، وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وقد ألمَّ الإمام ابن القيم بأطراف هذه المسألة، أعني مسألة اللفظ بالقرآن في «الشافية الكافية» النونية[1]؛ فقال:

وتلاوة القرآن في تعريفها
باللام قد يُعنى بها شيئان

يُعنى بها المتلو فهو كلامه
هو غير مخلوق كذي الأكوان

ويُراد أفعال العباد كصوتهم
وأدائهم وكلاهما خَلقان

هذا الذي نصت عليه أئمة الـ
إسلام أهل العلم والعرفان

(١) (٢/ ٢٣٧-٢٣٩ رقم ٧٧٦-٧٨٥).



وهو الذي قصد البخاري الرضا
لكـن تقاصـر قاصـر الأذهـان

عن فهمه كتَقاصُرِ الأفهام عن
قـول الإمـام الأعظـم الشـيباني

في اللفظ لَمَّا أن نفى الضدين عنـ
ـه واهتـدى للنفـي ذو عرفـان

فاللفظ يصلح مصدرًا هو فِعلنا
كتلفـظ بتـلاوة القـرآن

وكذاك يصلح نفسَ ملفوظٍ به
وهـو القـران فَـذانِ محتمـلان

فلذاك أنكر أحمد الإطلاق في
نفـي وإثبـات بـلا فرقـان

وقد مهد لهذه المسألة بذكر معانٍ جليلة وتفصيلات جميلة تضمنتها الأبيات التي أولها قوله:

واللـه أخبـر أنـه سـبحانه
متكلـم بالوحـي والفرقـان

إلى قوله:

فعليك بالتفصيل والتمييز فالـ
إطـلاق والإجمـال دون بيـان

قد أفسدا هذا الوجود وخبَّطا الـ
أذهـان والآراء كل زمـان[١]



(١) (٢/ ٢٣٥-٢٣٧ رقم ٧٥٩-٧٧٥).

٦. وقـلْ يتجلَّـى اللـهُ للخلـق جهـرةً
كمـا البـدرِ لا يَخفـى وربُّـك أوضـحُ

الشرح

يقرر الناظم في هذا البيت مسألة رؤية المؤمنين لربهم، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة المتواترة، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة؛ فمن القرآن؛ قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة] وقوله تعالى: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وصح تفسير الزيادة عن النبي ﷺ بأنها النظر إلى وجه الله[١]، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق] ، ومن السنة: حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أشار إليه المؤلف، قال: كنا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال: «**إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها؛ فافعلوا**»[٢]، وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، ووجه الشبه بين رؤية المؤمنين لربهم، وبين رؤية الناس للشمس والقمر أنها رؤية عيانية؛ أي: بالأبصار، وأن المرئي في العلو، وأنها رؤية من غير إحاطة، وأن الرائي لا يلحقه ضيمٌ ولا ضرر لأن المرئي ظاهر لا خفاء به[٣]، ومن السنة أيضًا حديث الصورة الطويل

(١) كما في صحيح مسلم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣).
(٣) ينظر: التوضيح للمسائل العقدية في مقدمة الرسالة القيروانية لشيخنا (ص٩٨-٩٩).

الذي أخرجه البخاري ومسلم، وفيه قوله ﷺ: «**يجمع اللهُ الناسَ يوم القيامة فيقول: مَن كان يعبد شيئًا فليتبعه... وتبقى هذه الأمةُ فيها منافقوها**»[١]... قال: «**فيأتيهم الجبارُ في صورةٍ غير صورته التي رأوه فيها أولَ مرَّةٍ، فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا! فلا يُكلِّمه إلَّا الأنبياء...**» الحديث، وفيه: «**فيقول هل بينكم وبينه آية تعرفونه فيقولون الساق فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا**»[٢]، ففي هذا الحديث أن المؤمنين يرونه مرتين بل ثلاثًا: يرونه أولًا ثم يأتيهم في غير الصورة التي رأوه فيها أولًا؛ فيقولون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فيأتيهم في الصورة التي يعرفونها؛ فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونها؟ فيقول: الساق فيكشف تعالى عن ساقه فيسجد له كل مؤمن، ويشهد لما ورد في هذا الحديث قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾[القلم] الآيتين إلى غير ذلك من الأحاديث التي تلقاها أهل السنة بالقبول والإيمان، وأنكرت الجهمية والمعتزلة أن الله يُرى، ومن شبهاتهم؛ قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٣] وهذه الآية حجة عليهم فإن نفي الإدراك -وهو الإحاطة- يتضمن إثبات الرؤية من غير إحاطة[٣]، وتأولوا النصوص الدالة على رؤية المؤمنين لربهم إن كانت من القرآن أو من السنة المتواترة، وإن كانت آحادًا

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢-٢٩٩) -واللفظ له- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩) -واللفظ له-، ومسلم (١٨٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: منهاج السنة (٢/ ٣١٧-٣٢١)، وحادي الأرواح (٢/ ٦١٨).

ردوها، وأما الأشاعرة فقالوا إنه تعالى يُرى لا في جهة، وهذه رؤية غير معقولة فإن المرئي لا بد أن يكون في جهة من الرائي فآل أمرهم إلى نفي الرؤية الحقيقية المعقولة، وصاروا في الرؤية متذبذبين بين النفي والإثبات كحالهم في كلام الله(١).

وبعد فنقول في شرح البيت: (**قل**): أي: أيُّها المسلمُ السُّنيُّ المُقتفي لأثر السَّلفِ الصالح: بقلبك مُعتقدًا، وبلسانك مُقرًّا ومُعلنًا، (**يتجلَّى اللهُ**): أي يَظهر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ظهورًا بإشراقٍ ونورٍ، فالتجلِّي ليس مرادفًا للظهور، بل هو ظهورٌ بإشراقٍ ونورٍ(٢).

والتجلِّي صفةٌ فعلية من صفات ربنا سبحانه، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾[الأعراف: ١٤٣].

كما أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موصوفٌ بالنُّور قال تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[الزمر: ٦٩]

وقولُ الناظم: (**يتجلَّى اللهُ للخلق**): أي يظهرُ -كما ذكر- لجميع النَّاس فيرونه رؤيةً لا خفاءَ فيها ولا التباس، كما يرون القمر، وذلك يوم القيامة، ولم يُقيِّده به الناظمُ، لكنَّه معلومٌ بدهيٌّ.

وهل يراه المؤمنون دون الكفار، أم يراه الناس كلهم؟

محلُّ خلاف، فأمَّا المؤمنون فإنهم يرونه باتفاق أهلِ السنَّةِ في عرصات القيامة، وفي الجنة في يوم المزيد.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٣٢-٤٣٥)، (٤/ ٤٢٠-٤٨٠)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٢٥) وما بعدها.

(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ١٥١).

وأمَّا غيرهم فقد اختلف فيهم أهلُ العلم على مذاهب(١):

فقيل: لا يراه الكفارُ، بل هم محجوبون عنه مطلقًا، وقيل: بل يرونه رؤيةً لا تسرُّهم، بل تزيد من حسرتهم وخِزيهم، فليس لهم فيها حظٌّ ولا نعيمٌ.

ويمكن أن يُستدلَّ لهذا القول بمثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَـٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ﴾[الأنعام: ٣٠]، وبذكر لقاءِ عموم الخلقِ له سبحانه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا﴾[يونس: ٧].

وقيل: بل يراه المنافقون دون سائرِ الكافرين؛ لأنَّهم يكونون مع المؤمنين في بعض مواقف القيامةِ، فيرون اللهَ تعالى رؤيةً لا تَسرُّهم ولا تُسعدهم؛ لِمَا يعلمونه من حالهم، ويترقَّبونه من سوءِ مآلهم، وقد دلَّ على هذا ما ثبت في الصحيح، قال ﷺ: «**يجمع اللهُ الناسَ يوم القيامة فيقول: مَن كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع مَن كان يعبدُ الشمسَ الشمسَ، ويتبع مَن كان يعبدُ القمرَ القمرَ، ويتبع مَن كان يعبدُ الطواغيتَ الطواغيتَ، وتبقى هذه الأمةُ فيها منافقوها... قال: فيأتيهم الجبارُ في صورةٍ غير صورته التي رأوه فيها أولَ مرَّةٍ، فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا! فلا يُكلِّمه إلَّا الأنبياء...**» الحديث(٢).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦) وما بعدها، وحادي الأرواح (٢/ ٦٠٩).
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

وقول الناظم: (للخلق) يقتضي إثباتُ عمومِ الرؤية للمؤمن والكافر، وربما أراد بالخلق: المؤمنين خاصَّة، فيكون لفظُه من قبيل العامِّ الذي أُريد به الخصوص.

وقولُه: (**للخلق جهرةً**): أي: علنًا[1]، فالجهرُ ضدُّ الإسرار، إعلانٌ لشيءٍ وكشفٌ وإظهارٌ، يوضح هذا سؤال بني إسرائيل موسى، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[البقرة: ٥٥]، والمعنى: نراه رؤيةً ظاهرةً علانيةً.

وقوله: (**كما البدرِ**): أي: مثلما يظهر ويتجلَّى البدرُ، والبدرُ: القمرُ في ليالي الإبدار، وهي: ليلةُ الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، و(**ما**) في قوله: (**كما**) زائدةٌ، أصلها كالبدر، لكنَّ المصنِّفَ احتاجَ إليها من أجل الوزن.

وقوله: (**لا يخفى**): إذا لم يكن دونه سحابٌ، والناظمُ أخذ هذا من تمثيل رسولِ الله ﷺ في حديث الصحيحين: لما قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «**هل تُضارُّون في الشمس ليس دونها سحابٌ**»؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تُضارُّون في القمر ليلةَ البدر ليس دونه سحابٌ**»؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**فإنَّكم ترونه يوم القيامة كذلك**»[2]، فالنَّاظمُ أخذ هذا من الحديث.

---

(١) ينظر: الصحاح (٢/ ٦١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٧٣) -واللفظ له-، ومسلم (١٨٢-٢٩٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: (**وربُّك أوضحُ**): أي الله تعالى أظهرُ إشراقًا، وأعظمُ نورًا من الشمس والقمر، وهذا التشبيهُ من قبيل تشبيهِ الرؤيةِ بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي؛ فلا يقال: اللهُ كالبدر، أو تجلِّيه كتجلِّي البدر، أمَّا قولُ الناظمِ فمن باب قياسِ الأولى، ولهذا قال: (**وربُّك أوضحُ**)، وكلُّ كمالٍ فاللهُ أولى به، فليس ظهورُ اللهِ كظهورِ البدر، لكن إذا كان القمرُ الضئيلُ لا يخفى، ولا تُحيطُ به الرؤيةُ، فاللهُ العظيمُ إذا تجلَّى كان بذلك أولى.



٧. وليس بمولودٍ وليس بوالدٍ وليس له شِبْهٌ تعالى المسبَّحُ

الشرح

هذا بيتٌ كأنه مُقحَمٌ بين هذه الأبيات في الرؤية، ومضمونُه التنزيه، ومن القواعد المقرَّرة أنَّ اللهَ موصوفٌ بإثبات صفاتِ الكمالِ، ونفي النقائص والعيوب، وكلُّ نفيٍ في صفاته فإنَّه متضمِّنٌ لإثبات كماله، فالنفيُ المحضُ لا يدخل في صفاته سبحانه، كما أوضح ذلك الإمامُ ابنُ تيمية في مواضعَ من كتبه(١)، ومن ذلك القاعدةُ الأولى في «العقيدة التدمرية»، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ اللهَ سبحانه موصوف بالإثبات والنفي»(٢)، ثم بيَّن أنَّ النفيَ المحضَ الذي لا يتضمن ثبوتًا ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ، فلا يوصف اللهُ به، بل يوصف بالنفي المتضمِّنِ للكمال، فنفيُ الظلمِ عنه -سبحانه- يتضمن إثباتَ كمالِ عدله، ونفيُ الضلالِ والنسيان يتضمَّنُ كمالَ علمِه، ونفيُ الولدِ والوالد والكفؤ يتضمَّنُ كمالَ صمديته ووحدانيته، ونفيُ السِّنَةِ والنومِ يتضمَّنُ كمالَ الحياةِ والقيامِ.

ومن هذا القبيل ما ذكرَهُ الناظمُ من نفي الشبيهِ والولدِ والوالدِ، قال الله تعالى في سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: منهاج السنة (٢/ ١٨٣)، (٢/ ٣١٩)، ودرء التعارض (٦/ ١٧٦-١٧٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٠).

(٢) التدمرية (ص٥٧)، وبشرح شيخنا (ص٢١٧).

قال الناظمُ: (**وليس بمولودٍ**): أي: ليس اللهُ مولودًا، وهذه الباءُ عند النحويين زائدةٌ، فليس شأنُ اللهِ شأنَ المتولدات، فالمولودُ محدَثٌ بعد أن لم يكن، مسبوق بغيره، واللهُ تعالى لا أوَّل له، فهو الأوَّلُ الذي ليس قبله شيءٌ.

(**وليس بوالدٍ**): فالولدُ جزءٌ من والده، وهو صِنْوُ أبيه، واللهُ تعالى أحدٌ صمدٌ، ليس له نظيرٌ ولا شريكٌ، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

قوله: (**وليس له شِبْهٌ**): ولو قال: «وليس له كفؤٌ»؛ كان أولى؛ ليطابقَ لفظ القرآن في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾، أو قال: «وليس له مِثْلٌ»؛ ليطابق قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، لكنَّ الشبهَ والمثلَ والكفؤَ والند والسَّمي كلماتٌ متقاربةٌ.

وقوله: (**تعالى**): أي ارتفعَ وجلَّ عن أن يكون له والدٌ أو ولدٌ أو شبهٌ، فتعالى اللهُ عمَّا نفى من المعايب في حقِّه، بل تعالى اللهُ عن كلِّ ما لا يليق به، وكلمةُ (تعالى) تُستعملُ في التنزيه كـ(سبحان).

وقوله: (**المسبَّحُ**): أي المنزَّه عن كلِّ نقصٍ، فجمع له بين التنزيهِ عن النقص مع إثبات علوِّ الشأن والقدرِ المتضمنِ للتنزيه وإثباتِ الكمال، كما جمع اللهُ بينهما لنفسه، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٨﴾ [القصص]، وقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠﴾ [الأنعام].

ولقائلٍ أن يقول: لماذا أتى النَّاظمُ بهذا البيت وأقحمه في وسط الأبياتِ التي يُقرِّرُ فيها مسألةَ الرؤيةِ؟

والذي ظهر لي أنَّه أتى به بمناسبة قوله: (**كما البدرِ لا يَخفى وربُّك أوضحُ**)، فكأنه لما أورد المثلَ الآنفَ جاء بهذا البيت احترازًا من توهُّمِ تشبيهِ اللهِ بالمخلوق، وقال تبعًا: (**وليس بمولودٍ وليس بوالدٍ**)؛ تكميلًا للمعنى، والجامعُ وُرودُ هذه الثلاثة في سورة الإخلاصِ.



٨. وقـد يُنكـرُ الجهمِـيُّ هـذا وعندَنَـا
بِمِصْـدَاقِ مـا قُلْنَـا حَديـثٌ مُصَـرِّحُ(١)

٩. رواه جريـرٌ عـن مَقَـالِ محمـدٍ
فقـلْ مثـل مـا قـد قَـال فـي ذاكَ تَنْجَـحُ

الشَّرح

قوله: (وقد يُنكر الجهمِيُّ هذا): و(قد): في هذا السياق للتحقيق.

والإشارةُ في قوله: (هذا) راجع إلى التجلِّي، فالجهميُّ يُنكرُ الرؤية مطلقًا كما تقدم(٢)، ويُكذِّبُ بأنَّ المؤمنين يرون ربهم، أمَّا قوله: (وليس بمولودٍ وليس بوالدٍ وليس له شِبهٌ)، فهذا لا يُنكره الجهميُّ.

أمَّا الرؤيةُ فاختلف فيها النَّاسُ على مذاهب تقدم ذكرها(٣).

والمذهبُ الحقُّ هو مذهبُ أهلِ السنَّةِ، القائلين بأنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عيانًا بالأبصار، رؤيةً من غير إحاطةٍ، والأدلةُ على ذلك من الكتاب والسنة تقدمت الإشارة إليها، وذُكر بعضها، ومن الأدلة من السنة حديثُ جريرُ بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أشار إليه النَّاظمُ، وقد تقدم ذكره بلفظه(٤).

---

(١) في طبعة الشطي: (مُصحَّح)، والمثبت من طبعة محمد عبد السلام.
(٢) تنظر: (ص ٥٦).
(٣) تنظر: (ص ٥٦-٥٧).
(٤) تنظر: (ص ٥٥).

ومما استدلَّ به الجهميةُ: قولُ اللهِ -تعالى- لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾[الأعراف: ١٤٣]، وقيل في الجواب: ليس في الآية نفيٌ للرؤية بإطلاق، بل نفيٌ لرؤية موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ربَّه في مقام معيَّنٍ، فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، جوابًا لقول موسى في ذلك المقام: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾. وقال المجيبون أيضًا: إنَّ هذه الآيةَ أدلُّ على الرؤيةِ منها على نفيها؛ لأنَّ الله تعالى لم يقل: إنِّي لا أُرى، بل قال: لن تراني إلَّا أن يستقرَّ الجبلُ، لقوله: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾، واستقرارُ الجبلِ ممكنٌ، فيلزم إمكانُ الرؤية.

وقالوا: كان موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أعلمَ وأجلَّ من أن يسألَ ربَّه أمرًا مستحيلًا عليه سبحانه.

وذكروا وجوهًا أُخرى تضمَّنتها الآيةُ تدلُّ على جواز الرؤيةِ، أثبتها ابنُ القيم عند كلامه على هذه الآية في باب: رؤيةِ أهلِ الجنَّة لله تعالى من كتابه «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»[(١)].

ثم قال النَّاظم: (**وعندَنَا بمِصْدَاقِ ما قُلْنَا حَديثٌ مُصَرِّحُ**): أي: وعندنا حجَّةٌ على الخصم حديثٌ واضحٌ صريحٌ يدلُّ على صِدق قولنا، والحقُّ أنَّ عندنا أحاديث متواترة[(٢)]، بل قرآنٌ وإجماعٌ، فالرؤيةُ قد دلَّ عليها الكتابُ والسنَّةُ والإجماعُ.

---

(١) (٢/ ٦٠٥-٦٠٨).

(٢) رواها سبعةٌ وعشرون صحابيًا ساقها ابن القيم وغيره، ينظر: حادي الأرواح (٢/ ٦٢٥-٦٨٥)، ونظم المتناثر (ص ٢٣٨، رقم ٣٠٧).

وقوله: (**مُصَرِّحُ**): أي: فيه التصريحُ بالرؤية، وليس لفظًا محتملًا، بل نصٌّ صريحٌ لا يحتمل التأويل، قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته**»[(١)].

قوله: (**رواه جريرٌ**): وجريرُ هو ابنُ عبدِ اللهِ البَجليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(**عن مَقَالِ محمَّدٍ**): أي يرفعُه إلى النَّبي ﷺ.

ثم قال النَّاظمُ مُكملًا: (**فقلْ مثل ما قد قَال في ذاكَ تَنْجَحُ**): والمعنى: قُل أيُّها المسلمُ مثلَ ما قال النبيُّ ﷺ في رؤية المؤمنين لربهم، واعتقد ما قال (**تَنْجَحُ**): أي: تظفرُ بمطلوبك، فالنجاحُ: الظَّفَرُ بالمطلوب، وضدُّهُ الخيبةُ والخسرانُ.



(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، (٧٤٣٤) -واللفظ له-، ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٠. وقد يُنكر الجهميُّ أيضًا يمينَه **وكلتا يديه بالفواضلِ تنفَحُ**

الشرح

يُتابعُ النَّاظمُ ذِكرَ مذهبِ الجهميةِ في صفات الله تعالى، فبعد أن ذكرَ مذهبهم في القرآن، وفي الرؤية، ذكر في هذا البيت مذهبهم في يدي الربِّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فقال: (**وقد يُنكر الجهميُّ أيضًا**)، و(أيضًا): تأتي بمعنى كذلك[(١)]، ففيها معنى الرجوع إلى مثل ما سبق كأنَّه يقول: وكذلك، أو مثل ما تقدَّم.

وقوله: (**يمينَه**): أي: يمينُ الربِّ، فالجهميُّ ينكر أن تكون لله يمينٌ هي يدُه، ثم بيَّن المؤلفُ الحقَّ فقال: (**وكلتا يديه**): فأثبت لله يدين، وقد دلَّ الكتابُ والسنَّةُ والإجماعُ على إثبات اليدين لله؛ فاللهُ تعالى له يدان يخلق بهما كما خلق آدمَ بيديه، ويأخذ بهما ما شاء كما ثبت في الصحيح، قال رسول الله ﷺ: «**يقبض الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض؟**»[(٢)]، وشاهد هذا في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر: ٦٧]، فاللهُ تعالى له يدان لا تُشبه أيدي المخلوقين ولا نعلم كيفيتَهما.

---

(١) ينظر: لسان العرب (٧/ ١١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧) -واللفظ له- عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في صفات الربِّ يقوم على ثلاثة أصول[(١)]:

الأول: الإثباتُ؛ إيمانًا بما أخبر اللهُ به أو أخبر به رسولُه ﷺ.

والثاني: نفيُ التمثيلِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]

والثالث: نفيُ العلمِ بالكيفية، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ١١٠﴾[طه]

فمَن تمسَّكَ بهذه الثلاثة الأصول كان مستقيمًا على الحقِّ، في أسماء الله وصفاته.

والقولُ بهذه الأصول يقتضي أن نُثبتَ لله تعالى يدين لا نتأوَّلهما، ونعلم أنهما لا تماثلان أيدي المخلوقين، ولا نعلم كيف هما فلا نتخيَّلهما، بل كلُّ ما يخطرُ بالبال من الكيفيات فاللهُ تعالى بخلافه، فالفِكرُ قاصرٌ عن تصوُّرِ كيفيةِ صفاتِ اللهِ تعالى، فلا يجوز أن نقول: كيف يدي الرب؟ أو كيف ينزل؟ أو كيف استوى؟ ولمّا قال السائلُ للإمام مالك: كيف استوى؟ أنكر عليه وقال: الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ، ولا أراك إلَّا رجل سوءٍ، فأَمَرَ به فأُخرِجَ[(٢)].

---

(١) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص٣٦٥-٣٦٩)، وشرح العقيدة التدمرية لشيخنا (ص٨٧).

(٢) ينظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٦٦، رقم ١٠٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤١، رقم ٦٦٤)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٠٤، رقم =

والأدلةُ على إثبات اليدين لله تعالى متضافرة من الكتاب والسنَّةِ والإجماعِ.

فمن القرآن: قول الله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، قال ذلك ردًّا على اليهود الذين قالوا: يدُ الله مغلولةٌ، فقال الله تعالى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. واليهودُ لَمَّا قالوا: يدُ اللهِ مغلولةٌ؛ لم يكن غلطُهم في إضافة اليدِ لله، وإنَّما في وصف اللهِ سبحانه بالبخل، فهذا هو المنكَرُ من قولهم.

وعند الجهميةِ ومَن تَبعهم أنَّ نسبةَ اليدِ إلى الله من الباطل، ومن التشبيهِ الذي قال به اليهودُ.

وقال تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وهاتان الآيتان هما أصرحُ الآيات في الدلالة على إثبات اليدين لله لأنهما قد جاءا بلفظ التثنية، وقد جاء ذكر اليدين في مواضع أُخر إمَّا بلفظِ الإفرادِ؛ كقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [الملك: ١]، أو بلفظ الجمع كما في قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، ولفظُ الإفرادِ لا يدلُّ على أنَّ اليدَ واحدةٌ، فقد يُراد به الجنسُ، ولفظُ الجمعِ لا يدلُّ على أنَّ لله أيدي، فإنَّ هذا الأسلوبَ لا يُفيدُ هذا المعنى؛ لأنَّ من قواعد اللسان العربي أنَّ المثنى إذا أُضيف إلى صيغة الجمعِ أو إلى الجمع جُمع[1]؛ كقوله تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿إِن

= ٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨)، وقد صحَّح هذا الأثر عن مالك: الذهبي في العلو (ص ١٣٨، رقم ٣٧٧)، وجوَّد إسناده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦-٤٠٧).

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٧٨-٤٨١)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٦٦-٢٦٨).

تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فاللهُ تعالى له يدان كما صرَّح بذلك في موضعين من القرآن.

وأمَّا أدلةُ السنَّةِ فكثيرةٌ؛ منها: حديثُ عبدِ الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صحيح مسلم[١] أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**إنَّ المُقسِطينَ عند اللهِ على منابرَ من نورٍ عن يمين الرَّحمنِ عَزَّوَجَلَّ، وكلتا يديه يمين، الذين يَعدِلون في حُكمهم وأهليهم وما وَلُوا**».

والشاهدُ قوله: «**وكلتا يديه**»، فله يدان، يمين وشمال، كما في الحديث المتقدِّم عند مسلم[٢]، ولا وجه لمن حكم على رواية ذكر الشمال بالشذوذ وقد ارتضاها مسلم[٣]، ويؤيد إثباتها من جهة المعنى أن القرآن والحديث كل منهما قد دل على فضل اليمين على الأخرى فقد خص الله قبض السموات بيمينه؛ ففُهِم أن قبض الأرض باليد الأخرى كما صرح به في الحديث؛ لأن السموات أفضل من الأرض، ومن وجه آخر أخبر الرسول ﷺ أن المقسطين عن يمين الرحمن، وفي هذا تفضيل لهم لفضل اليمين على اليد الأخرى.

وقوله: «**عن يمين الرَّحمنِ**»: ليس هو معنى: «**وكلتا يديه يمين**»، بل معناهما مختلف، فـ«**كلتا يديه يمين**» معناه: أنَّ يمينه واليد الأخرى

---

(١) برقم (١٨٢٧).

(٢) وهو رواية في حديث أبي هريرة المتقدم في قبض الأرض والسموات وقوله تعالى: «أنا الملك» أخرجه مسلم برقم (٢٧٨٨-٢٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٣٩).

كلاهما ذاتُ يُمْنٍ وخيرٍ وبركةٍ، فهو كالاحتراز عن توهم النقص في اليد الأخرى بعد قوله عن يمين الرحمن، وقد فرَّقَ القرآنُ بينهما في قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وجاء في تفسير هذه الآية من السنَّة أنَّ الله تعالى يطوي السموات بيمينه ويَقبِض الأرضَ بيده الأخرى، وفي لفظٍ «بشماله»(١).

ومن أدلَّةِ إثباتِ اليدين في السنَّة ما جاء في حديث الشفاعة: أن الناس يقولون لآدم: «**يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه**»(٢).

ومن ذلك حديثُ ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قصة الحبر قال: جاء حَبْرٌ من الأحبار إلى النَّبي ﷺ فقال: إنَّا نجد أنَّ اللهَ يجعل السموات على أَصبع(٣)، والأرضين على أصبع، والشجر على أصبع، والماءَ والثرى على أصبع، وسائرَ الخلائقِ على أصبع، ويقول: أنا الملك. فضحك النَّبيُّ ﷺ حتى بدت نواجذُه تصديقًا لقول الحَبْر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧](٤).

---

(١) وقد بوَّب البخاري بالآية وذكر حديث أبي هريرة المتقدم في قبض الأرض والسموات وقوله تعالى: «أنا الملك» ينظر: الدر المنثور (٧/ ٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) أصبع وإصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة ويجوز تثليث الهمزة مع تثليث الباء فتكمل تسعة وعاشرها أصبوع. ينظر: مشارق الأنوار (١/ ٤٧).

(٤) أخرجه البخاري (٤٨١١) -واللفظ له-، ومسلم (٢٧٨٦).

فأهلُ السنَّةِ والجماعةِ مُتَّفقون على إثبات اليدين للهِ على ما جاء في القرآن وفي السنَّة، وأنكرت الجهميةُ ذلك على أصلهم في نفي صفاتِ اللهِ كلِّها، وكذلك المعتزلةُ ووافقتهم الأشاعرةُ في نفي أكثر الصفات، واليدان من الصفات التي تنفيها الأشاعرةُ، فيقولون: ليس لله تعالى يدان. ثم يختلفون فمنهم مَن يُفوِّض النصوصَ، ويقول: هذه النصوصُ اللهُ أعلمُ بمراده منها، لا نُفسِّرُها، ولا نفهمُها، ولا نتدبَّرُها، ولا نُفكِّرُ فيها، ولا يمكن أحدًا أن يفهمَ منها شيئًا، وهؤلاء هم المفوِّضةُ من الأشاعرة.

ومن العجب أنَّهم يزعمون: أنَّ رسول الله ﷺ لا يعلم معاني هذه النصوص؛ ولهذا يُسميهم شيخُ الإسلام أهلَ التجهيل[1]؛ لأنهم يُجهِّلون الرسولَ ﷺ، ويُجهِّلون الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فقول الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، كلُّ ذلك غيرُ مفهومِ المعنى عندهم، فلا الرسولُ ﷺ يعلمُه ولا الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تعرفه، وهذا ضلالٌ مبينٌ.

فكلُّ ذلك ليَسلمَ لهم باطلُهم؛ وهو تعطيلُ الصفاتِ عن الله، تعالى اللهُ عن قولهم علوًّا كبيرًا.

ومن الأشاعرة مَن يؤول الصفات التي ينفونها فيُفسِّرُ اليدَ بالقدرةِ أو النعمةِ، ويقول: إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ بقدرته. فهل لآدم مزيَّةٌ على سائر الخلق على هذا التقدير؟ الجواب: ليست له خصوصيةٌ، فاللهُ خلق كلَّ شيءٍ

(١) ينظر: درء التعارض (١/ ١٥)، والتوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية (ص ٢٤٨).

بقدرته، فتفسيرُ اليدِ بالقدرة أو بالنعمةِ يذهبُ بخصوصية آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وبالفضيلة التي نوَّه اللهُ بها حين قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥][١].

والشُبهةُ العامةُ عند المعطِّلة هي أنَّ إثباتَ الصفاتِ يستلزم التشبيهَ، فنفوا كلَّ ما أثبته اللهُ ورسولُه من الصفات حذرًا من التشبيه.

وردَّ عليهم أهلُ السنَّة بقولهم: إذا كان إثباتُ الصفاتِ للهِ يستلزم التشبيهَ فانفوا كلَّ شيءٍ حتى الوجود؛ لأنَّ الإنسانَ موجودٌ، فهل إثباتُ الوجود لله يستلزمُ التشبيهَ؟ وقد علموا أنَّ الجواب بالضرورة: لا، فليس وجودُ الربِّ كوجود المخلوق، وكذلك حياتُه، فهل إثباتُ الحياةِ لله يستلزم التشبيهَ؟ الجواب: لا، فليس الحيُّ كالحيِّ، وليست حياةُ الربِّ كحياة المخلوق، ولا سمعه كسمعه، ولا بصره كبصره، وكذلك الشأنُ في وجهه ويديه وغضبه ورضاه ومحبته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وليس رضاهُ كرضا المخلوق، ولا محبَّته كمحبته، ولا استواؤه كاستوائه، وليست يدُ الربِّ كأيدي المخلوقين.

فالواجبُ: الإثباتُ مع نفي التمثيل ونفي العلمِ بالكيفية.

ثم إنَّ المعطِّلةَ جمعوا بين التعطيل والتشبيه؛ فشبَّهوا أولًا حيث توهَّموا من صفات الربِّ ما يماثلُ صفات المخلوقين، وعطَّلوا ثانيًا حيث نفوها، وشبَّهوا ثالثًا؛ حيث شبَّهوا اللهَ بالنَّاقصات والجمادات والمعدومات[٢]، واللهُ تعالى أعلمُ بنفسه، وهو الذي أخبر في كتابه

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٨١-٤٨٢)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٧٠).

(٢) ينظر: التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية لشيخنا (ص١٩٢).

وعلى لسان رسولِه ﷺ بما له من الأسماء والصفات، فأيُّ جَهلٍ وأيُّ سَفَهٍ ما يقوله المُعَطِّل! فيقول على الله ما لا يعلم، ويُعارِضُ قولَ اللهِ ورسولِه بما يزعم أنَّه معقولٌ!

فقد تبين أنَّ من صفات الله الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة اليدين، فيجب الإيمانُ بهما على ما جاء في كتاب الله وسنَّةِ رسولِه ﷺ إثباتًا بلا تمثيل، مع نفي العلم بالكيفية. والنصوصُ الواردةُ في ذلك على ظاهرها وعلى حقيقتها، وهي نصوصٌ مفهومةٌ؛ فاللهُ تعالى خاطبَ عبادَه بلسانٍ عربيٍّ مُبين، والرسولُ ﷺ عربيٌّ تكلَّم بكلامٍ مفهومٍ.

وقولُ النَّاظم: (**وكلتا يديه بالفواضلِ تنفَحُ**) أو (**تنضحُ**)[1]: المرادُ به أنَّ كلتا يديه بالعطايا الجزيلة تنفح، يقال: نفحه بكذا؛ أي: أسعدَه وأسعفَه وأعطاه[2]، والناظمُ أخذ هذا من قول الله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

والبسطُ يُطلَقُ ويرادُ به ضدّ القبضِ، واللهُ يقبضُ يديه ويبسطهما كيف يشاء، كما جاء في أخذه السموات والأرض، فيقبض اللهُ الأرضَ يومَ القيامة، وفي حديث عبيد الله بن مِقْسَم أنه نظرَ إلى عبدِ اللهِ بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كيف يحكي رسول الله ﷺ قال: يأخذ اللهُ عَزَّوَجَلَّ سمواته وأرضيه بيديه فيقول: أنا اللهُ، ويقبض أصابعه ويبسطها[3].

(١) وهو المثبت في لوائح الأنوار (١/ ٣١١).

(٢) ينظر: لسان العرب (٢/ ٦٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٨٨-٢٥).

ويُطلَقُ البسطُ ويراد به الجودُ وكثرةُ العطاء، واللهُ -تعالى- جوادٌ كريمٌ، هو أجودُ الأجودين وأكرمُ الأكرمين؛ فيداه مبسوطتان بكثرة الجودِ والعطاءِ دائمًا، وفي الحديث الصحيح: «**إنَّ يمينَ اللهِ ملأى لا يغيضُها نفقةٌ، سَحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلقَ السموات والأرض؟ فإنه لم ينقص ما في يمينه، وعرشُه على الماء، وفي يده الأخرى الفيض، -أو القبض- يرفعُ ويخفضُ**»[١]، فاللهُ تعالى جوادٌ كريمٌ.



(١) أخرجه البخاري (٧٤١٩) -واللفظ له-، ومسلم (٩٩٣-٣٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١١. وقُـل ينـزِلُ الجبَّـارُ فـي كلِّ ليلـةٍ
بـلا كيـفَ جـلَّ الواحـدُ المتمـدِّحُ

١٢. إلـى طَبَـقِ الدنيـا يَمُـنُّ بفضلِـه
فتُفـرجُ أبـوابُ السـماءِ وتُفْتَـحُ

١٣. يقـول: ألا مسـتغفرٌ يلـقَ غافـرًا
ومُسـتمنِحٌ خيـرًا ورزقًـا فيُمنَـحُ[1]

١٤. روى ذاكَ قـومٌ لا يُـرَدُّ حديثُهـمْ
ألا خـابَ قـومٌ كَذَّبُوهـمْ وقُبِّحـوا

الشَّرح

هذه أربعةُ أبياتٍ ضمَّنها النَّاظمُ إثباتَ النزولِ الإلهي.

وصفةُ النُّزول صفةٌ فعليةٌ تتعلَّقُ بالمشيئة، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ينزل إذا شاء، كيف شاء، والثابتُ في السنَّةِ المتواترةِ هو نزولُه إلى السماء الدنيا كلَّ ليلةٍ حين يبقى ثلثُ الليلِ الآخر[2].

وصحَّ أيضًا عنه ﷺ قوله: «**ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدًا من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟**»[3].

---

(١) في طبعة الشطي: (فأمنح)، والمثبت من طبعة محمد عبد السلام.

(٢) حديث النزول رواه عن النبي ﷺ ثمانية وعشرون صحابيًا كما قال ابن القيم. ينظر: مختصر الصواعق (٣/ ١١٠٨)، (٣/ ١١٢٥) وما بعدها، ونظم المتناثر (ص١٧٨ رقم ٢٠٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٣٤٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والشاهدُ في الحديث قولُه: «**وإنه ليدنو**»، وأمَّا ما ورد من النزول ليلةَ النصف من شعبان؛ فالمعروفُ أنَّه لم يصحَّ فيه شيءٌ بخصوصه[1]، وإن كان بعضُ العلماء يُورد أحاديثَه[2]، لكنَّ النزولَ الثابتَ المتواترَ هو النُّزولُ الإلهيُّ في ثلث الليلِ الآخرِ.

والمقصود في هذا المقام الإيمانُ بأنَّ النزولَ الإلهيَّ واقعٌ ثابتٌ، وكلُّ حديثٍ يصحُّ ويذكر فيه النُّزول يجب الإيمانُ به، والنُّزولُ ليس ممتنعًا على الربِّ؛ بل هو فعلٌ يفعلُه إذا شاء، كما يجيءُ يوم القيامة إذا شاء.

والصفاتُ الفعليةُ هي التي تكون بمشيئته، فكلُّ ما يقال فيه: إنه يكون إذا شاء، كقولهم: ينزلُ إذا شاء، ويغضبُ إذا شاء، ويرضى إذا شاء، واستوى على العرش حين شاء، ويجيءُ إذا شاء، ويخلقُ ما شاء إذا شاء، فهو صفةٌ فعليَّةٌ.

والضابطُ الذي يفرق به بين الصفاتِ الذاتيةِ والصفاتِ الفعليةِ:

---

(١) قال القاسمي: «قال أهل التعديل والتجريح: ليس في حديث ليلة النصف من شعبان حديث يصح». إصلاح المساجد (ص١٠٠)، وتعقبه الألباني في الحاشية (ص٩٩ و١٠٠) وفي الصحيحة (١١٤٤).

(٢) عقد الدارقطني في «النزول» بابًا في حديث النزول ليلة النصف (ص١٥٥-١٧٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٢٢-٢٢٤)، وأسند طرقًا أخرى للحديث بلفظ «ينزل»، ولفظ: «يطلع الله إلى خلقه ليلة النصف...»، وصححه بمجموع طرقه: الألباني في تخريج السنة، والصحيحة (١١٤٤).

أنَّ الذاتيةَ هي التي لا تتعلَّقُ بها المشيئةُ، وهي لازمةٌ لذات الربِّ تعالى، والفعليةُ هي التي تتعلقُ بها المشيئةُ، ولا تكون لازمةً لذاته[١]، فصفةُ النزولِ من الصفات الفعلية، ومن القول المأثور عن الفضيل ابن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قال لك الجهميُّ أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكانه- يشير إلى صفة النزول-، فقل: أنا أُومن بربٍّ يفعل ما يشاء»[٢]، وهذا الردُّ موجزٌ بليغٌ.

قال الناظمُ: (**وقل: ينزلُ الجبَّارُ**): والمعنى قل أَيُّها السُّنِّي بقلبك ولسانك إقرارًا وإيمانًا: ينزل الله كما قال الرسول ﷺ: «**ينزلُ ربُّنا**»[٣]، والجبَّار اسمٌ من أسماء الله مذكور في سورة الحشر.

وقولُه: (**في كلِّ ليلةٍ بلا كيفَ**): أي بلا كيفيةٍ نعلمُها، فلا تقل: كيف ينزلُ فإن القول في النزول كالقول في الاستواء فما قال الإمام مالك[٤] في الاستواء يقال في النزول.

ويجب أن ينتبَّه إلى أنَّ قولَ الأئمة: «بلا كيف»؛ ليس نفيًا منهم للكيفية، فلا يقال: ينزل بلا كيفيةٍ، أو ليس لنزوله كيفية، وإنَّما مُرادهم نفيُ العلمِ بالكيفية[٥].

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لشيخنا (ص٥٦)، والتعليق على القواعد المثلى له (ص٦٧-٧٧).

(٢) ينظر: الإبانة (٧/ ٢٠٤، رقم ١٥٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠١، رقم ٧٧٥).

(٣) تقدم قريبًا أنه حديث متواتر.

(٤) تقدم في (ص ٦٨).

(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٣٠٥)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٨١)، (١٣/ ٣٠٩).

وقول الناظمِ: (**جلَّ الواحدُ**): تنزيهٌ؛ أي: عَظُمَ شأنُ الواحدِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن مماثلة المخلوقات، وعن كلِّ نقصٍ وعيبٍ، و(**الواحدُ**): اسمٌ من أسماء اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ٣٦].

و(**المتمدِّحُ**): هو الذي يثني على نفسه بذكر محامدِه وصفاتِ كماله، وفي الحديث الصحيح: «**لا أحدَ أحبّ إليه المدحُ من الله، ولذلك مدحَ نفسَه**»[(١)]، وقد أثنى سبحانه على نفسه في كتابه وفيما أخبر به رسولُ اللهِ ﷺ.

وقوله: (**إلى طَبَقِ الدنيا**): يريد السماءَ الدنيا، سمَّاها طبقًا أخذًا من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، أي: طبق فوق طبقٍ، والذي يظهر أنَّ قوله: (**طَبَقِ الدنيا**) من باب إضافةِ الموصوفِ إلى الصفة؛ أي: إلى الطبق الدنيا.

وقوله: (**يمُنُّ بفضلِه**): أي ينزل ليمُنَّ بفضله على عباده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(**فتفرَجُ أبوابُ السماءِ وتُفتحُ**): بالعطاءِ والبذلِ.

وقوله: (**ألا مُستغفرٌ يلقَ غافرًا**): أي: هل من مُستغفرٍ؟ وقد جاء في بعض ألفاظِ الحديث: «**هل من مُستغفر**»[(٢)]، والنَّاظمُ هنا نظمَ معنى حديث النزول الثابت في الصحيحين وغيرِهما: «**ينزلُ ربُّنا إلى السماء**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٠)، ومسلم (٢٧٦٠) -واللفظ له- عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٨-١٧٠)، (٧٥٨-١٧٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الدنيا كلَّ ليلةٍ حين يبقى ثلثُ الليلِ الآخر فيقول: مَن يدعوني فأستجيبَ له، مَن يسألني فأُعطيه، مَن يستغفرني فأغفرَ له»[(١)].

وقوله: (**يلقَ غافرًا**): أي: يجد اللهَ غافرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١١٠﴾ [النساء].

وقوله: (**ومُستمنِحٌ خيرًا ورزقًا فيُمنَحُ**): المُستمنِحُ: هو الطالبُ للمنح، والمنحةُ: العطيَّةُ والنعمةُ.

وهذا المعنى أخذه من قوله ﷺ عن ربه: «**مَن يدعوني فأستجيبَ له، مَن يسألني فأُعطيَه، مَن يستغفرني فأغفرَ له**».

فذكر الدعاءَ العامَّ الشاملَ لدعاء العبادةِ ودعاءِ المسألةِ، ثم الخاصِّ وهو قولُه: «**مَن يسألني فأُعطيه**»، ثم ذكر دعاءً أخصَّ وهو سؤالُ المغفرة: «**مَن يستغفرني فأغفرَ له**»، فذكر العامَّ ثم الخاصَّ ثم الأخصَّ[(٢)].

والنزولُ الإلهيُّ قد تواترت به الأخبارُ عن النبيِّ ﷺ، رواهُ جمعٌ من الصحابة، وأجمع على الإيمان به أهلُ السنَّةِ والجماعةِ، فأهلُ السنَّةِ يؤمنون بأنَّ الله تعالى ينزل حقيقةً لا مجازًا إلى السماء الدنيا كيف شاء، ويؤمنون بما أخبر به النبيُّ ﷺ، فيُثبتون لله النزولَ ويَنفون عنه المماثلةَ، ينزل لا كنزول الخلقِ، نزولًا لا نعلم كيفيَّته. والنزولُ معناه معروفٌ؛ وهو قربٌ من جهة العلو، وأحاديثُ النزولِ يَستدِلُّ بها أهلُ السنَّةِ على إثبات النزول، وهي كذلك من أدلتهم على العلو؛ لأنَّ النُّزول إنَّما يكون

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٣٩).

من علوٍّ، فمَن ينفي علوَّ اللهِ لا يمكنه إثبات النزول[١]، أمَّا أهلُ السنَّةِ فيُثبتون العلوَّ لله، ويُثبتونَ النزول، ويُثبتون أنه تعالى فوقَ مخلوقاته مستوٍ على عرشه، على ما يليقُ ويختصُّ به.

وأنكرت الجهميةُ والمعتزلةُ والأشاعرةُ حقيقةَ النزول، أمَّا الجهميةُ: فهم أئمةُ المعطلةِ، ينفون الأسماءَ والصفاتِ جميعًا، والمعتزلةُ: يُثبتون الأسماءَ وينفون الصفات، والأشاعرةُ يثبتون الصفاتِ السبع[٢]- كما هو المشهور عنهم- وينفون سائرَ الصفاتِ، ومن ذلك النُّزولُ، وطريقةُ الجميعِ واحدةٌ، لكن يختلف موقفهم من النُّصوص، فمنهم مَن سَلكَ طريقَ التفويضِ، ومنهم مَن سَلكَ طريقَ التَّأويلِ والتَّحريف[٣] كما تقدم؛ قال شيخ الإسلام فيهم: «الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التأويل»[٤].

---

(١) ينظر: التمهيد (٧/ ١٢٩)، وإعلام الموقعين (٣/ ٢٠٧).

(٢) وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر. وهي الصفات التي يسمونها صفات المعاني أو الصفات المعنوية، ويجعلونها في مقابل الصفات النفسية أو الذاتية، مثل كون الرب موجودًا، وقائمًا بنفسه، وقديمًا عند بعضهم، ويضيفون إليها قسمًا ثالثًا، وهي الصفات الفعلية، وهي صفات إضافية اعتبارية غير قائمة بالله عندهم وإنما مجرد تعلقات عدمية، وقد انتقد شيخ الإسلام هذا التقسيم عندهم. ينظر: درء التعارض (٣/ ٢١-٢٨)، (٣/ ٣٢٢-٣٣٣)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٣٠).

(٣) كما قال قائلهم في جوهرة التوحيد وهي إلحاد وتعطيل:

وكلُّ نصٍّ أوهَمَ التشبيها
أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ ورُمْ تنزيهَا

ينظر: تحفة المريد (ص١٥٦).

(٤) التدمرية (ص٤٥).

وأمَّا موقفهم من الأحاديث فما كان منها آحاد يردها لأنها آحاد لا يحتج بها في الاعتقاد، وإذا كان متواترةٌ قال إنها أدلة لفظية لا تفيد اليقين.

ثم إن لهم فيها أحد طريقين التفويض والتَّأويلُ؛ كما تقدم، ولهم في حديث النزول تأويلات، منها أن الذي ينزل ملَك أو رحمته تعالى، وكلاهما باطل؛ فرحمة الله تنزل كل وقت، ولا يجوز أن يقول الملَك: مَن يدعوني فأستجيبَ له؟ مَن يسألني فأعطيه؟ مَن يستغفرني فأغفر له؟!، وإنما الذي يقول ذلك رب العالمين[١].

والواجبُ: الإيمانُ بأنَّه تعالى ينزلُ نفسه كلَّ ليلةٍ في الثلث الأخيرِ من الليل كما أخبر الصادقُ المصدوقُ، ونقول: «آمنَّا بالله وبما جاء عن الله على مرادِ اللهِ، وبما جاء عن رسول اللهِ على مراد رسولِ اللهِ»[٢].

وقد تلقَّى الصحابةُ والتابعون لهم بإحسانٍ ذلك بالقبول، ولم يُعارضوه بخيالاتٍ وأوهامٍ وتقديراتٍ واعتراضات، لكن لَمَّا ظهرت بدعةُ التعطيلِ والتجهُّمِ، جاءت المشكلات، وجاءت الشبهات.

وطريقُ النَّجاةِ والسَّلامةِ: هو الاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله، واطراح ما خالفهما، وكلُّ السؤالات والإشكالات التي تورَد على حديث النزول، منشؤها قياسُ الخالقِ على المخلوق، وهو أبطل قياس،

---

(١) ينظر إبطال تحريف صفة النزول في: شرح حديث النزول (ص١٣٨-١٤٩)، (ص٢٣٣-٢٣٦)، ومختصر الصواعق (٣/ ١١٠٠) وما بعدها.

(٢) تروى بنحوها عن الشافعي. ينظر: لمعة الاعتقاد بشرح شيخنا (ص٢٣)، ومنازل الأئمة الأربعة لأبي زكريا السلماسي (ص١٤٦).

فطريقُ الخلاصِ هو استشعارُ أنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ، وأنَّه لا يُقاسُ بخلقه، فليس نزولُ الخالقِ كنزول المخلوقِ، وإذا استحضر المسلمُ هذا واستقرَّ في نفسه اندفعَ عنه كُلُّ شكٍّ.

وقد شرح شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية حديثَ النزول في كتابٍ معروفٍ، وذكر فيه الأحاديثَ والرواياتِ والمذاهبَ في موضوعِ النزولِ، وذكرَ كلَّ ما يتَّصلُ بهذه المسألةِ العظيمةِ. وفي هذا الكتاب ذكرَ بعضَ الشُّبَهِ التي تَرِدُ في عقول بعضِ الناسِ ويتكلَّمُ بها، مثل قضيةِ اختلافِ الليلِ والنهارِ من مكانٍ إلى مكانٍ، وهل يستلزم دوامَ النزول، وسؤال: متى ينزلُ؟ وكيف يكون النزولُ؟ وما أشبه ذلك من الخَلجاتِ والأفكارِ والوساوسِ.

وقول الناظمِ: (**روى ذاكَ قومٌ**): يشيرُ إلى حديث النزولِ وما تضمَّنه.

وقوله: (**لا يُرَدُّ حديثُهمْ**): أي: رواه الثقاتُ الذين لا يجوز رَدُّ حديثهم.

وقوله: (**ألا خابَ قومٌ كَذَّبُوهمْ وقُبِّحوا**): أي: حُرِموا الخيرَ ومُنعوه وأُبعدوا، وهذه كلماتٌ من النَّاظم في ذمِّ أولئك المعطِّلة نفاةِ الصفات، الذين أنكروا نزولَ الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وردُّوا الأحاديثَ الصحيحةَ، إمَّا تكذيبًا لها، وإمَّا تأويلًا وتحريفًا لها، بل ردُّوا نصوصَ القرآنِ وحرَّفوها تَمَسُّكًا بأصولهم الباطلةِ، واعتمادًا على استدلالاتهم وشُبهاتِهم وحُججِهم الدَّاحضةِ.

١٥. وقـل إنَّ خيـرَ النـاسِ بعـد محمَّـدٍ
وزيـراه قُدْمًـا ثـم عثمـانُ الأرْجَـحُ
١٦. ورابعُهـمْ خيـرُ البَرِيَّـة بَعْدَهُـمْ
علـيٌّ حليـفُ الخيـرِ بالخيـرِ مُنْجِـحُ(١)

الشرح

بعدما ذكرَ النَّاظمُ بعضَ مسائل الأسماء والصفات مقررًا الحق فيها، ومنكرًا لما خالفه انتقل إلى ذكر ما يجب اعتقادُه في الصحابة.

والواجبُ في أصحاب رسولِ الله ﷺ الإيمانُ بفضلِهم وتفاضلهم، ومحبتُهم، وإنزالُ كلٍّ منهم منزلته، والكفُّ عمَّا شجر بينهم، ومعرفةُ أقدارِهم، والثناءُ عليهم، والدعاءُ لهم رضي الله عنهم وأرضاهم.

وأدلةُ فضلِ الصحابةِ في القرآن كثيرةٌ منها:

قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة]، وقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾

(١) في طبعة الشطي: (منجَح) بفتح الجيم، ورجح شيخنا (منجِح) بكسر الجيم، وفي طبعة محمد عبد السلام: (للخير يمنح).

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر].

ودلَّت السنَّةُ على فضلهم عمومًا وخصوصًا، أمَّا العمومُ كقوله ﷺ: «**خيرُ النَّاسِ قرني**»[(١)]، وقولِه ﷺ: «**لا تسبُّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدَكم أَنفقَ مثلَ أُحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**»[(٢)].

وهم متفاضلون، وقد جاءت النُّصوصُ أيضًا في تفضيل أعيانٍ منهم وجماعات بخصوصهم؛ فيجب الإيمانُ بالفضل العامِّ لهم وبالفضائل الخاصَّة لبعضهم.

وأفضلُهم على الإطلاق: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باتِّفاق أهلِ السنَّةِ؛ فهو أَسبقُ السابقين إلى الإسلام، وهو الصاحبُ الأوَّلُ للنَّبي ﷺ الذي نوَّه الله تعالى بصحبته في القرآن فقال: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، فحظُّه من الصُّحبة أوفرُ وأكملُ من غيرِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن أدلة السنَّةِ على فضله وتقدُّمِه: أنَّ النبيَّ ﷺ استخلفه في مرض موتِه ليُصلِّي بالنَّاس، وقال: «**مُروا أبا بكر فليصلِّ بالنَّاس**»[(٣)]، وقد اتَّفق الصحابةُ على تقديمه في الخلافة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣-٢١٢) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٥٤١) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨-٩٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومن بعده عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الفضل باتِّفاق أهلِ السنَّةِ، وقد وردت أحاديثُ كثيرةٌ في فضله وفضلِ أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن ذلك: أنَّ عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كثيرًا ما سمعت الرسول ﷺ يقول: «**جئتُ أنا وأبو بكر وعمر، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر**»[(١)]، ومن ذلك أيضًا أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**أُريتُ في المنام أنِّي أنزِع بدلو بَكْرَةٍ على قَلِيْبٍ، فجاء أبو بكر فنزع ذنوبًا أو ذنوبين نزعًا ضعيفًا والله يغفر له، ثم جاء عمرُ بن الخطاب فاستحالت غَرْبًا، فلم أرَ عبقريًا يَفْرِي فَرِيَّه حتى رَوِيَ النَّاس، وضربوا بعطَن**»[(٢)]، ومن ذلك حديثُ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ، لا نُفاضِل بينهم**»[(٣)].

ومن بعد الخليفتين أبي بكر وعمر: الخليفةُ الراشدُ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن بعده الخليفةُ الراشدُ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا أبو بكر وعمر فاتَّفق أهلُ السنَّةِ على تقديمهما سلفًا وخلفًا، وأمَّا عثمانُ وعليٌّ فقد كان هناك خلافٌ بين السَّلف، يقول شيخُ الإسلامِ ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: «فقدَّم قومٌ عثمانَ وسكتوا، أو ربَّعوا بعلي، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلِ السنَّةِ على تقديم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٧)، (٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩) -واللفظ له-، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٨٢) -واللفظ له-، ومسلم (٢٣٩٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٩٧) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عثمان»[١]. فصارت المفاضلةُ بين عثمانَ وعليٍّ عند أهلِ السنَّةِ قديمًا على ثلاثة مذاهب:

الأول: تقديمُ عثمان، **والثاني**: تقديمُ علي، **والثالث**: التوقُّفُ.

ويدلُّ للقول الأول حديثُ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في البخاري[٢].

والذي استقرَّ عليه قولُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ أنَّ الخلفاءَ الراشدين ترتيبهم في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، وبهذا يُعلَم الفرقُ بين تفضيلِ عليٍّ على عثمان، وتفضيلِ عليٍّ على أبي بكر وعمر، وأنَّ الأخيرَ مذهبُ الشيعةِ من الرافضة والزيدية، وهو المنكرُ والبدعةُ المخالفةُ للسُّننِ الصحيحةِ.

أمَّا مسألةُ تفضيلِ عليٍّ على عثمانَ فليست مما يُبدَّع القائلُ بها، لكن الذي يُنكَر هو الطَّعنُ في خلافة عثمان، فيجب الاعترافُ بأنَّ خلافتَه خلافةٌ راشدةٌ، وأنَّ الأربعةَ جميعًا هم الخلفاءُ الراشدون، وإذا أُطلِقُ لفظُ الخلفاءِ الراشدين انصرفَ إلى هؤلاء الأربعة.

وهؤلاء الأربعة هم أفضلُ الصحابةِ على الإطلاق.

ومن فضائل عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قولُه ﷺ في غزوة خيبر: «**لأعطين هذه الراية غدًا رجلًا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله...**» الحديث[٣].

---

(١) العقيدة الواسطية (ص١١٧).

(٢) تقدم قريبًا.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢١٠) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٠٦) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فهؤلاء هم خيرُ النَّاس بعد الأنبياء، لأنَّهم خيرُ هذه الأمَّة، وهذه الأمةُ هي خيرُ الأممِ.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «ومَن نظرَ في سيرة القومِ بعلمٍ وبصيرةٍ، وما مَنَّ اللهُ عليهم به من الفضائلِ عَلِمَ يقينًا أنَّهم خيرُ الخلقِ بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم»[١].

وقول الناظم: (**وقل إنَّ خيرَ الناسِ بعد محمَّدٍ**): أي: وبعد الأنبياءِ، وإذا قال بعد نبيهم، فإنه يتعيَّنُ أن يكون التقديرُ: خيرُ هذه الأمة بعد نبيِّها، وهذا أولى لقوله: (**بعد محمَّدٍ**)، لكن إذا قلنا: إنهم خيرُ الناس عمومًا، فالمرادُ بعد الأنبياء.

وخيرُ الناسِ بعد محمَّدٍ ﷺ وزيراه أبو بكر وعمر، وقال: إنَّهما وزيراه؛ لأنَّهما العضدان والمعينان له؛ وكانا ملازمين له، كما في حديث عليٍّ المذكورِ آنفًا[٢].

قال: (**وزيراه قُدْمًا ثم عثمانُ الأرْجَحُ**): (**قُدْمًا**): أي: أوَّلًا، (**ثم عثمانُ الارجحُ**): وهذا تقريرٌ من النَّاظم لِمَا استقرَّ عليه مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعة من تقديم عثمانَ على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (وعثمانُ الارجحُ): أي أنَّه أفضلُ ممن سواه من الصحابة بعد أبي بكر وعمر فيلزم أن يكون أفضل من علي، وهذا هو الذي استقر عليه أمر أهل السنة؛ كما تقدم في كلام شيخ الإسلام.

---

(١) العقيدة الواسطية (ص١٢٢).

(٢) تقدم قريبًا.

قوله: (**ورابعُهمْ خيرُ البَرِيَّة بَعْدَهُمْ**): أي: خيرُ الخليقةِ في الفضل بعد أبي بكر وعمرَ وعثمان: هو رابعُ الخلفاءِ الراشدين عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، وهو ابنُ عمِّ رسولِ اللهِ ﷺ، وزوجُ ابنتِه، وأبو السِّبْطَين، صاحبُ المناقبِ الكثيرة، وقد أشار الناظمُ إلى بعضِ فضائلِه فقال: (**حليفُ الخيرِ**): أي الملازم للخير؛ للعلم والعملِ الصالحِ، والجهادِ في سبيل الله، والدعوةِ إلى الله.

(**بالخيرِ مُنْجِحُ**): بكسر الجيم من الإنجاح، وهو الظفرُ بالمقصود، وفيما قال الناظم في علي رَضِيَٱللَّهُعَنهُ براءة له من النصب الذي رماه به بعض المفترين[1].

---

(١) قال أبو الحسن أحمد بن يوسف الأزرق: سمعت أبا بكر بن أبي داود غير مرة وهو يقول: «كل من بيني وبينه شيء، أو ذكرني بشيء- شك أبو الحسن- فهو في حل، إلا من رماني ببغض علي بن أبي طالب». ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٣٩-١٤٠).

١٧. وإنَّهـمُ والرَّهْـطَ لا رَيْـبَ فيهـمُ
عَلَى نُجُبِ الفِرْدَوسِ في الخُلْدِ[١] تَسْرَحُ

١٨. سـعيدٌ وسـعدٌ وابـنُ عـوفٍ وطلحـةٌ
وعامـرُ فِهْـرٍ والزبيـرُ المُمَـدَّحُ

الشَّرح

ينوِّه النَّاظمُ في هذا البيت بما أعدَّ اللهُ لهؤلاء الرَّهطِ وأمثالِهم من النَّعيم المقيم، قال: (وإنَّهم): وهذا الضميرُ يعود إلى مَن تقدَّمَ ذِكرهم، ونوّه بمنزلتهم، وهم الخلفاءُ الراشدون رضوان الله عليهم، وتقدَّم ذِكرُ مذهبِ أهلِ السنَّةِ والجماعة فيهم.

وقولُه: (والرهطَ)[٢] الواو عاطفة، والرهط: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، وهو ما بين الثلاثة والعشرة[٣]، وأراد المؤلف بهم بقية العشرة الذين ذكر أسماءهم في بقية البيت.

وقولُه: (لا ريب فيهم): أي: لا شكَّ في فضلهم، أو لا شكَّ في أنَّهم على نُجُب الفردوسِ، وكأنَّه يُشير إلى أنَّهم مُبشَّرون بالجنَّة.

(١) هكذا في طبعة الشطي: (في الخلد) ورجحه شيخنا، وفي طبعة محمد عبد السلام: (بالنور).

(٢) في طبعة الشطي: (والرهطَ) ورجحه شيخنا، وفي طبقات الحنابلة (٣/ ١٠١): (والرهطُ)، وفي السير (١٣/ ٢٣٥): (للرهط)، وجاء في شرح مذاهب أهل السنة (ص٣٢٢) حاشية عن الأصل المخطوط أن الصواب: (الرهط) بلا واو.

(٣) ينظر: لسان العرب (٧/ ٣٠٥).

وقولُه: (**على نُجُبِ الفردوس**): النُّجب: جمعُ نَجيبة، وهي: الراحلةُ القويةُ[١] الحسنةُ الجميلةُ، و(**الفردوس**): اسمٌ من أسماء الجنَّة، أو اسمٌ لدرجةٍ من الجنَّة، وهي أعلى الجنَّةِ، وفي الحديث: «**إذا سألتم اللهَ فسلوه الفردوسَ فإنَّه أوسط الجنةِ، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنَّةِ**»[٢]، وقد جاء ذِكر الفردوس في القرآن: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١١﴾ [المؤمنون]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ۝١٠٧﴾ [الكهف].

فهؤلاء الصحبُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ على نُجُب الفردوس بالخلد تسرحُ.

ومن نعيم أهل الجنَّة أنَّهم يركبون النَّجائبَ، ويسيرون عليها، ويسرحون في طول الجنَّة وعرضها، والجنَّةُ فسيحةٌ واسعةٌ ينطلق فيها أهلها، ويتمتَّعون بما أعدَّ اللهُ لهم فيها، وذكر الجنَّة في القرآن وفي السنَّةِ كثيرٌ جدًا.

والجنَّةُ والنارُ هما دار الجزاء، والإيمانُ بهما من الإيمان باليوم الآخر كما في حديث عُبادَةَ بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**مَن شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسولُه، وأنَّ عيسى عبدُ الله ورسولُه، وكلمتُه ألقاها إلى مريم وروحٌ منه، والجنَّة حقٌّ، والنَّار حقٌّ، أدخله الله الجنَّةَ على ما كان من العمل**»[٣].

---

(١) ينظر: لسان العرب (١/ ٧٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٢٣) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٥) -واللفظ له-، ومسلم (٢٨).

والله تعالى يُرَغِّب عبادَه في الإيمان والتقوى والعملِ الصالح بذكر ما أعدَّ لهم من النَّعيم المقيم: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة]، وهذا المعنى يُثَنَّى في القرآن كثيرًا بألفاظٍ متنوعةٍ، وكذلك وعيدُ أهلِ النَّارِ، واللهُ يجمع بينهما فيَقرِن بين ذِكرِ الجنةِ والنارِ كما في قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾﴾ [الشورى]، وقوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة]، إلى غير ذلك من الآيات.

والخلاصة أنَّ قولَ الناظمِ:

وإنَّهــمُ والرَّهْــطَ لا ريــبَ فيهــمُ
على نُجُبِ الفردوس بالخلد تسرحُ

يُشيرُ فيه إلى ما وردَ في حقِّ العشرةِ المبشرين بالجنَّة رضي الله عنهم وأرضاهم، وهم: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وسعيدُ بنُ زيدٍ، وسعدُ ابنُ أبي وقاص، وطلحةُ بنُ عُبيد الله، وعبدُ الرحمن بنُ عوف، وأبو عبيدة ابنُ الجراح، والزبيرُ بن العوام، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد ذكرَ الأربعةَ الأُوَلين، وهم: الخلفاء الراشدون في البيتين السابقين، وذكرَ بقيتهم في هذين البيتين، فقال توضيحًا للرَّهط في قوله: **(والرهطَ لا ريبَ فيهمُ)**:

سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عوفٍ وطلحةٌ
وعامـرُ فِهْـرٍ والزُّبيـر المُمَـدَّحُ

ووجهُ رفعِ سعيدٍ وما عطف عليه؛ أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: هم سعيدٌ... إلخ.

وهؤلاء ستةٌ؛ فأمَّا (**سعيد**): فهو سعيدُ بنُ زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، يلتقي مع أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في جدِّه نُفيل[(١)].

و(**سعدٌ**)[(٢)]: هو ابنُ أبي وقَّاصٍ، القائدُ المشهورُ الذي قاد المعاركَ في الفتوح الإسلامية، واسمُ أبيه مالك، فهو سعدُ بن مالك بن أهيب ابن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي، من بني زُهرة، يلتقي مع النبيِّ ﷺ في كلاب، أحدِ أجدادِ النبيِّ ﷺ، والد قُصي.

و(**ابنُ عوفٍ**)[(٣)]: هو عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ بنِ عبد عوف ابن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب، الزهري القرشي، وهو الذي قال فيه الرسولُ ﷺ لَمَّا اختصم هو وخالدُ بن الوليد: «**لا تسبُّوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثلَ أُحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيْفَه**»[(٤)]، يريد عبدَ الرحمن وأمثالَه من السابقين الأولين.

(١) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٣٧ رقم ٣٢٧٧).
(٢) ينظر: الإصابة (٤/ ٢٨٦ رقم ٣٢٠٨).
(٣) ينظر: الإصابة (٦/ ٥٤٣ رقم ٥٢٠٢).
(٤) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) بنحوه عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه بهذا السياق: مسلم (٢٥٤٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

و(**طلحة**)[(١)]: هو ابنُ عُبيدِ الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي صاحب المواقف والفضائل، وهو الذي كان مع النَّبي ﷺ في وقعةِ أُحد، وكان يذبُّ عنه، وكان يقي الرسول ﷺ النبلَ بيده، ويُناضلُ عنه حتى أُصيب فَشُلَّت يده في سبيل الله[(٢)]، نصرةً لرسول الله ﷺ.

و(**عامر فِهْرٍ**)[(٣)]: يريدُ به أبا عبيدة عامر بن فهر، فهو فِهري، كما تقول: أبو بكرٍ تيمي من بني تيم، وعمرُ عدوي، وعثمانُ أُموي، وعليٌّ هاشمي، وكذلك عامرُ فِهرٍ فِهري، وهو أبو عبيدةَ عامرُ بنُ عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب ابن ضبة بن الحارث بن فِهرٍ القُرشي، وهو الذي قال فيه الرسول ﷺ: «**إنَّ لكل أمةٍ أمينًا، وإنَّ أمينَنا أَيَّتُها الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»[(٤)].

وفِهْر: أحدُ أجدادِ النَّبيِّ عَلَيهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وهو الجدُّ العاشرُ، فرسول الله ﷺ هو محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فِهر[(٥)]، والمشهورُ أنَّه هو الذي لُقِّب بقريش[(٦)].

(١) ينظر: الإصابة (٥/ ٤١٧ رقم ٤٢٨٨).

(٢) أخرج البخاري (٤٠٦٣) عن قيس بن أبي حازم، قال: «رأيت يد طلحة شلَّاء وقى بها النبي ﷺ يوم أحد».

(٣) ينظر: الإصابة (٥/ ٥٠٨ رقم ٤٤٢١).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم (٢٤١٩-٥٣) عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) ينظر: زاد المعاد (١/ ٧١).

(٦) ينظر الخلاف في: سيرة ابن هشام (١/ ٩٣)، والإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص٤٢).

ثـم ذكـر الناظـمُ آخـرَ العشـرة **(الزُّبَيْر)**[١]؛ وهـو الزبيرُ بـنُ العـوام ابـن خويلـد بـن أسـد بـن عبـد العـزى بن قصـي القرشـي الأسـدي، الذي قـال فيه الرسـول ﷺ: «**إنَّ لكل نبيٍّ حواريًا، وحواريَّ الزبير**»[٢].

ولـكلٍّ منهـم فضائـلُ خاصَّـة اختُـصَّ بها ووردت فـي حقِّه، وهـي مدونةٌ فـي كتـب السـنَّة وفـي كتـب العقائـد، وتراجـم الصحابـة، وهـذه البشـارةُ بالجنَّة فضيلةٌ مشـتركةٌ بينهـم فرضي الله عنهم وأرضاهم.

وقد ثبت عن النَّبي ﷺ أنَّه بشرهم بالجنَّة وجمعهم في حديثٍ واحدٍ فقال ﷺ: «**أبو بكر في الجنَّة، وعمرُ في الجنَّة، وعثمانُ في الجنَّة، وعلي في الجنَّة، وطلحةُ في الجنَّة، والزبيرُ في الجنَّة، وعبدُ الرحمن بن عوف في الجنَّة، وسعد في الجنَّة، وسعيد في الجنَّة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنَّة**»[٣].

ولمَّا روى سعيد بن زيد هذا الحديث عن النَّبي ﷺ عدَّ تِسعةً وسكت، فسُئل: مَن العاشر؟ فقال: سعيد، أو قال: أنا[٤]، فرضي الله عنهم وأرضاهم.

(١) ينظر: الإصابة (٤/ ١٧ رقم ٢٨٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤١٥)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أحمد (١٦٧٥)، والترمذي (٣٧٤٧) -واللفظ له- عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه ابن حبان (٧٠٠٢)، والألباني في تخريج الطحاوية (ص٤٨٧). وقال الترمذي: «وقد رُوي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن حُميد، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ نحو هذا، وهذا أصح من الحديث الأول.» وهو الحديث الآتي بعده.

(٤) أخرجه أحمد (١٦٤٤)، وأبو داود (٤٦٤٨)، والترمذي (٣٧٥٧) وحسنه، وصححه ابن حبان (٦٩٩٦). وللحديث طرق أخرى تنظر في: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٦١٨ رقم ٢٠٨).

فيجب أنَّ نشهدَ لهؤلاء العشرةِ بأسمائهم بأنَّهم في الجنَّة؛ تصديقًا لخبر الرسولِ ﷺ، وقد عَلِمَ هؤلاء العشرة أنَّهم في الجنَّة بخبر الرسول ﷺ وعلم النَّاسُ، ولم تزدهم هذه البشارةُ إلَّا جِدًّا واجتهادًا في طاعة الله، وفي الأسباب الموصلة إلى الجنَّة، ولم يوجب لهم ذلك فتورَ العزائم، والاتكال على هذه البشارة، فليس هؤلاء من الذين قال فيهم الرسول ﷺ: «**لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا**»[(١)]، فهؤلاء لا يتَّكلون على ما ورد في حقِّهم من الخبر الصادقِ، والوعدِ المُحقَّق المُتيقَّن.

وقد ورد هذا الحديثُ في حقِّ هؤلاء العشرةِ، ثم إنَّ لبعضهم بشارات خاصَّة مثل: أبي بكر، وعمر، وعثمان، كما جاء في الحديث الصحيح عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنت مع النبيِّ ﷺ في حائطٍ من حِيطان المدينةِ، فجاء رجلٌ فاستفتحَ، فقال النبيُّ ﷺ: «**افتح له وبشِّره بالجنة**»، ففتحتُ له فإذا هو أبو بكر، فبشرته بما قال النبي ﷺ، فحمدَ اللهَ، ثم جاء رجلٌ فاستفتح، فقال النبيُّ ﷺ: «**افتح له وبشِّره بالجنة**»، ففتحتُ له فإذا هو عمر، فأخبرته بما قال النبي ﷺ، فحمدَ الله، ثم استفتح رجلٌ فقال لي: «**افتح له وبشِّره بالجنةِ على بلوى تُصيبه**»، فإذا عثمانُ، فأخبرتُه بما قال رسولُ الله ﷺ، فحمدَ اللهَ ثم قال: اللهُ المستعان»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠-٤٩) من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٩٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٠٣) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهؤلاء العشرة هم أفضلُ الصحابةِ على الإطلاق، والأربعةُ الخلفاءُ أفضلُهم، وقد تقدَّمَ أنَّ ترتيبهم في الفضل على ترتيبهم في الخلافة، وأنَّ هذا هو الذي استقرَّ عليه مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ(١).

وأمَّا الستَّةُ فهم أفضلُ الصحابةِ بعد الأربعة، ولا ترتيب بينهم.

والواجبُ الإيمانُ بما لهم من الفضائل، وإنزالُهم منازلهم؛ فنعرف منزلةَ أبي بكر في الأُمَّة، ومنزلةَ عمر، ومنزلةَ عثمان، ولا نُسوِّي بين مَن فاضل اللهُ بينهم، فاللهُ فضَّلَ بعضَ الأنبياء على بعضٍ كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وكذلك فاضلَ بين الصحابةِ ففضَّل بعضَهم على بعضٍ.



(١) تنظر: (ص ٨٦).

١٩. وسِـبْطَيْ رسـولِ اللـه وابنـيْ خديجـةٍ[(١)]
وفاطمـةَ ذاتَ النقـاءِ تَبَحْبَـحُ[(٢)]

الشَّرح

قولـه: (**وسِبْطَيْ**): بالنَّصب، ويكـون التقدير: وأَمـدحُ سِبطي رسـول الله ﷺ وابني خديجة، والمرادُ بهما: الحسنُ والحسينُ، ابنا عليٍّ وفاطمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فالـذي يظهـرُ أنَّـه يريـد بالسِّبطين والابنين الحسنَ والحسين، أمَّا سِـبطا رسـولِ اللهِ فهذا لا شـكَّ فيه، لكن قولـه: (**وابنيْ خديجةٍ**) يحتملُ -وفيه بُعـد- أنَّـه يريـد ابنـي الرسـول ﷺ القاسـمَ وعبدَ الله، وقد ذكـر أهلُ السِّـير أنهمـا ماتـا فـي الصغـر، وهمـا مـن خديجة، فـإنَّ خديجةَ أمَّ المؤمنين رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا هـي أمُّ أولاده، ولـم يولَـد للنَّبـي ﷺ مـن غيرها إلَّا ابنه إبراهيم من سُـرِّيَّته ماريـة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، وإلَّا فـأولادُ رسـولِ اللـه ﷺ كلُّهـم مـن زوجتـه الأولـى خديجة بنت خويلد رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا[(٣)].

والـذي يظهـر أنَّ قولَـه: سـبطي رسـولِ اللـه وابنـي خديجة يريـد بـه الحسنَ والحسـين باعتبارهمـا ابني بنتها.

---

(١) صرف لأجل الوزن.

(٢) زيادة من شـرح مذاهب أهل السـنة لابن شاهين (ص٣٢٢) بلفظ:
وسِـبْطَا رسـولِ اللـه وابنـا خديجةٍ
وفاطمـةَ ذاتَ البقـا تَبَحْبَـحُ
ولـم يثبتها غيره وقد رواها الذهبي عن ابن شـاهين دون هـذه الزيادة كما في العلو (ص٢١٠)، والسير (١٣/ ٢٣٤).

(٣) ينظر: سيرة ابن هشـام (١/ ٢٠٢)، وزاد المعاد (١/ ١٠٣).

وقولُه: (**وفاطمةَ ذاتَ النقاءِ تَبَحْبَحُ**): يعني فاطمةَ بنتَ رسولِ اللهِ ﷺ. (**ذاتَ النقاءِ**): أي ذاتَ الطُّهر. وقوله: (**تَبَحْبَحُ**): أي: توسط وتمكَّن[1]، والمراد التنويهُ بمقامها في الطُّهر والنقاء، ولفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا منه ﷺ المنزلة العظيمة، ولهذا قال: «**يا فاطمةُ بنتُ محمد، سَليني ما شئتِ من مالي لا أُغني عنكِ من الله شيئًا**»[2]، وقال: «**فاطمة بَضعَةٌ منِّي فمَن أَغضبَها أَغضبني**»[3].

وجاء في شأنها أنَّها سيدة نساءِ أهل الجنَّة[4]، فهي وأمُّها وعائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، ومريمُ بنتُ عمران، وآسيةُ بنتُ مزاحم امرأةُ فرعون، هؤلاء الخمسُ هنَّ أفضلُ نساءِ العالمين[5].

وأمَّا الحسنُ والحسينُ فهما سِبطا رسولِ الله ﷺ، وجاءت في فضلهما أحاديثُ، ومن فضلهما محبَّةُ الرسولِ ﷺ لهما، واحتضانه لهما

---

(١) ينظر: لسان العرب (٢/ ٤٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٠٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٧١٤) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٤٩-٩٤) عن المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري (٣٦٢٤) - واللفظ له-، ومسلم (٢٤٥٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) أخرج البخاري (٣٤٣٢) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٣٠)، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خير نسائها مريم ابنة عمران، وخير نسائها خديجة**»، وأخرج البخاري (٣٤١١) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**».

صغارًا، ومما ورد في شأنهما أنَّهما سيِّدا شبابِ أهلِ الجنَّة[١]، وقال النَّبي ﷺ في الحسن: «**إنَّ ابني هذا سيِّدٌ، ولعلَّ اللهَ أن يصلحَ به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[٢]، فهما وأُمهات المؤمنين جميعًا من المبشرين بالجنَّة.

ومذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعة إنَّما يُشهَدُ بالجنةِ لمن شهدَ له الرسولُ ﷺ، وهذا هو الذي عليه جمهورُ أهلِ العلمِ، فلا يُشهَدُ لمعيَّنٍ بالجنَّة إلَّا لمن شهدَ له رسولُ الله ﷺ؛ كالعشرة والحسنِ والحسين وفاطمة وسائر أمَّهات المؤمنين رضي الله عنهم جميعًا[٣].



(١) أخرجه أحمد (١٠٩٩٩) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**» ورد من حديث أبي سعيد وحذيفة ابن اليمان، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وقرة بن إياس وغيرهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم. ينظر: الصحيحة (٧٩٦)، ونظم المتناثر (٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٠٤) عن أبي بكرة الثقفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: منهاج السنة (٥/ ٢٩٥)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص٢٥٧).

٢٠. وعائشُ أُمُّ المُؤمِنين وخَالُنا
معاويةُ أَكْرِمْ به ثُمَّ أَمْنحُ

الشَّرح

يقول: (**وعائشُ أُمُّ المؤمنين**): عائش: هي عائشةُ بنتُ أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا الحذفُ يُسمَّى ترخيمًا، وأكثرُ ما يقع في النداء، يقال: يا عائشُ، يا فاطمُ، يا خديجُ، ويأتي الترخيم في غير النداء قليلًا، وهذا منه، والذي أوجب له الترخيم رعايةُ النَّظمِ؛ لأنَّ النَّظمَ لا يُسعفُه أن يُعبِّرَ بما يريد.

(**وعائشُ**): كأنَّه عطفٌ على قوله: (**وفاطمة**)، وعائشةُ هي إحدى أُمَّهات المؤمنين، وكلُّ أزواجِ النَّبي ﷺ لهنَّ هذا الوصفُ بنصِّ القرآن: ﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وهذه أمومةُ منزلةٍ واحترامٍ، فليس لهنَّ أحكامُ الأمِّ من حيثُ النظرِ والمحرميَّةِ والخلوة[١].

فأشار في البيتين إلى فضل خديجةَ وعائشةَ وفاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

ويختلف أهلُ السنَّةِ في المفاضلة بين خديجةَ وعائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ثلاثة مذاهب:

فمنهم مَن فضَّلَ خديجةَ وقال: إنَّها أفضلُ أمهات المؤمنين[٢].

---

(١) ينظر: التفسير البسيط (١٨/ ١٧٦).

(٢) جزم به ابن العربي المالكي في عارضة الأحوذي (١٣/ ٢٥١-٢٥٢)، ورجحه ابن حجر في الفتح (٧/ ١٣٤).

ومنهم مَن فضَّلَ عائشةَ على الإطلاق، وكلٌّ يستدلُّ بما ورد في فضل الواحدةِ منهنَّ[١].

وتوسَّط قومٌ فقالوا: إنَّ كلًّا منهما أفضلُ من الأخرى من وجه، كما ذكر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]، وذلك بأنَّ خديجةَ لها فضلُ السَّبْقِ إلى الإسلام، والمؤازرةِ للرسول ﷺ، والمعاونةِ له على أَمرِه في وقت الشِّدَّةِ، عندما نزل عليه الوحيُ بحِرَاء وجاء يرتعدُ خائفًا، وذكر لها ما كان، وقال: إنِّي خشيتُ على نفسي، فقالت له القولةَ المعروفةَ التي تدلُّ على رجاحةِ عقلها، وعُمقِ فهمِها وعِلمِها بالله: «كلا والله ما يُخزيكَ اللهُ أبدًا، إنك لتَصِلُ الرَّحمَ، وتحملُ الكَلَّ، وتكسبُ المعدومَ، وتَقْرِي الضيفَ، وتُعينُ على نوائب الحقِّ»[٣].

وعائشةُ أفضلُ من جهة الفقهِ في الدِّين، والتبليغ لأحكامه، فهي قد حملت عن النَّبي ﷺ حديثًا كثيرًا وبلَّغته، فهذه فضيلةٌ تختصُّ بها ليست لخديجة، ولخديجة فضيلةٌ تختصُّ بها ليست لعائشة، واللهُ أعلمُ أيَّتُهما أفضلُ عنده.

أمَّا من جهة الفضائل؛ فلكلٍّ منهما فضيلةٌ تتميَّزُ بها عن الأخرى، وكان النَّبي ﷺ يحبُّ خديجةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ويذكرها، وكان يذبح الشاةَ ويقسمُها على صديقاتها، وكانت عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا تغار منها وهي ميتة[٤]،

(١) نسبه الآمدي إلى أهل السنة وأصحاب الحديث. ينظر: أبكار الأفكار (٥/ ٢٩١)، والإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة (١/ ٤٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٣)، ومنهاج السنة (٤/ ٣٠١-٣٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣) -واللفظ له-، ومسلم (١٦٠) عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٤٣٥) عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وهذه الغيرةُ من طبع النِّساء، وخديجةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لها شأنٌ عظيمٌ، كيف وقد جاء جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُبلِّغها بواسطة النبيِّ ﷺ السَّلامَ من ربِّها، كما ثبت في الصحيح قال: «أتى جبريلُ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، هذه خديجةُ قد أتت معها إناءٌ فيه إدامٌ أو طعامٌ أو شرابٌ، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السَّلامَ من رَبِّها ومنِّي، وبشِّرها ببيتٍ في الجنة من قَصَبٍ لا صَخَبَ فيه ولا نَصَب»[(١)]، وهذه فضيلةٌ عظيمةٌ.

والحديثُ عن فضائل هؤلاء الفُضلاءِ والفاضلاتِ الأخيارِ طويلٌ، وعندي -والله أعلم- أن القول بتفضيل خديجة: قول قوي؛ لأدلة كثيرة دالة على فضلها، وكلهن فُضْليات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

قوله: (**وخالُنا معاويةٌ**): خالُ المؤمنين معاويةُ بن أبي سفيان، واسمُ أبي سفيان صخرُ بنُ حربِ بنِ أُمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وكان معاويةُ يُكنى أبا عبد الرحمن، وهو أوَّلُ ملوكِ المسلمين، ولد قبلَ البعثة بخمس سنين[(٢)].

وهو أحدُ كُتَّابِ الوحي للنَّبي[(٣)] ﷺ، يُعَدُّ في مُسلِمَةِ الفتح؛ أو ما بعد صلح الحديبية، فإنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كان إسلامُهم على مراحل، فأفضلُهم الذين أسلموا قبل الفتح، ثم الذين أسلموا بعد الفتح، ومنهم مَن أسلم بعد الفتح وقبل فتحِ مكة، والمرادُ بالفتح: الفتحُ الفاصلُ بين

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٢٠) -واللفظ له-، ومسلم (٢٤٣٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: الإصابة (١٠/ ٢٢٧ رقم ٨١٠٦)

(٣) ينظر: صحيح مسلم (٢٥٠١).

مرحلتين، وهو صلحُ الحديبية، الذي وقع في السَّنةِ السادسةِ من الهجرة، وهو المذكورُ في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[الحديد: ١٠][(١)].

فمعاويةُ، وعَمرو بنُ العاص، وخالدُ بنُ الوليد -رضي الله عنهم جميعًا- كلُّهم من هذا النوع، ليسوا من السَّابقين الأوَّلين، فالسَّابقون الأوَّلون هم على القولِ الراجحِ مَن أَسلمَ من قبل الفتح[(٢)]، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾، قال اللهُ تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[الحديد: ١٠]، فكلُّهم موعودون بالحُسنى، وكلُّهم على فضائلهم ومنازلهم.

وقول النَّاظم: (**وخالُنا معاويةٌ**): فيه نعتُ معاويةَ بالخالِ، وقد عُرف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بخال المؤمنين، ولا أعلم مَن الذي لقَّبه به[(٣)]، لكن سبب هذا اللقب أن معاوية أخو أمِّ حبيبة بنتِ أبي سفيان أم المؤمنين، واسمُها رَملةُ، وقيل: هندُ[(٤)]، وهي إحدى أمَّهات المؤمنين، فهذا سببُ تَلقِيبه خال المؤمنين، ويشركه في هذا المعنى ابن عمر لأنه أخو أم المؤمنين

(١) ينظر: جامع البيان (٢٢/ ٣٩٣-٣٩٥).

(٢) هو قول الشعبي واختاره ابن تيمية ونسبه للجمهور. ينظر: جامع البيان (١١/ ٦٣٧)، ومنهاج السنة (٢/ ٢٦).

(٣) يعني شيخنا أول من لقبه به وإلا فهذا اللقب مشهور عن الحكم بن هشام الثقفي والإمام أحمد. ينظر: الثقات للعجلي (٣٤٢)، والسنة للخلال (٦٥٧-٦٥٩)، والشريعة (٥/ ٢٤٣١)، (٥/ ٢٤٤٨).

(٤) ينظر: الإصابة (١٣/ ٣٩١ رقم ١١٣٢٢).

حفصة بنت عمر لكن المشهور بهذا اللقب معاوية[١]. وهناك سببٌ آخر أوجب اشتهاره بذلك مع مشاركة آخرين له، وهو الردُّ على مَن يطعنُ عليه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وذلك ببيان فضائله، ومنها أنه صِهرُ النبيِّ ﷺ، فيجب أن يُعرف له فضلُه وفضلُ الصُّحبة، وفضلُ تقريبِ الرسولِ ﷺ له حتى اتخذه من كُتَّاب الوحي[٢].

وقد كان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ موضعَ تقديرٍ للخلفاء الثلاثة الراشدين أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان؛ وأول ذلك: أنَّ أبا بكر أمَّره على جمعٍ من الجند، وأمره أن يلحق بأخيه يزيد في الشام[٣]، وولاَّه عمر الشامَ بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان، وجمع له عثمانُ الشامَ فولي الشامَ عشرينَ سنة أميرًا، ولَمَّا تنازل الحسنُ بنُ عليٍّ ابنُ أبي طالب -رضي الله عنه وعن أبيه- عن الخلافةِ لجمعِ كلمةِ المسلمين، ولكفِّ الدماءِ وقطعِ دابرِ الفتنةِ، اجتمعت الكلمةُ عليه في عام أربعينَ من الهجرة، وسُمِّيَ ذلك العامُ عامَ الجماعةِ كما هو مشهورٌ معروفٌ[٤]، وصار مَلِكًا على المسلمين عشرينَ سنةٍ، فولايتُه منذ

(١) ينظر: منهاج السنة (٤/ ٣٦٧-٣٧١).

(٢) ففي مسلم (٢٥٠١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنَّ أبا سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال للنبي ﷺ:... ومعاوية، تجعله كاتبا بين يديك، قال: «**نعم**». وينظر: الشريعة (٥/ ٢٤٥١)، ومنهاج السنة (٤/ ٤٢٧).

(٣) ينظر: تاريخ الطبري (٣/ ٣٩١).

(٤) قال ابن كثير: «المشهور أن مبايعة الحسن لمعاوية كانت في سنة أربعين، ولهذا يقال له: عام الجماعة. لاجتماع الكلمة فيه على معاوية، والمشهور عند ابن جرير وغيره من علماء السير أن ذلك كان في أوائل سنة إحدى وأربعين». ينظر: تاريخ الطبري (٥/ ١٦٢)، والبداية والنهاية (١١/ ١٣٣).

ولي بعض الأمور إلى أن صار خليفةً إلى آخر الأمر أربعون سنة، وهو أميرٌ؛ ملكٌ أو خليفةٌ.

وقولُه: (**أَكْرِمْ به ثُمَّ أَمْنَحُ**): يقول: معاويةُ أَكرم به، و(أَكْرِمْ به): أسلوبُ تعجُّبٍ؛ أي: ما أكرمه. (**ثُمَّ أَمْنَحُ**): هذه الكلمةُ فيها بعض الإشكال، ولعل المرادُ (**ثم أَمْنَحُ**): ثم هو أَمْنَحُ؛ أي: أكثرُ منحًا وجودًا وعطاءً.

والمقصودُ: الإشادةُ بكرمِ معاويةَ وفضلِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



٢١. وأَنْصَـارُه والهَاجِـرُون دِيارَهـم
بنُصْرَتِهِـم[١] عـن كَيَّـةِ[٢] النَّـارِ زُحْزِحُـوا

الشَّرح

(وأَنْصَارُه): المرادُ: أنصارُ النَّبي ﷺ، وهم: الأوسُ والخزرجُ، واللهُ تعالى ذكرهم بهذا الوصف، فاللهُ تعالى سمَّاهم الأنصار، وكذلك رسولُ الله ﷺ.

والأنصارُ: جمعُ نصير. **(والهَاجِرُون دِيارَهم)**: يريد بذلك المهاجرين، وأَخَّرَ ذِكر المهاجرين مراعاةً للنَّظم، ولا بأس بهذا؛ فقد جاء على لسان النَّبي ﷺ قوله: «**اللهمَّ لا عيشَ إلَّا عيش الآخرة، فاغفرْ للأنصار والمهاجرة**»[٣]، وإلاَّ فالأصلُ هو تقديمُ المهاجرين؛ فالمهاجرونُ مُقدَّمون على الأنصار في القرآن في كلِّ المواضع: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ...﴾ [الحشر: ٨-٩] الآيتين.

وقوله: **(الهَاجِرُون)**: أَي: التاركون ديارَهم، فالمهاجرون هم الذين فارقوا أَوطانهم فرارًا بدينهم، ونُصرةً لله ورسوله، فجاؤوا إلى النَّبي ﷺ في المدينة من مكة وشتَّى الأقطار، فاجتمع أهلُ البلدِ وهم الأنصار مع الضيوف الوافدين المهاجرين.

(١) في طبعة الشطي: (بنصرهم) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين.
(٢) في طبعة الشطي: (ظلمة) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين.
(٣) أخرجه بهذا اللفظ: البخاري (٦٤١٤) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (١٨٠٥-١٢٧) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد جاءت نصوصٌ في فضل المهاجرين والأنصار؛ منها قولُه تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾[التوبة: ١١٧]، وقولُه سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[التوبة: ١٠٠]، ومما جاء في فضل الأنصارِ عن النبيِّ ﷺ قولُه: «**آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصارِ، وآيةُ النفاقِ بُغْضُ الأنصارِ**»[١] وقال: «**لا يُحبُّهم إلَّا مؤمنٌ ولا يُبغضهم إلَّا منافقٌ**»[٢].

وإذا كان هذا في الأنصار؛ فالمهاجرون من باب أولى، فهم أنصارٌ في المعنى، فمعنى النُّصرة حاصلٌ من الكل.

وقوله: (**ديارَهم**): مفعولٌ به؛ أي: والذين هجروا ديارَهم وأموالَهم، كما قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾[الحشر].

فأثبتَ لهم صفةَ النصرة، وأثنى عليهم بطلب فضلِ اللهِ ورضوانه، كما أثنى عليهم بنصرةِ دينهم.

يقول النَّاظم: (**بنصرتهم عن كَيَّةِ النَّار زُحْزِحُوا**)[٣]: أي: بنصرتهم لرسول الله ﷺ، وبنصرتهم لدينِ اللهِ عن كية النَّار زُحزحوا.

والمقصودُ من هذا وذاك: أنهم زُحزحوا عن النَّار فنَجوا بإيمانهم ونصرِهم لدينِ الله، ونصرهم لرسولِ اللهِ ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٧) -واللفظ له-، ومسلم (٧٤) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (٧٥) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) لوائح الأنوار (٢/ ٨٧).

والزحزحةُ: الإبعادُ بشيءٍ من التدرُّج، والدفع شيئًا فشيئًا، قال اللهُ تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾[آل عمران: ١٨٥]، ومن زُحزح عن النَّار دخل الجنَّة، ولكن تمام الفوزُ إنما يكون بدخول الجنَّةِ، وأوَّلُ الفوزِ النَّجاةُ من النَّار بالزحزحة عنها ومُجاوزتها، فمَن جاوز النَّارَ تجاوز كلَّ الأخطارِ، ونجا من كلِّ مكروهٍ.

ولا شكَّ أنَّ المهاجرين والأنصار لهم الحظُّ الوافرُ من ذلك الفضل؛ فهم أولى الناسِ بالنَّجاة من النَّار ودخولِ الجنَّة، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾[التوبة: ١٠٠]، فوعدهم اللهُ الرضوانَ والفوزَ بالجنان.

وقد قال ﷺ في أهل بيعةِ الرضوان: «**لا يدخل النَّارَ أحدٌ ممن بايع تحت الشجرةِ**»[(١)].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: أحمد (١٤٧٧٨)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠)، وأخرجه مسلم (٢٤٩٦) بلفظ: «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها» عن أم مبشر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢٢. ومِـنْ بَعدِهـم فالتَّابعـونَ لحُسْـنِ[١] مـا
حَـذَوْا فعلهـم قـولًا وفعـلًا فأفلحـوا[٢]

٢٣. [ومالـكُ والثـوريُّ ثـم أخوهـمُ
أبـو عَمْـرِو الأوزَاعـيُّ ذاك المُسـبِّحُ

٢٤. ومِـنْ بَعدِهـم فالشـافعيُّ وأحمـدُ
إمامَـا هُـدًى مَـن يتبـعِ الحـقَّ يَنْصَـحُ

٢٥. أولئـك قـومٌ قَـدْ عَفَـا اللـهُ عنهـمُ
فأحِبْهـم فإنَّـك تَفْـرَحُ][٣]

الشَّرح

بعدما ذكرَ فضلَ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وتفاضلهم أَشادَ بفضل التابعين، ولا شكَّ أنَّ التَّابعين لهم فضيلةُ الاتِّباع، والله قد نوَّه بذلك فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فيجب الاعترافُ بفضل التَّابعين الذين لقوا الصحابةَ، وأخذوا عنهم، وحذوا حَذوهم في العلم والعمل، وتشرَّفوا بلقائهم، فرؤيتهم لأصحاب النَّبيِّ ﷺ أُمنيةٌ عظيمةٌ، وكرامةٌ وفضيلةٌ.

(١) في طبعة الشطي وشرح ابن البناء (ص٤٨): (بحسن) والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢).

(٢) هذا البيت مثبت في طبعة الشطي لكن أخَّره بعد قوله: (فقد نطق الوحي المبين بفضلهم).

(٣) زيادة من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين، وفي البيت الأخير أثبت:
أولئك قومٌ قَدْ عَفَا اللهُ عنهمُ
(وأرضاهم فأحبهم) فإنَّك تَفْرَحُ

وعلى كلِّ حالٍ؛ إن صحَّتْ هذه الأبياتُ عن النَّاظم فهو كما أشاد بالصحابة والتَّابعين أشادَ بالأئمة المشهورين بالعلم والدِّين، والعبادةِ والصلاحِ، وذَكر منهم: مالكًا، والشافعيَّ، وأحمدَ، والأوزاعيَّ، وسفيان الثَّوريَّ، وهؤلاء ذَكرهم على سبيل المثالِ لا على سبيل الحصرِ؛ لأنَّ هؤلاء لهم نُظراءُ، أمثال: أبي حنيفة، والليثِ بنِ سعدٍ، وسفيانَ بن عيينة، وأبي عبيد القاسم بن سلَّام، والأئمة أصحاب المصنفات؛ كالبخاري، ومسلم، وأصحابِ السُّنن، وغيرهم، وكلُّهم أئمةٌ هداةٌ ومُهتدون، وقدوةٌ صالحون، وعلماءُ عُنوا بعلم الكتاب والسنة حفظًا لدين الله؛ حملوه وعلَّموه وذَبُّوا عنه، فيجبُ الاعترافُ بفضائلهم، وما أكرمهم اللهُ به من العلم والإمامةِ في الدِّين.

وهم متفاوتون في الفضائل، مثل الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والنَّاسُ في العلماء ثلاثةُ أصنافٍ، كما أنَّهم في الصحابة كذلك:

الصنفُ الأوَّلُ: قومٌ غَلوا في العلماء، وأَفرطوا في تعظيمهم، حتى جعلوا لهم بعضَ خصائصِ النبَّوةِ، كما يقع من بعض المتعصِّبين الذين يغلون في متبوعيهم، ويجعلون أقوالَ متبوعيهم هي الحَكَم المقدَّمَةُ على قولِ كلِّ أحدٍ يُخالفها؛ فلا يقبلون من سواهم، بل النُّصوص إذا وردت تُعرض على أقوالهم، فما وافقها قَبلوه، وما خالفها رَدُّوه، زاعمين أنَّ أئمَّتَهم أعلمُ، فلو كانت صحيحةً أو لو كانت مُحْكمةً لَمَا تركوها ولَمَا أَهملوها، وهذا الغلوُّ سبيلُ المتعصِّبين من المقلِّدين. ولا بأس في الانتساب للمذاهب الفقهية، فلا يضرُّ الانتسابُ إلى الأئمة إذا خلا عن التقليد والتعصب.

فهؤلاء الأئمةُ الأربعةُ كلٌّ له من الفضل في العلم والدِّينِ ما قدَّر اللهُ له، وقد بيَّنوا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّ أقوالَهم يجب أن تُعرض على كتاب اللهِ وسنَّةِ رسولِه ﷺ، فيُطَّرح منها ما خالف نصًّا من كتاب أو سنَّة، وقال بعضُهم القَولةَ المشهورةَ: كلُّ أحدٍ يُؤخَذُ من قوله ويُترك إلَّا صاحب هذا القبر[1]؛ هذا مذهبُ جميعهم، فالذين يتعصَّبون لهم مخالفون لهم.

الصنفُ الثاني: يُقابلهم وهم الذين يرفضونهم، ولا يعرفون لهم مقدارهم، ولا ينظرون في أقوالهم، ولا يستفيدون من فهومهم واستنباطهم وبيانِهم، ويقولون: نحن رجالٌ وهم رجالٌ.

وهذا حقٌّ، لكن سبحان الذي فاضلَ بين الرجال، ورفعَ بعضَهم فوقَ بعضٍ درجات.

وهذان فريقان على طرفي نقيضٍ؛ أولئك غلوا وتعصَّبوا، وهؤلاء فرَّطوا وقصَّروا، وحرموا أنفسهم الانتفاعَ بعلومِ أولئك العلماء وفهومهم وما فتح اللهُ به عليهم.

والصنفُ الثالثُ: هم الذين عرفوا لهؤلاء العلماء قدرَهم وفضلَهم في العلم والدِّين، فاعترفوا بعلمهم وإمامتِهم وهدايتهم، واقتدوا بهم وتعلَّموا منهم، واستفادوا من فُهومهم، ولم يتعصَّبوا لهم، فأقوالُ هؤلاءِ الأئمةِ عندهم معروضةٌ على كتاب اللهِ وسنَّةِ رسولِه ﷺ، فما وافقَها

---

(١) جاء بنحوه عن ابن عباس عند الطبراني (١١٩٤١)، والحكم بن عتيبة ومجاهد كما في جامع بيان العلم (٢/ ٩٢٥)، ونسبةُ هذا إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين، وصححه عنه ابن عبد الهادي في «إرشاد السالك» كما نقله الألباني. ينظر: خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأوَّل (ص١٣٦)، وصفة صلاة النبي للألباني (ص٤٩).

قَبِلوه، وما خالفَها ردُّوه، وما لم يتبيَّن فيها هذا ولا ذاك جعلوه موضعَ اختيارٍ، فالأمرُ فيه واسعٌ ليس بواجبِ الاتباع، وإنما الذي يجب اتِّباعُه الاتِّباع المطلق هو رسولُ الله ﷺ ليس إلَّا، فهذا مقامٌ يختصُّ به الرسولُ ﷺ؛ لأنَّ طاعةَ الرسولِ ﷺ من طاعة اللهِ؛ قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء: ٨٠]، فتجب طاعتُه في كلِّ شيءٍ طاعةً مطلقةً بلا قيد، أمَّا غيرُه فطاعتُه مقيدةٌ بطاعة اللهِ ورسولِه ﷺ.

فالواجبُ في أقوال الأئمةِ أخذُ ما وافق الدليل تحكيمًا له، واتِّباعُهم في هذا حقٌّ، وما خالفَ الدليلَ وجب اطِّراحُه، وهذا من اتِّباعِ الأئمةِ والاقتداءِ بهم في تعظيم كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسوله ﷺ.

والناظم أشارَ إلى هؤلاء الأئمةِ تنويهًا بفضلهم، وإرشادًا إلى الاقتداء بهم رضي الله عنهم ورحمهم.

وقوله: (**أولئك قومٌ**...) إلى آخره هذا البيت بهذا التركيب في الشطر الثاني؛ انكسار فيما يقابل التفعيلة الثانية: «مفاعيل»، والظاهر أنه يستقيم وزنه إذا قيل: «فأحببهم لله تحيا وتفرح».



٢٦. وقُـلْ خيـرَ قـولٍ فـي الصحابـةِ كلِّهـم
ولا تَـكُ طعَّانًـا تَعيـبُ وتَجْـرحُ

٢٧. فقـد نَطَـقَ الوحـيُ المُبِيـنُ بفضلِهـمْ
وفـي الفَتْـحِ آيٌ للصَّحابـةِ تَمْـدحُ[1]

الشَّرح

في هذين البيتين إرشادٌ من النَّاظم إلى ما يجب لعموم الصحابةِ، وهذا البيتُ في بعض الروايات مرتبطٌ بالأبيات الأولى؛ لأنَّ ذِكرَ التَّابعين وذِكرَ الأئمة صار فاصلًا بين الأبيات المتعلِّقةِ بالصحابة، فكان المناسبُ كما في بعض الروايات أن يتقدَّمَ هذان البيتان على ما يتعلَّقُ بالتَّابعين ومَن بعدهم.

قوله: (**وقُلْ خيرَ قولٍ**): أي: قل أيُّها السنِّيُّ خيرَ قولٍ في الصَّحابة، وذلك بذكرهم بالجميل، والدعاءِ لهم، والترضي عنهم، وبيان ما يجب اعتقادُه فيهم، (وقُلْ خيرَ قولٍ في الصحابةِ كلهم)، من دون تفريقٍ بينهم إلَّا فيما فرَّقَ اللهُ فيه ورسولُه ﷺ، فيُنزَلُ كلٌّ منهم منزلتَه، وجميعهم

---

(١) كذا في طبعة محمد عبد السلام، أما في طبعة الشطي أخّر إلى هذا الموضع قولَه:

(ومـنْ بَعدِهـم فالتَّابعـونَ لحُسْـنِ مـا
حَـذَوْا حَذْوَهُم قَـولاً وفِعْـلاً فأفلَحُوا)

وفي شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٢) قدَّمها كما تقدم وأثبت:

(ومـنْ بَعدِهـم فالتَّابعـونَ لحُسْـنِ يـأ
خـذوا فعلهـم قـولا وفعـلا فأفلحـوا).

كما تقدم آنفًا.

يشتركون في وجوب محبَّتهم والثَّناءِ عليهم، ووجوبِ الاعترافِ بفضلِهم، وكلُّهم يشتركون في فضيلة الصُّحبةِ على منازلهم فيها، وتفاضلهم كتفاضل الأنبياء.

وقوله: (**ولا تَكُ طعَّانًا تَعيبُ وتَجْرحُ**): أي: لا تكن طعَّانًا في أحدٍ من الصحابة كما تفعلُ طوائفُ المبتدعةِ من الرافضة والخوارجِ، فالرافضةُ يطعنون في كلِّ الصحابةِ ويَعيبونهم إلَّا نفرًا قليلًا، ويخُصُّون الشيخين بمزيدٍ من الطَّعن والسبِّ واللعنِ، - فعلى الرَّافضةِ لعنةُ اللهِ- فإنهم يلعنون أبا بكر وعمر أفضلَ الصَّحابة، وخيرَ هذه الأمة، بل خير النَّاسِ بعد الأنبياء، ويُكفِّرون أو يُفسِّقون بقيَّةَ الصحابةِ إلَّا القليل منهم؛ مثل: عمار ابن ياسر، وسلمان الفارسي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ونفرٍ قليلٍ غيرهم[1].

والخوارجُ كذلك يُكفِّرون عليًا وعثمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ويُكفِّرون أصحابَ الجمل، وصفين.

والنَّاظمُ يُرشِدُ إلى ذِكر الصحابةِ بالجميل، ويُحذِّرُ من الطَّعن في أحدٍ منهم.

والنَّاسُ في الصحابة ثلاثُ طوائف -كما تقدَّم- طرفان ووسط:

الطائفةُ الأولى: الرَّافضةُ، وهؤلاء يغلون في أهل البيتِ، ويدَّعون لأئمتهم العصمةَ، ويُقصِّرون في حقِّ سائرِ الصحابةِ ويُبغضونهم،

(١) ينظر تعارض أقوالهم مع توثيقها من مراجعهم في: عقائد الشيعة الاثني عشرية لعبد الرحمن الشثري (ص١٥٧-١٥٨)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية -عرض ونقد- للقفاري (٢/ ٧١٦).

فالرافضةُ جمعوا بين الضلالتين: ضلالةِ الغلو، وضلالةِ التقصير في الصحابة، فغلو في فريقٍ، وفرَّطوا في حقِّ أكثرِ الصحابة.

الطائفةُ الثانيةُ: وهم الخوارج، فرَّطوا وقصَّروا في شأن أهلِ البيت وآخرين من الصحابة.

والطائفةُ الثالثةُ: أهلُ السنَّةِ، وهم وسطٌ بين هؤلاء وهؤلاء، فأهلُ السنَّةِ في الصَّحابة وسطٌ بين الرَّافضةِ والخوارج، فهم يؤمنون بفضلهم وتفاضلهم، ويُنزلون كلًّا منزلته ولا يطعنون ولا يغلون في أحدٍ منهم، رضي الله عنهم وأرضاهم.

وقولُ الناظمِ: (**فقد نَطَقَ الوحيُ المُبِينُ بفضلِهمْ**): أي: بفضل الصحابةِ نطقَ الوحيُ؛ أي: الكتابُ والسنَّةُ، و(**المبينُ**): أي البَيِّنُ، كما في سورة براءة والفتح والحديد والحشر، وقد تقدَّم ذِكرُ بعضِ الشواهدِ على ذلك من القرآن والسنَّةِ[1]، فرضي الله عن صحابة رسولِ الله ﷺ وأرضاهم، ورزقنا حبَّهم، وسلكَ بنا سبيلهم، وجعلنا من التابعين لهم بإحسان.

وقول الناظم: (**وفي الفَتْحِ آيٌ للصَّحابةِ تَمْدحُ**) يشير إلى قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ...﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة.

---

(١) تنظر: (ص ٨٤).

٢٨. وبالقَـدَرِ المَقْـدُورِ أيقِـنْ فإنـه
دِعامَـةُ عَقْـدِ الدِّيـنِ والدِّيـنُ أفْيَـحُ

الشرح

(وبالقَدَرِ المَقْدُورِ أيقِنْ): أَيُّها المسلمُ السُّنِّي؛ فإنَّ الإيمانَ بالقدر (دِعامَةُ عَقْدِ الدِّينِ)، دعامة الاعتقادِ الحقِّ؛ أي: رُكنَه وعمادَه.

وقوله: (والدِّينُ أفْيَحُ)، جاء تكميلًا للنَّظم، ومعناه أنَّ دينَ اللهِ واسعٌ.

والنَّاظمُ ضمَّنَ هذا البيتَ الأصل السادس من أصول الإيمان، وهو الإيمانُ بالقدر خيره وشره، كما نصَّ على ذلك النبيُّ ﷺ في جوابه لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الإيمان حيث قال: «**أن تؤمنَ بالله وملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليومِ الآخر، وتؤمنَ بالقدرِ خيرِه وشرِّه**»(١).

فالإيمانُ بالقدر أحدُ أصولِ الإيمان، وهو الأصلُ السادسُ في كلام الرسول ﷺ، والقدرُ: كلمةٌ تُطلَقُ ويُرادُ بها التَّقدير، ويُرادُ بها الشيءُ المقدور، فإنَّ القدرَ اسمُ مصدرٍ يُطلَق على المعنى المصدري، ويُطلَق على المفعول.

والمرادُ: أنَّه يجب الإيمانُ بتقدير اللهِ لمقادير الأشياء؛ فإنَّ اللهَ تعالى أخبر بأنَّه قدَّرَ كلَّ شيءٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان]،

(١) أخرجه مسلم (٨) بهذا اللفظ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) بنحوه- وليس فيه موضع الشاهد- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾[فاطر: ١١]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَـٰبٍ﴾[الحج: ٧٠].

وللإيمان بالقدر أربعُ مراتب[١] لا يكون الإنسانُ مؤمنًا بالقدر حتى يستكملَها:

المرتبةُ الأولى: الإيمانُ بعلم اللهِ السابقِ القديم، فاللهُ عَلِمَ ما يكون قبل أن يكون، بما في ذلك أفعال العباد، فقد سبقَ عِلمُ اللهِ بما هم عاملون.

والمرتبةُ الثانيةُ: الإيمانُ بكتابة اللهِ لمقادير الأشياء، كما في الآيات المتقدِّمةِ، وكما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم[٢] أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**كتب اللهُ مقاديرَ الخلائقِ قبل أن يخلقَ السموات والأرض بخمسين ألفَ سنة**»، وفي حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ أوَّلَ ما خلق اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ القلمَ ثم قال اكتبْ فجرى في تلك السَّاعةِ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة**»[٣].

(١) ينظر: الواسطية بشرح شيخنا (ص١٩٢)، وشفاء العليل (١/ ١٠٠).

(٢) مسلم (٢٦٥٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٧٠٥) -واللفظ له-، وأخرجه مختصرًا ومطولًا: أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥)، (٣٣١٩)، والبزار (٢٦٨٧) وقال ابن حجر في النكت الظراف (٤/ ٢٦١ رقم ٥١١٩) عن إسناد البزار: «وجاء عن علي بن المديني أنه قال: إسناد حسن.» وصححه الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم (١/ ٤٨).

والمرتبةُ الثالثةُ: الإيمانُ بعموم مشيئةِ اللهِ، فلا يخرج عنها شيءٌ، ولا يكون في هذا الوجود ما لا يشاء أبدًا، فما من حركةٍ ولا سكونٍ في هذا العالم، علويِّه وسفليِّه إلَّا بمشيئته -سبحانه-، والآياتُ الدالةُ على المشيئة كثيرةٌ؛ منها: قولُه تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان]، وقولُه تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقد علَّقَ اللهُ -سبحانه- الأمورَ الكونيةَ العامَّةَ بالمشيئة؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ [الشورى: ١٢]، وقولِه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾﴾ [الشورى]، وقولِه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة].

والآياتُ في هذا كثيرةٌ، فأفعالُ العبادِ واقعةٌ بمشيئته سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

والمرتبةُ الرابعةُ: الإيمانُ بعموم الخلقِ، أي: أنه خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فهو خالقُ السموات والأرض ومَن فيهنَّ وما بينهنَّ، وهو خالقُ العبادِ وخالقُ قدرتِهم، وخالقُ صفاتِهم، وخالقُ أفعالهم الظاهرةِ والباطنةِ، فهو خالقُ كلِّ شيءٍ، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات]، فلا خالقَ غيرُه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وهو الخلَّاقُ العليم.

فهذه مراتبُ الإيمانِ بالقدر، لا يكون الإنسانُ مؤمنًا بالقدر حتى يُحقِّقها كلَّها.

والنـاسُ في هذا الأصل طوائف:

الطائفـةُ الأولـى: القدرَّيـةُ النُّفـاة، الذين نفـوا القدر، وهـم صنفان: غلاةٌ، ومتوسطون.

فأمَّا غُلاتهـم فنفـوا كلَّ هـذه المراتـب، وزعمـوا أنَّ اللهَ لـم يعلـم أفعالَ العبـادِ قبـل أن تُخلـق، وقالـوا: إنَّ الأمـرَ أُنُـف؛ أي: لـم يسـبق بـه علـمٌ ولا كتابٌ.

وهـؤلاء هـم غُـلاةُ القدريـةِ، وهـم قُدماؤهـم، فهـم ينفـون العلـمَ، والكتـابَ، وعمـومَ المشيئةِ، وعمـومَ الخلـقِ، فأفعـالُ العبـادِ عندهـم لـم يسبقْ بها علـمُ اللهِ ولا كتابُه، ومُقتضى قولِهـم: أنَّ اللهَ لا يعلم الأشياءَ إلَّا بعـد وقوعِهـا، وبالضـرورة أنَّـه لـم يسـبق بـه كتـاب، وأنَّ أفعـالَ العبـادِ تقـع خارجـةً عـن مشـيئته، بـل يقولـون: إنَّ كلَّ مـا لـه إرادةٌ كالحيـوان؛ فأفعالـه خارجـةٌ عـن مشـيئةِ اللهِ وقدرتِـه وخلقِـه، ولا هـي داخلـةٌ فـي ملكـه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهذا سـبيلُ القدريةِ الغُلاة.

والمتوسـطون أثبتـوا العلـمَ والكتـابَ السـابقَ، لكـن نفوا عمومَ المشـيئةِ وعمومَ الخلقِ.

والمعتزلةُ قدريةٌ نفاةٌ من المتوسـطين.

والقدريـةُ النفـاةُ متَّفقـون علـى نفـي عمـوم المشـيئة وعمـوم الخلـق[١]، فأفعـالُ العبـادِ بزعـم القدريـةِ النُّفاةِ كلِّهـم لا تتعلَّقُ بها مشـيئةُ الـربِّ، فعندهم أنَّ مـا يجـري مـن أفعـال النَّـاس، كلّ ذلـك ليـس إلـى اللـه، واللـهُ لا يقـدر أن

(١) ينظر: درء التعارض (٨/ ٤٢١)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٠-٤٥١).

يجعلَ القائمَ قاعدًا، ولا القاعدَ قائمًا، ولا المؤمنَ كافرًا، ولا الكافرَ مؤمنًا، ولا المطيعَ عاصيًا، فمذهبُهم يتضمَّنُ تعجيزَ الربِّ، وإخراجَ كلِّ ما يكون من أفعال العباد أو الحيوان عن مُلكه وعن قُدرته وعن مشيئته، وكفى بهذا ضلالًا مُبينًا.

ونصوصُ الكتابِ ظاهرةُ الدلالةِ في الردِّ عليهم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة]، وقال سبحانه: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾﴾ [آل عمران]، فهو سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود]، ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١]، ولا رادَّ لقضائه.

وهؤلاء القدريَّة النُّفاة، هم الذين جاءت الآثارُ فيهم بأنهم مجوسُ هذه الأمة[(١)]، فهم مُشَبَّهُون بالمجوس الذين يجعلون الخلقَ راجعًا إلى أصلين: النُّورِ والظُّلمةِ: إلهِ الخيرِ وإلهِ الشرِّ.

أمَّا الطائفةُ الثانيةُ: الجبريةُ، ورأسُ الجبرية: جَهمُ بنُ صفوان؛ فإنَّه جمع بين ثلاث بدعٍ كبرى: وهي: الإرجاءُ الغالي، والتعطيلُ لأسماء الربِّ وصفاتِه، والجبرُ[(٢)]؛ وهو أنَّ العبدَ مجبورٌ على أفعاله، ليس له اختيارٌ ولا مشيئةٌ، فحركاتُ النَّاسِ كحركةِ الأشجارِ، وحركةِ الريشةِ في مهبِّ الريحِ، وحركةِ المرتعش؛ حركات لا إرادية بزعمهم.

(١) تنظر هذه الأحاديث والآثار في: السنة لابن أبي عاصم (١/ ١٤٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٠٧).

(٢) ويسميها ابن القيم «الجيمات» ويعني: جيم الجبر، وجيم الإرجاء، وجيم التجهم. ينظر: الكافية الشافية (٢/ ٦١٤).

ومقتضى القول بالجبر أنَّ الإنسانَ غيرُ مَلومٍ على ما يفعله من المعاصي، وأنَّ القدرَ حجَّةٌ لهم.

وهذا سبيلُ المشركين الذين عارضوا دعوةَ الرُّسلِ بقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ١٤٨﴾ [الأنعام]، وقال تعالى مخبرًا عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ﴾ [النحل: ٣٥]، قالوا ذلك ردًّا لدعوة الرسلِ ومعارضةً لهم، وإلَّا فقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ كلمةُ حقٍّ، لكنهم أرادوا بها باطلًا، ومَن قال كلمةَ حقٍّ يُريدُ بها باطلًا؛ فهو مُبطِلٌ.

فتبيَّنَ مما سبق أنَّ الجبريةَ والقدريةَ على طرفي نقيضٍ، فالجبريةُ يقولون: إنَّه لا فاعل إلَّا الله، فلازم قولهم: أنَّ اللهَ هو القائمُ والقاعدُ، والمصلِّي والصائمُ، والصادقُ والكاذبُ، فاللهُ هو الفاعلُ لهذه الأفعالِ في الحقيقة، وليست هذه أفعالُ العبادِ، وإضافتُها إلى العبادِ إضافةُ مجازٍ لا حقيقة، تعالى اللهُ عن قولهم علوًّا كبيرًا.

وهذا مذهبٌ لا يمكن أن يلتزمَ به مَن يدَّعيه، ولا أن تستقيمَ عليه حياةٌ أبدًا، ولهذا فإنَّ مذهبَ القدريةِ النُّفاةِ مع قُبحه وفسادِه خيرٌ من مذهب الجبريةِ.

وأمَّا الطائفةُ الثالثةُ: بين المذهبين وهم أهلُ المذهبِ الحقِّ، أهلُ السنَّةِ والجماعةِ، فمذهبُهم: الإيمانُ بالقدر بكلِّ ما يتضمَّنُه من المراتب المذكورةِ، وأنَّ أفعالَ العبادِ أفعالٌ لهم حقيقةً، فَعَلوها بإرادةٍ ومشيئةٍ،

ولكنَّها مخلوقةٌ لله، فاللهُ خالقُ العبادِ وخالقُ قدرتِهم وخالقُ أفعالهم، فأفعالُهم أفعالٌ لهم، والعبدُ له إرادةٌ واختيارٌ، ولكنْ مشيئةُ العبدِ محكومةٌ بمشيئة اللهِ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] فأثبت للعباد مشيئةً، لكن مقيدة بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو الحكيمُ في شرعه وقدره.

فالصراطُ المستقيمُ في القدر يقومُ على هذه الأصول:

الإيمانُ بقدرِ اللهِ بما يشتمل عليه من المراتب الأربعِ التي تقدَّمت.

والإيمانُ بشرع اللهِ؛ وهو أَمرُه ونهيُه.

والإيمانُ بحكمة اللهِ، فاللهُ تعالى حكيمٌ في شرعه وفي قدره، له الحكمةُ البالغةُ.

فهذه ثلاثةُ أُمورٍ، مَن اعتصمَ بها نجا من سُبُلِ الضَّلالِ في هذا الباب[1].

(١) ينظر: شرح التدمرية لشيخنا (ص٥٧٥).

٢٩. ولا تُنْكِـرَنْ جَهْـلًا نَكِيـرًا ومُنْكَـرًا
ولا الحَـوضَ والمِيـزَانَ إنَّـكَ تُنْصَـحُ

الشرح

يُشيرُ المؤلفُ في هذا البيت إلى بعض ما يجب الإيمان به من أمورِ الآخرةِ، وهي كل ما يكون بعد الموت، واعتقادِ أهلِ السنَّةِ فيها، ومن ذلك: سؤالُ الملكين في القبر منكر ونكير، وحوضُ النبيِّ ﷺ، والميزانُ.

ومن أصول الإيمانِ: الإيمانُ باليوم الآخر، والإيمانُ باليوم الآخر يدخل فيه الإيمان بكلِّ ما يكون بعد الموت، وهو كما قال الإمامُ ابنُ تيمية في «العقيدة الواسطية»: «الإيمانُ بكلِّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ مما يكون بعد الموت»[١]. فيدخل في الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بما يكون من حال المحتَضَر، وتولي الملائكة لقبض الروحِ، وما يكون بعد ذلك من أحوالٍ وأهوالٍ، وما يكون في القبر من فتنةٍ وعذابٍ ونعيمٍ، وما يكون بعد ذلك من البعث والنشورِ، والحشرِ، والجزاءِ، ووزنِ الأعمالِ، والحوضِ، والصراطِ، وغيرِ ذلك.

كلُّ ذلك يدخل في الإيمان باليوم الآخرِ، فالمؤلفُ أشارَ إلى بعض ذلك.

وأهلُ السنَّةِ والجماعةِ يؤمنون بهذا كله: فيؤمنون بفتنةِ القبرِ، وأنَّ الإنسانَ يُفتنُ في قبره؛ أي: يمتحن، كما قال ﷺ: «**أُوحي إليَّ أنَّكم**

(١) الواسطية (ص٩٥).

تُفتنون في قبوركم، مثلَ أو قريبًا[١] **من فتنةِ المسيحِ الدجَّال**»[٢]، وأكثرُ النَّاسِ لا يُدركون فتنةَ المسيحِ الدجَّال، وأمَّا هذه الفتنةُ -فتنةُ القبرِ- فلا مَحيدَ ولا مَفرَّ منها، فإذا وُضع الميتُ في قبره أتاهُ ملكان فيُقعدانه ويسألانه: مَن ربُّكَ؟ وما دينُكَ؟ ومَن نبيُّكَ؟

ثلاثةُ أسئلةٍ، فالمؤمنُ الموقنُ يجيبُ بالصواب، ويقول: ربي اللهُ، وديني الإسلامُ، ونبيي محمَّدٌ ﷺ.

وأمَّا الكافرُ والمنافق؛ فيقول: ها ها لا أدري، سمعت النَّاسَ يقولون شيئًا فقلتُه، فيُضرَبُ بِمِرْزَبةٍ فيصيحُ صيحةً يسمعها كلُّ شيءٍ إلَّا الثقلين، كما جاءت الأحاديثُ الصحيحةُ الثابتةُ بهذا المعنى عن النَّبي ﷺ ثم بعد ذلك يكون الميتُ في قبره في نعيمٍ أو عذابٍ، كما جاء في حديث البراء بن عازب الطويلِ عن قبض روحِ المؤمنِ وروحِ الكافرِ، وما يكون لها، وما يجري عليها بعد ذلك[٣].

فالقبرُ كما جاء في الحديث: «**روضةٌ من رياض الجنَّةِ، أو حُفرةٌ من حُفرِ النَّار**»[٤]، ولهذا جاءت النصوصُ بسؤال النَّجاةِ من عذاب القبرِ،

---

(١) في بعض نسخ البخاري: (قريب) بلا تنوين، ورجح شيخنا لفظ (قريبًا) بالتنوين كما في بعض النسخ الأخرى. وينظر توجيه ذلك في فتح الباري (١/ ١٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٥٣٤)، وأبو داود (٤٧٥٣)، وصححه الحاكم (١٠٧)، (١١١)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٢٠)، (٤٤)، ونقل ابن القيم تصحيح أبي نعيم وأبي موسى الأصبهانيين. ينظر: تهذيب سنن أبي داود (٣/ ٣١٩-٣٢٥)، وأحكام الجنائز (ص١٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٦٠) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». =

والرسولُ ﷺ أمر بالاستعاذة من عذاب القبر، بل أمرنا أن نستعيذَ بالله من عذاب القبر في كلِّ صلاةٍ؛ فقال: «**إذا تشهَّدَ أحدُكم فليستعذْ بالله من أربع، يقول: اللهمَّ إنِّي أعوذُ بك من عذاب جهنَّمَ، ومن عذابِ القبرِ، ومن فتنةِ المحيا والمماتِ، ومن فتنةِ المسيحِ الدجَّالِ**»[(١)].

وقد ذكر الناظمُ من الغيب الذي يحدثُ للميت في قبره ويجب الإيمانُ به أمورًا:

يقول الناظمُ: (**ولا تُنْكِرَنْ جَهْلًا نَكِيرًا ومُنْكَرًا**): ومنكرٌ ونكيرٌ: اسمان للملكين اللذين يأتيان الإنسانَ في قبره، فيُقعدانِه ويَسألانِه، وتَسميتُهما بمنكرٍ ونكيرٍ جاءت في حديثٍ رواهُ الترمذيُّ[(٢)]، وليست معرفةُ اسميهما من المهمَّات، والمهمُّ هو الإيمانُ بفتنة القبرِ.

= وأخرجه -بسياق آخر- الطبراني في المعجم الأوسط (٨٦١٣) عن أبي هريرة مرفوعًا. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا أيوب بن سويد، تفرد به: ابنه»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٧٥٨) في الحديثين: «وسند كل منهما ضعيف»، وينظر: الضعيفة (٤٩٩٠).

(١) أخرجه مسلم (٥٨٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. وأخرجه البخاري (١٣٧٧) بأنه كان يدعو مطلقًا بهذا الدعاء.

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٧١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال: «حديث حسن غريب»وجوَّد إسناده الألباني في الصحيحة (١٣٩١).
وسأل أحمد بن القاسم الإمام أحمد فقال: «قلتُ: يا أبا عبد الله تقر بمنكر ونكير وما يُروى من عذاب القبر، فقال: نعم سبحان الله! نقر بذلك ونقوله. قلتُ: هذه اللفظة: منكر ونكير، تقول هذا أو تقول ملكين. قال: نقول منكر ونكير وهما ملكان وعذاب القبر». ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٣٥).

والمعروفُ أنَّه لم يثبت من أسماء الملائكةِ إلا: جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل[1]، ومالك خازن النَّار، ومنكر، ونكير، هذه هي كلُّ ما ثبت من أسماء الملائكةِ[2].

ومما ذَكرَ الناظمُ في هذا البيت الحوض، والمرادُ به: حوضُ نبيِّنا ﷺ، وقد استفاضت بخبرِه الأحاديثُ، وجاء ذِكرُ طُولِه وعرضِه ووصفِه، فطولُه مسيرةَ شهرٍ، وعرضُه مسيرةَ شهرٍ، وآنيتُه كثيرةٌ عددَ نجومِ السماء، وجاء أنَّ ماءَه أَشدُّ بياضًا من اللبن وأَحلى من العسل، وهو كرامةٌ لنبيِّنا ﷺ وغياثٌ لأمته، تَرِدُ عليه الأُمَّةُ فيشربون، فمَن شرب منه شربةً لم يظمأ بعدها أبدًا[1]، وعنده تتجاوزُ الأخطارُ كلُّها، وقد ثبت عنه أنَّه قال ﷺ: **«إنِّي فَرَطُكُم على الحوض، مَن مَرَّ عليَّ شَربَ، ومَن شربَ لم يظمأ أبدًا، ليردَنَّ عليَّ أقوامٌ أَعرفهم ويعرفوني ثم يحالُ بيني وبينهم، فأقولُ: إنهم مني، فيُقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سُحقًا سُحقًا لمَن غيَّر بعدي»**[4].

فمما يجب الإيمانُ به -وهو يدخل في الإيمان باليوم الآخر-: الإيمانُ بحوضِ النَّبي ﷺ وأنَّه حقٌّ، وأنَّه حوضٌ حقيقيٌّ، وأنَّه يكون في

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: عالم الملائكة الأبرار للأشقر (ص٢٠).

(١) والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جدًا بلغت مبلغ التواتر كما صرح بذلك جمع من الأئمة. ينظر: البعث والنشور للبيهقي (ص١١٠-١٣٠)، ونظم المتناثر (ص٢٣٦، رقم ٣٠٥).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٨٣-٢٥٨٤) -واللفظ له-، ومسلم (٢٢٩٠-٢٢٩١) عن سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَرصات القيامةِ قبل دخول الجنةِ، وقد ورد أنه يصبُّ فيه مِيزابان من الكوثر[١]، الذي هو النهرُ الذي أُعطِيه رسول الله ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١﴾ [الكوثر]، قيل: معناه الخيرُ الكثيرُ، وقيل: معناه نهرٌ في الجنَّة، وكلا المعنيين حقٌّ، ولكنَّ الراجحَ هو المعنى الثاني: فالمرادُ بالكوثر في الآية نهرٌ في الجنَّة[٢].

ومما يجب الإيمانُ به ويدخلُ في الإيمان باليوم الآخر: الإيمانُ بالوزن والميزان، وهذا مما جاء في مواضعَ من القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ٦﴾ [القارعة]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ٨﴾ [القارعة]، وقال: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٨ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ ٩﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وثبت في السنَّةِ ذِكرُ الميزانِ، كما في حديث أبي هريرة: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن**»[٣]، ومثل حديثِ صاحبِ البطاقة[٤]، والحديث الذي ورد في شأن ابنِ

(١) أخرجه بمعناه: مسلم (٢٣٠٠)، (٢٣٠١) عن أبي ذر وثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٦٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أحمد (٧٠٦٦)، (٦٩٩٤)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (٩)، وينظر: الصحيحة (١٣٥).

مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه قولُه ﷺ لَمَّا ضحك بعضُ النَّاس من دِقَّة ساقيه: «**لهما أثقلُ في الميزان من جبل أُحدٍ**»(١).

فأهلُ السنَّةِ يؤمنون بالميزان، وأنَّه ميزانٌ حِسِّيٌّ حقيقيٌّ اللهُ أَعلمُ بكيفيَّته، ومن أهلِ البدعِ مَن يُنكرُ حقيقةَ الميزانِ، ويقول: هو عبارةٌ عن العدل، فليس هو ميزانٌ حقيقيٌّ؛ بل أَمرٌ معنويٌّ(٢).

والإيمانُ باليوم الآخرِ يقتضي الإيمانَ بأمورٍ كثيرةٍ جاءت بها النصوصُ؛ كالحساب ونشرِ الصُّحفِ، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨]، وقال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝٢٧﴾ [النبأ]، وقال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ۝١٠﴾ [التكوير]، وقال: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤﴾ [الإسراء].

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩٩١)، والطيالسي (٣٥٣)، وصححه ابن حبان (٧٠٦٩)، والحاكم (٥٣٨٥)، وينظر: الصحيحة (٢٧٥٠)، (٣١٩٢).

(٢) كالإباضية والمعتزلة، ونسبه ابن تيمية للمعتزلة البغداديين دون البصريين. ينظر: التذكرة للقرطبي (٢/ ٧٢٢)، ودرء التعارض (٥/ ٣٤٨)، وشرح غاية المراد للخليلي الإباضي (ص٩٦-٩٧).

٣٠. وقل يُخرِجُ اللهُ العظيمُ بفضلِهِ
مِنَ النَّارِ أجسادًا مِنَ الفَحْمِ تُطْرَحُ

٣١. على النَّهرِ في الفِرْدَوسِ تَحْيا بمائِهِ
كحِبَّةِ حَمْلِ السَّيْلِ إذ جاءَ يَطْفَحُ

الشَّرح

ذكر الناظمُ هنا مسألةً أُخرى تدخلُ في الإيمان باليوم الآخر، وهي خروجُ الموحدين من النَّار، قال ﷺ: «**يُدخِل الله أهلَ الجنةِ الجنةَ، ويُدخِل أهلَ النارِ النارَ ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه فيخرجون منها حُمَمًا قد امتحشوا، فيلقون في نهر الحياة**»[(١)] حُمَمًا؛ أي: فحمًا. وقد تواترت السنَّةُ بذلك[(٢)]، ومن ذلك أنَّه ﷺ يشفع مرات عند ربِّه، في كلِّ مرَّةٍ يأتي ويسجدُ ويحمدُ ربَّه، فيقال له: ارفع رأسك، وقل يُسْمَع، وسلْ تُعْطَ، واشفع تُشَفَّع. فيقول: أُمتي أُمتي. فيحدُّ اللهُ له حدًّا فيخرجهم من النَّار، فيرجع ويشفع أربعَ مرات[(٣)]. ويأذن سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بالشفاعة للملائكة وللأنبياء وللمؤمنين[(٤)]، كلٌّ بحسبه، كما يشاء اللهُ سبحانه.

---

(١) أخرجه بنحوه: البخاري (٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٢) ينظر: نظم المتناثر (٣٠١)، (٣٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣-٣٢٦) عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

فيُخْرِجُ اللهُ بشفاعة الشافعين أقوامًا من النَّار من أهل التوحيد من أهل الكبائر، وكلُّ هذا من دليل أهلِ السنَّةِ على خروج الموحِّدين من النَّار، وأنَّه لا يخلدُ في النَّار إلَّا أهلُ الشركِ والكفرِ، أمَّا الموحدون فإنَّهم لا يخلدون، وإن كانوا من أهل الكبائرِ.

فأهلُ الكبائرِ: حُكمهم في الدنيا أنَّهم ليسوا بكافرين، وليسوا مؤمنين مُطلقًا، لكنهم مؤمنون إيمانًا ناقصًا، فيُقال للفاسق: إنَّه مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، أو مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ.

وأمَّا حُكمُهم في الآخرة: فإنَّهم تحتَ مشيئةِ اللهِ؛ إن شاء اللهُ غَفرَ لهم ولم يُعذِّبهم، وإن شاء عذَّبهم، ثمَّ يُخرجهم من النَّار بشفاعة الشافعين ممن يأذن له؛ إذ لا أحدَ يشفع عنده إلَّا بإذنه، أو يُخرجهم بمحض رحمتِه دون شفاعةِ شافعٍ، ومردُّ الفضلِ كله إليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأشار الناظمُ إلى ما جاء في الأحاديث، من أنَّه: يخرج من النَّار أقوامٌ قد صاروا حُمَمًا، فيخرجون ضبائر - أي جماعات محترقين - فيبثون على أنهار الجنَّة، فينبتون كما تنبتُ الحِبة في حميلِ السيلِ[1]، مثل: حبات البذور البرية، تنبتُ النبتةُ في جانب الوادي عندما يقذفُ السَّيلُ بالغثاء على جانب الوادي، فينبتُ هؤلاء كما تنبتُ الحِبَّة في حَميلِ السيلِ[2]، فينبتون ويحيون ويدخلون الجنَّة برحمتِه سبحانه.

فهذا مما يُثبته أهلُ السنَّةِ، ويجب الإيمانُ به، وهو خروجُ عُصاةِ الموحِّدين من النَّار.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥-٣٠٦) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: فتح الباري (١١/ ٤٥٨).

وقد نازع في ذلك الوعيديةُ من الخوارج والمعتزلة:

فالخوارجُ مذهبهم في أهل الكبائر أنَّهم في الدنيا كفار، وإذا ماتوا مُصرِّين على الكبائر فهم مُخلدون في النَّار.

وأمَّا المعتزلةُ فعندهم أصلٌ؛ وهو المنزلةُ بين المنزلتين، فصاحبُ الكبيرةِ في منزلةٍ بين المنزلتين، لكنَّه إذا مات من غير توبةٍ فهو مُخلَّدٌ في النَّار.

فاتَّفقت الطائفتان على حكمه في الآخرة دون حُكمِ الدنيا.

وأهلُ السنَّةِ مذهبهم كما تقدَّم، قال الطَّحاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهلُ الكبائرِ من أمَّة محمَّدٍ ﷺ في النَّار لا يُخَلَّدُون إذا ماتوا وهم موحِّدون، وإن كانوا غير تائبين»[(١)]، فمَن تاب توبةً نصوحًا -وهي التوبةُ المستوفيةُ لجميع الشروطِ- تاب اللهُ عليه.

فهذه الشفاعةُ تُنكرها الخوارجُ والمعتزلةُ؛ لأنَّها تُخالفُ أصولهم.

والمقصود أنهم يُطرحون في نهر الحياةِ في الفردوس، كأنَّه جعلَ الفردوسَ اسمًا للجنة عمومًا، وكلمةُ الفردوس لم تَرِد في الأحاديث المصرِّحةِ بإخراج الموحدين من النار، والذي ثبت هو أنهم يطرحون في نهر الحياة عند أبواب الجنة[(٢)]، فالتقييدُ بالفردوس خطأٌ.

(١) الطحاوية بشرح ابن أبي العز (٢/ ٥٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣-٣٠٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٣٢. وإنَّ رسولَ اللهِ للخَلْقِ شَافِعٌ
وقُلْ في[1] عذابِ القبرِ حقٌّ[2] مُوَضَّحُ

الشرح

يُشيرُ الناظمُ في قولِه: (**للخَلْقِ شَافِعٌ**) إلى شفاعة النَّبي ﷺ الكبرى العامَّة، ويدخل في عموم قولِ الناظمِ: (للخَلْقِ شَافِعٌ) جميعُ أنواعِ الشفاعات الواردةِ المختصَّةِ بالنبي ﷺ، فهو أوَّلُ شافعٍ وأوَّلُ مُشفَّعٍ ﷺ، وله عدَّةُ شفاعات؛ منها ما هو خاصٌّ به، ومنها ما يشركه فيه غيره، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**أُعطيتُ خمسًا** -وذكر منها- **وأُعطيتُ الشفاعة**»[3]، وقولُه: «**أُعطيتُ الشفاعة**» يمكن أن يتناولَ النوعين: الشفاعةَ الكبرى، وهي المقامُ المحمودُ، والشفاعةَ الأخرى المشتركة التي له منها النصيبُ الأوفرُ.

فأمَّا الشفاعةُ الخاصَّةُ بالنبيِّ ﷺ:

فأولاها: الشفاعةُ الكبرى في أهل الموقفِ أن يَفصِلَ بينهم، وهي المقامُ المحمودُ الذي خصَّه اللهُ به في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء]، وهو المذكورُ في قولِه ﷺ: «**مَن قال حين يسمع النداء: اللهمَّ ربَّ هذه الدعوةِ التامَّةِ، والصَّلاةِ القائمةِ، آتِ**

(١) في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (وإن)، والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١)، وغيرها.
(٢) في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (بالحق)، والمثبت من شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين (ص٣٢٣)، وطبقات الحنابلة (٣/ ١٠١)، وغيرها.
(٣) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

محمَّدًا الوسيلةَ والفضيلةَ، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلَّت له شفاعتي يوم القيامة»[(١)]، وهذه الشفاعةُ عامَّةٌ، ولا تقتضي نجاةً من النَّار.

والشفاعةُ الثانيةُ: شفاعتُه ﷺ في أهل الجنَّة أن يدخلوا الجنَّة.

وهاتان الشفاعتان خاصَّتان به ﷺ[(٢)].

وأمَّا الشفاعةُ في خروج أهلِ التوحيد من النَّار فهي مشتركةٌ لا تختصُّ به، لكن له منها النصيبُ الأوفرُ[(٣)]، وقد قال ﷺ: «**لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ، فتعجَّلَ كلُّ نبيٍّ دعوته، وإنِّي اختبأت دعوتي شفاعةً لأمتي يوم القيامة، فهي نائلةٌ -إن شاء الله- مَن مات من أمتي لا يُشركُ بالله شيئًا**»[(٤)].

وقولُ الناظمِ: (**وقُلْ في عذابِ القبرِ حقٌّ مُوَضَّحُ**): أي: وقل: أيها المسلم إنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ.

وقد تقدَّم القولُ فيه[(٥)] وكان المناسب تقديم هذا البيت عند قول المؤلف: (**ولا تنكرن جهلًا نكيرا ومنكرا**)، فيجب الإيمانُ بفتنة القبرِ وعذابِ القبر ونعيمه، ولأهل العلمِ في كتب العقائدِ الجامعةِ وفي المؤلفاتِ الخاصَّةِ عن أمور اليومِ الآخرِ بحوثٌ واسعةٌ ومُفصَّلةٌ بأدلةٍ

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٤) عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) ينظر: توضيح مقاصد الواسطية (ص١٨٦).

(٣) وتنظر بقية أنواع الشفاعة وأدلتها في: تهذيب السنن لابن القيم (٣/ ٣١٣-٣١٤)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٨٢-٢٩٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩) -واللفظ له- عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٥) تنظر: (ص ١٢٤).

مبسوطةٍ كثيرةٍ، ومن ذلك كتاب «الروح» لابن القيم، فإنه ذكرَ مسائلَ كثيرةً تتعلَّقُ بفتنة القبر، وعذابِ القبر، ونعيمِه.[١]

وأحوالُ القبورِ وأهوالها مستورةٌ عن البشر مع قربهم منها، فلو فُتح قبرٌ بعد كذا وكذا لمَا ظهر شيءٌ من نعيمه أو عذابه، ولهذا أنكره الزنادقةُ والذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، لأنَّهم لا يحسُّونه ولا يُشاهدونه، وهذا يقتضي أن يُنكروا كلَّ ما أخبر اللهُ به ورسولُه من أمرِ الغيبِ، والإيمانُ المحمودُ الذي أثنى اللهُ على أهله هو الإيمانُ بالغيب، قال اللهُ تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة].

أمَّا الأمورُ المشاهدةُ فليس في الإيمان بها فضلٌ، ولذا لم يوجب اللهُ على العباد أن يؤمنوا بوجود الشمسِ والجبالِ والبحارِ والسماءِ؛ لأنَّها أمورٌ مُشاهدةٌ، وإنَّما أوجب عليهم أن يؤمنوا بما أخبر به في كتابه، وعلى لسان رسولِه ﷺ من الغيوب، تصديقًا لخبره وخبرِ رسولِه ﷺ.

(١) الروح (١/ ٢٦٩-٢٧٣).

٣٣. [ولا تُكفِـرَنْ أهـلَ الصَّـلاةِ وإن عَصَـوا
فكُلُّهـمُ يَعصِـي وذو العـرشِ يَصفَـحُ][(١)]

الشرح

يقـول: لا تُكفِّـر العُصاةَ ما داموا يُصلُّـون، وهذا الكلامُ يتضمَّنُ أمرين:

الأول: الردُّ على الخوارج الذين يُكَفِّرُون بالمعاصي، والعاصي عند أهل السنَّةِ والجماعةِ مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، فهو مؤمنٌ ناقصُ الإيمان، وقد تقدَّم مذهبُ أهلِ السنَّةِ والجماعة في عُصاة الموحدين من أهل الكبائر[(٢)].

والأمـرُ الثانـي: قـولُ المؤلِّف بكفر تـاركِ الصَّلاةِ، فالنَّاظمُ بهذه الإشـارةِ يُفهَـمُ مـن كلامِـه أنَّـه يذهب إلى القـول بكفر تاركِ الصلاةِ كسـلًا، أمَّا تاركُها جُحودًا فهو كافرٌ باتِّفاق المسـلمين؛ لأنَّه مُكذِّبٌ لله ورسـولِه.

وكلُّ مَـن جحـدَ معلومًا من دين الإسـلامِ بالضرورة، فهو كافـرٌ لتكذيبه، ولكن الشـأنَ فيمن ترك الصلاةَ كسـلًا، فللنَّاس فيه مذاهب[(٣)]:

فذهـب بعضُهـم إلـى أنَّ تاركَ الصلاةِ كافرٌ؛ لِمَا ورد في شـأنه؛ كحديث جابـرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**بيـن الرجلِ وبيـن الشِّـركِ والكفـرِ تـركُ الصـلاة**»[(٤)]، وفـي

(١) زيـادة مـن طبعـة محمـد عبـد السـلام، ومـن شـرح مذاهـب أهـل السـنة لابـن شـاهين (ص٣٢٣)، وطبقـات الحنابلة (٣/ ١٠١) وغيرها.
وسـقط هـذا البيـت مـن طبعـة الشـطي، وقـدَّم بعدهـا البيتيـن المتعلقيـن بمبحـث الإيمـان على البيتين المتعلقيـن بالرد على الخوارج والمرجئة.

(٢) تنظر: (ص ١٣٠).

(٣) ينظر الخلاف ومناقشـة الأدلـة في: كتاب الصلاة لابن القيم (ص٤٠-١٠٧).

(٤) أخرجه مسلم (٨٢).

حديث بُريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**العهدُ الذي بيننا وبينهم الصَّلاة فمَن تركها فقد كفر**»[١]، وذهب جمهور أهل العلم: أنَّ تارك الصلاةِ كسلًا لا يكفر، وتأوَّلوا حديثَ جابرٍ وحديثَ بُريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على أنَّهما من جنس الأحاديثِ الأخرى التي فيها تسميةُ بعضِ الذنوب كفرًا؛ كقوله ﷺ: «**سِبابُ المسلمِ فُسوقٌ وقتالُه كُفرٌ**»[٢]، وقولِه ﷺ: «**أيُّما رجلٍ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أَحدُهما**»[٣]، وقولِه ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفَّارًا يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ**»[٤].

فعند هؤلاء أنَّ مَن تركَ الصلاةَ كسلًا وهو يؤمنُ بوجوبها ويعلمُ أنه مُسيءٌ عاصٍ، لكنه تركَ الصلاةَ بسبب الكسلِ وضعفِ الإيمانِ، فعندهم أنه لا يَكفُرُ.

وتوسَّطَ قومٌ فقالوا: إن كان يترك الصَّلاةَ دائمًا، ولا يُصلِّي أبدًا، إلَّا مجاملةً للناس نفاقًا لا إيمانًا، فهو كافرٌ، وأمَّا مَن كان يُغالِبُ نفسَه، يُصلِّي ويترك، وهو مع نفسه في كفاحٍ، فلا يكفر بترك ما تركَ من الصلاة.

وهذا القولُ فيه توسُّطٌ، وهو قويٌّ عندي لأن هذا الصنف ليس بتارك للصلاة بل هو غير محافظ، واللهُ أعلمُ بالصواب، ولشيخ الإسلام كلامٌ يتضمَّنُ هذا المعنى[٥].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩) وصححه ابن حبان (١٤٥٤)، والحاكم (١١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٤) -واللفظ له-، ومسلم (٦٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) تنظر «مسائل أهل الرَّحبة» ضمن: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٩)، وجامع المسائل (٧/ ١١٩).

وقولُ الناظمِ: (**فكُلُّهمُ يَعصِي وذو العرشِ يَصفَحُ**): أي: المصلين يريد المسلمين، وذو العرش يصفح إذا شاء.

(وذو العرشِ): هو اللهُ تعالى، كما قال سبحانه: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ [غافر: ١٥]، وقال: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ [البروج]. وقوله: (**يَصفَحُ**): أي: يعفو ويتجاوزُ إذا شاء كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس]، فهو سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ عفوٌّ غفورٌ.

وأمَّا قولُه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ٥٣﴾ [الزمر]، فالمرادُ: يغفر للتائبين، فمَن تاب تاب اللهُ عليه، والتوبةُ مُقتضيةٌ لمغفرة جميعِ الذنوب.

وأمَّا آيةُ النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فهي في حقِّ غيرِ التائبين.

ففي سورةِ الزُّمَرِ عمَّ وأَطلقَ، وفي سورة النِّساء خصَّ وقيَّدَ، فخصَّ الشركَ بعدم الغفران، وقيَّدَ المغفرة بالمشيئة فيما دون الشِّركِ، وبهذا يحصلُ الجمعُ بين الآيتين[1]، فاللهُ تعالى لا يغفر الشركَ ويغفر ما دونه لمن شاء، ومَن تاب؛ تابَ اللهُ عليه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١٧﴾ [النساء].

---

(١) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (١/ ٢٩٣)، ومدارج السالكين (١/ ٥٠٢-٥٠٣).

٣٤. ولا تعتقِدْ رَأيَ الخَوارِجِ إنَّه مقالٌ لمن يَهْواه يُرْدِي ويَفْضَحُ

الشَّرح

الخوارجُ ظهر أوَّلُهم في القرن الأولِ في عهد أميرِ المؤمنين عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فأكرمه اللهُ بقتالهم، وقد أخبر النبيُّ ﷺ عن خروجهم، وأنَّه تُقاتلهم أَولى الطائفتين بالحقِّ، كما في الحديث الصحيح: «**تَمْرُقُ مارِقَةٌ عند فُرقة من المسلمين، يقتُلها أَولى الطائفتين بالحقِّ**»[(١)]، فقاتلهم عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بمن معه من الصحابة وغيرهم[(٢)].

ورأيُ الخوارج: هو التكفيرُ بالذنوب دون الشركِ، فيُكفِّرون بالكبائر، ويزيد البلاءُ إذا اعتقدوا ما ليس بذنبٍ ذنبًا، فحينئذٍ يُكفِّرون مَن لم يُذنب لاعتقادهم أنَّه مُذنبٌ، وأنَّ ذلك الذنبَ كفرٌ.

ومرتكبُ الكبيرةِ عندهم في الدنيا كافرٌ خارجٌ عن مِلَّةِ الإسلامِ، حلالُ الدَّمِ والمالِ، وإذا مات من غير توبةٍ؛ فهو مخلَّدٌ في النَّار مع الكافرين، وقد تقدم تقرير هذا، ومن شُبهاتهم: الأحاديث التي فيها وصف بعض العصاة والمعاصي بالكفر[(٣)]، فأخذوها على أنَّه الكفر الأكبر، وتقدم نماذج من هذه الأحاديث، ومن شبهاتهم: النصوصُ التي

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٤-١٥٠) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤-١٤٨) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) تقدم بعضها في (ص ١٣٧).

فيها نفيُ الإيمان عمَّن وقعَ في بعض الذنوب، مثلُ حديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ**»[١].

وعند أهل السنَّةِ والجماعةِ أنَّ الكفرَ الواردَ في النصوص نوعان:

كفرٌ أكبرُ مُناقضٌ لأصل الإيمان.

وكفرٌ دون الكفرِ، ويُسمَّى: الكفرُ العملي[٢]، ولكن التعبير عنه بأنه كفرٌ دون الكفر، أو كفرٌ أصغرُ أدقُّ وأضبطُ لأن من الكفر الأكبر ما هو عمل كالسجود أمام الصنم، وإلقاء المصحف في الحُش.

والخوارجُ وأهلُ البدع عمومًا، عندهم أهواء يتبعونها، ولهذا يُسمَّى أهلُ البدعِ أهل الأهواءِ، لأنَّهم متبعون للهوى لا للهُدى، مُعجبون بآرائهم، لاجُّون في غيِّهم، وهذا ملاحظٌ في الذين يجنحون إلى التكفير بالذنوب، تجده مندفعًا مع رأيه، متبعًا لهواه، لا يرعوي ولا يُصغي لحجَّةٍ، ولا يكاد يرجع، وتأمَّل حالَ الخوارجِ وكيف كفَّروا عليًّا وأصحابَ الجملِ وأصحابَ صِفِّين، وكفَّروا جمهورَ المسلمين، وسار على طريقتهم وُرَّاثُهم، فلكلِّ قومٍ وارثٌ.

وهذا المذهبُ الخطيرُ يجب الحذرُ منه، كما أنَّ تركَ تكفيرِ مَن كفَّره اللهُ ورسولُه كذلك انحرافٌ عن سواء السبيلِ والصراطِ المستقيمِ، فالواجبُ على المسلم أن يُكفِّرَ مَن كفَّره اللهُ ورسولُه، وألَّا يُخرج من دينِ اللهِ مَن ثبت له حُكمُ الإسلامِ ولم يثبت عليه ما يُوجب رِدَّتَه، فلا بدَّ من العدل والتوسُّطِ، ولا بدَّ من الأناة، فالحذر الحذر من التساهل

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: كتاب الصلاة لابن القيم (ص٨٨-٩٩).

والتسرُّعِ، ومن التجاوز والتقصير، ومن الإفراط والتفريطِ، والمذاهبُ الباطلةُ كلُّها إمَّا إفراطٌ وإمَّا تفريطٌ، لا تخرج عن هذين الحَيِّزين: إمَّا إفراطٌ وغلوٌّ وتجاوزٌ، وإمَّا تفريطٌ وتقصيرٌ وتهاونٌ وتمييعٌ.



٣٥. ولا تَـكُ مُرجِيًّـا لَعُوبًـا بِدِينِـه
ألا إنَّمـا المُرْجِـيُّ بالديـنِ يَمْـزَحُ

الشَّرح

بعد ذِكر النَّاظم لاعتقاد أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في الإيمان، وذِكرِه لعقيدةِ الخوارج، ذكر مَن يُقابلهم وهم المرجئة، فالمرجئةُ ضدَّ الخوارجِ وعلى النقيض منهم، ولهذا أَتبعهم النَّاظمُ بالخوارج.

فقال: (**ولا تَكُ مُرجِيًّا**): مُرجيًّا بالتشديد مراعاةً للوزن، ويصلح أن تقول: مرجئًا، فباللفظين يحصل المقصودُ.

وقولُه: (مرجيًّا): من أرجأ إذا أَخَّر[١]، ويقال: مُرجي ومرجئ بالهمز، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]؛ أي: أَخِّرْه[٢].

وقولُه: (**لَعُوبًا بِدِينِه**): لعوبًا: صيغةُ مبالغةٍ من اللعب؛ لأنَّ الإرجاءَ يؤدِّي إلى التهاون بالدِّين.

ولهذا قال: (**ألا إنَّما المُرْجِيُّ بالدينِ يَمْزَحُ**)؛ أي: يلعب، والمزحُ: الدعابةُ والضحكُ والتسليةُ.

وبهذا يُعرَفُ أنَّ مذهبَ الخوارجِ على ما فيه من البدع والضلال، خيرٌ من مذهب المرجئةِ الغلاةِ الذين يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ،

(١) ينظر: لسان لعرب (١/ ٨٣)، (١٤/ ٣١١).
(٢) قرئ بالهمز وبدونه. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٢١٢).

كما لا ينفع مع الكفر طاعةٌ، ولهذا قال إبراهيم النخعي: «لَفتنة المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة»[(١)] يعني: الخوارج.

والمرجئةُ طوائفُ كثيرةٌ[(٢)]:

الطائفةُ الأولى: مرجئةُ الفقهاء، الذين يُخرجون الأعمالَ عن مُسمَّى الإيمان، مع إيجابهم الواجبات، وتحريمهم المحرَّمات، فهؤلاء مرجئةُ الفقهاء؛ مثلُ: أبي حنيفة، ومَن قال بقوله.

الطائفةُ الثانيةُ: مرجئةُ الجهميةِ، وقد تقدَّم أنَّ جهمًا ينتحلُ ثلاثَ بدعٍ شنعاء[(٣)]: الجبرُ، والإرجاءُ، والتعطيلُ، وهو بالبدعةِ الأخيرةِ أشهرُ، فهو إمامُها، الناشرُ لها.

وفرعٌ عن كلامه في الإرجاء كلامُه فيما يتعلَّق بمسمَّى الإيمان، **والنَّاسُ لهم في مسمَّى الإيمان مذاهب**: فعند جهمٍ أنَّ الإيمانَ هو المعرفة، فمعرفةُ الإنسان للخالق واعترافُه بوجود اللهِ هو الإيمانُ عنده، ولا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، وهذا من أعجب العجب! فهو يزعم أنَّ المرءَ ولو تكلَّمَ بالكفر فإنَّه مؤمنٌ، ما دام يعرف ربَّه بقلبه، ويزعم أنَّ مَن كفَّره اللهُ من الأمم فتكفيرُه لهم دليلٌ على أنَّهم غيرُ مؤمنين في الباطن وغيرُ عارفين لربهم، ومقتضى هذا القول أنَّ سائرَ الأممِ أعداء الرسل مؤمنون

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ٣٩٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦١٧) واللفظ له.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١١٤)، والايمان لابن تيمية (ص١٥٥-١٥٦).

(٣) تنظر: (ص ١٢١).

لأنَّهم عارفون بالخالق، وقد ذكر ابنُ القيم مذهبَ جهمٍ هذا، وألزمه أنَّ الأممَ كلَّها مؤمنةٌ على قوله، فقال في «الكافية الشافية»[(١)]:

واسْأل ثمودَ وعادَ بَلْ سَلْ قبلهم
أعداءَ نوحٍ أمَّةَ الطُوفَانِ
واسْأل أبا الجِنِّ اللَّعِينَ أتعرفُ الـ
ـخَلَّاقَ أم أصبحتَ ذا نُكرانِ
واسْأل شِرَارَ الخلقِ أَعْنِي أَمَّةً
لُوْطِيَّةً هم ناكحو الذُّكْرَانِ
واسأل كذاك إِمَامَ كُلِّ مُعَطِّلٍ
فِرْعَونَ مَعْ قَارُونَ مع هامانِ
هل كان فيهم مُنْكِرٌ للخالِقِ الرَّ
بِ العظيمِ مُكوِّنِ الأكوانِ
فليُبْشِروا ما فيهمُ مِنْ كافرٍ
هُمْ عِنْدَ جهمٍ كاملو الإيمانِ

فمذهبُ الإرجاءِ مقتضاه كفرٌ؛ لأنه جَحدٌ بكلِّ ما جاءت به الرسلُ من الوعيد على المعاصي، ومن الحكم بالكفر والردَّةِ على مَن ارتكبَ أسبابَها، فالذي يعتقدُ مثل هذا يكون كافرًا.

وأمَّا الطائفةُ الثالثةُ من مذاهب المرجئة: فمَن يقول: إنَّ الإيمانَ هو التصديقُ بالقلب فقط، فقولُه قريبٌ من قول جهمٍ، لكنَّه دونه، وهو مذهبُ

(١) (١/ ٦٦-٦٧).

الأشعريِّ كما قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]، وقولُهم: إنَّ الإيمانَ هو التصديقُ، معناه أنَّ الذنوبَ لا تضرُّ إيمانَ المرءِ، فما دام الإنسانُ مصدقًا فهو المؤمنُ، وإن كان يستحقُّ العقابَ على ذنوبه، وعلى ترك الواجبات.

والفرقُ بينهم وبين مرجئةِ الفقهاءِ؛ أنَّ مرجئةَ الفقهاءِ يقولون: إنَّ الإيمانَ هو التصديقُ بالقلب، مع الإقرار باللسان، ثم يجعل بعضُهم التصديقَ باللسان شرطًا، وبعضُهم يجعلُه ركنًا؛ فالخلاف بينهم في مسمى الإيمان.

وأمَّا الطائفةُ الرابعةُ من طوائف المرجئة: فمَن يقول: إنَّ الإيمانَ كلمةُ الشهادة؛ شهادة أن لا إله إلا الله فقط، وهذا هو مذهبُ الكَرَّاميَّة، فعندهم أنَّ المنافقَ مؤمنٌ، لكنَّه مخلدٌ في النار، فهم كما قال شيخُ الإسلام عنهم: «خالفوا الجماعةَ في الاسم دونَ الحكمِ»، يُسمُّون المنافقَ مؤمنًا، ولكنه في الآخرة مخلَّدٌ في النَّار[٢].

وقد ناقش شيخُ الإسلامِ هذه المذاهبَ في كتبه في مواضع كثيرةٍ، منها كتاب «الإيمان الكبير» المعروف.

وهي ظاهرةُ الفسادِ والمناقضةِ لِمَا دلَّ عليه كتابُ اللهِ وسنَّةُ رسولِه ﷺ.

ومذهبُ الإرجاء يؤدي إلى التلاعب بالدِّينِ كما قال الناظم: (لَعُوبًا بِدِينِه)، والتهاونِ بالواجبات والطاعات، والجرأةِ على المعاصي، وقوله (إنّما): إن: مكفوفة بـ (ما) فليست عاملة هنا[٣].

---

(١) ينظر: الإيمان الكبير (ص٩٩-١٠٠)، والإيمان الأوسط (ص٣٧٨-٣٨٠).

(٢) ينظر: التدمرية (ص١٩٣)، وبشرح شيخنا (ص٥٣٠).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٧٣-٣٧٥).

ومعنى قوله: (يمزحُ): أي يتلاعب.

ومن المذاهب التي تتَّفقُ مع مذهب المرجئةِ، مذهبُ الذين يقولون: إنَّه لا كفرَ إلَّا باعتقادٍ، فلا يكفر الإنسانُ بكلامٍ ولا بفعلٍ، فإذا سخِرَ الإنسانُ من الرسول وهو يؤمنُ بأنَّه رسولٌ لا يكفر! وإذا بال على المصحف عِنادًا وهو مؤمنٌ بقلبه أنَّ ما امتهنه هو القرآنُ كلامُ اللهِ تعالى، ولكن سولَّت له نفسُه أن يفعلَ هذه الفعلة -والعياذُ بالله- لا يكفر!

فأيُّ تهاونٍ وتلاعبٍ بالدين أقبح من هذا، وبهذا يتبيَّنُ أنَّ تعبيرَ النَّاظمِ جاء موفَّقًا، فالمرجئُ يلعبُ بالدِّين، ويستخفُّ به، ولا يستقيمُ عليه.

وبعد هذا البيتِ سيذكرُ النَّاظمُ تعريفَ الإيمانِ عند أهلِ السنَّةِ.



٣٦ . وقـلْ إنَّمـا الإِيمَـانُ قَـولٌ ونِيَّـةٌ
وفِعْـلٌ علـى قـولِ النَّبـيِّ مصـرَّح[(١)]

٣٧ . وينْقُـصُ طَـورًا بالمعاصـي وتَـارةً
بطاعَتِـه يَنْمِـي[(٢)] وفـي الـوزنِ يَرْجَـحُ[(٣)]

الشَّرح

يبيِّنُ النَّاظمُ في البيت الأولِ مذهبَ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في الإيمان، وأنَّه قولٌ ونيَّةٌ وفعلٌ، وذكر في البيت الثاني أنَّه يزيد وينقص، وهذا هو قولُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ.

فالإيمانُ: اعتقادٌ بالجنان وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالأركان[(٤)]، وكثيرٌ من الأئمة يقول: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيد بالطاعة وينقصُ بالمعصية، أو يزيدُ وينقصُ[(٥)].

فقولهم: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ»، تفسيرُه ما قاله شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمَّا ذكر أنَّ من أصول أهلِ السنَّةِ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، قال: «قولُ

(١) في بعض النسخ (مصبَّح)، والمثبت في طبعة الشطي، ومحمد عبد السلام: (مصرَّح) ورجحه شيخنا كما سيأتي.

(٢) المثبت من طبعة محمد عبد السلام، وقال شيخنا: «ولو قال: (ينمو) كان أولى» وهي كذلك مثبتة في طبعة الشطي.

(٣) في طبعة الشطي وقع تقديم هذين البيتين على البيتين السابقين بعد قوله:
وإنَّ رسـول اللـه للخلـق شـافعٌ
وقل في عذاب القبر حقٌّ مُوَضَّحُ

(٤) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦١١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٩١١).

(٥) سيأتي قريبًا.

القلبِ واللسانِ، وعملُ القلبِ والجوارحِ»[١]، وقولُ القلبِ هو الاعتقادُ، وقولُ اللسانِ هو الإقرارُ، وعملُ القلبِ هو الانقيادُ والاستجابةُ والقيامُ بأعمال القلوبِ من خوفٍ ورجاءٍ وتوكُّلٍ، وعملُ الجوارحِ ظاهرٌ معروفٌ، وهو ما يكون باليد والسمعِ والبصرِ والأُذنِ والرِّجلِ وسائرِ البدنِ، فصار الإيمانُ يشمل أربعةَ أمورٍ:

أولًا: اعتقادُ القلبِ الاعتقاد الذي يوجب عملَ القلبِ.

ثانيًا: عملُ القلبِ، يتضمن الانقيادَ والالتزامَ والاتباعَ.

ثالثًا: قولُ اللسانِ، وهو الإقرارُ.

رابعًا: عملُ الجوارحِ[٢].

وقد أخبر رسولُ اللهِ ﷺ أنَّ: «**في الجسد مُضغة إذا صَلحت صلحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فَسدت فسدَ الجسدُ كلُّه، ألا وهي القلب**»[٣].

والمرجئةُ كلُّهم يشتركون في تأخير الأعمالِ عن مسمَّى الإيمان، ويزعمون أنَّ الأعمالَ لا تدخل في مسمَّاه، ولهذا سُمُّوا مرجئة.

وأهلُ السنَّةِ يقولون: الأعمالُ تدخل في مسمَّى الإيمانِ، وأدلةُ ذلك كثيرةٌ، ومن أظهرها وأصرحِها وأصحِّها: قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق،**

(١) ينظر: العقيدة الواسطية (ص١١٣).

(٢) ينظر: جواب في الإيمان ونواقضه لشيخنا (ص٧-١٣)، وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والحياء شعبة من الإيمان»[١]، وعدَّدْ فيما بين ذلك، الصلاة من الإيمان، والصيام من الإيمان، والحج من الإيمان، والجهاد من الإيمان، وبر الوالدين من الإيمان، وصلة الأرحامِ من الإيمان، وإطعام الطعامِ، وإفشاء السَّلامِ، كلُّ ذلك من الإيمان، وإماطةُ الأذى عن الطريق ابتغاءَ وجهِ اللهِ من الإيمان.

وقد عقد الإمامُ البخاريُّ تراجمَ تتضمَّنُ هذا المعنى في «كتاب الإيمان» من «الجامع الصحيح»، فذكر: باب الصَّلاةِ من الإيمان، باب الجهادِ من الإيمان، باب صومِ رمضان احتسابًا من الإيمان[٢] وغيرها.

ومن جملة أدلةِ أهلِ السنَّةِ كذلك قولُه ﷺ: «**مَن رأى منكم منكرًا فليُغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان**»[٣].

فجعل هذه المراتبَ كلَّها من الإيمان؛ فالتغييرُ باليدِ من الإيمان، وباللسانِ من الإيمان، والتغييرُ بالقلب -ويكون ببغض المنكرِ، والرغبة في إزالته- من الإيمان.

وقولُ النَّاظمِ كما في نسخة: (**قَولٌ ونِيَّةٌ وفِعْلٌ على قولِ النَّبيِّ مُصَبَّحُ**): وفي نسخة أخرى (**مُصرَّحُ**) وهو أوضحُ من (**مُصبَّحُ**)؛ لأنه لا يظهر بـ(**مصبح**) معنى، والتفعيل يستقيم على هذا وهذا.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٥-٥٨) بهذا السياق، وللبخاري (٩) نحوه مختصرًا عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الأبواب رقم: (٣٠-٢٦-٢٨) على الترتيب.

(٣) أخرجه مسلم (٤٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم ذكر الناظمُ مسألةَ الزيادة والنقصان، ومن مذهب أهلِ السنَّةِ والجماعة: أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[١]، وبعضُهم يتحاشا أن يقول: ينقص[٢]، أو يقول: يزيد بالطاعة، يريد أنَّ الإيمانَ يتفاضلُ ولا ريب أنَّ الإيمانَ يتفاضلُ من وجوهٍ، فالتصديقُ يتفاضل، وليس على مرتبةٍ واحدةٍ، بل بعضُه أقوى من بعضٍ، وهذا يجده كلُّ إنسانٍ من نفسه. وكذلك عملُ القلب؛ كالحبِّ، والخوفِ، والرجاءِ، والتوكلِ، والعزمِ، يختلف فيقوى ويضعفُ.

والزيادةُ والنقصانُ في أعمال الجوارحِ أَظهرُ، فهي محسوسةٌ مشاهَدةٌ للعَيان، فالإيمانُ يزيد وينقصُ، يزيدُ بالطاعة، فكلَّما أطاع العبدُ ربَّه ازداد إيمانًا ظاهرًا وباطنًا، والمعصيةُ تُضعِفُ وتُنقِصُ الإيمانَ.

ولهذا قال الناظم:

(وينْقُصُ طَورًا بالمعاصي وتَارةً
بطاعَتِه يَنْمِي ....)

-أي: يزيد، وفي نسخة ينمو؛ وهو الصواب[٣]-

(......... وفي الوزنِ يَرْجَحُ).

(١) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٥٨٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩٦٠).

(٢) إحدى الروايتين عن مالك أنَّ الإيمان يزيد ولا ينقص، والرواية الأخرى، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم أنَّه يزيد وينقص. ينظر: التمهيد (٩/ ٢٥٢)، والإيمان الأوسط (ص٣٧١).

(٣) وهي كذلك في طبعة الشطي: (ينمو).

وعند المرجئة ومن جملتهم مرجئةُ الفقهاء أنَّ الإيمانَ لا يزيد ولا ينقص، فهم يزعمون أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ، والتصديقُ واحدٌ لا يتجزَّأُ؛ لأنَّ التصديقَ يقابله الشكُّ، فمَن نقص تصديقُه حصل عنده الشكُّ، وانبنى على قولهم هذا تحريمُ الاستثناءِ في الإيمان؛ لأنَّ الاستثناءَ شكٌّ.

وأمَّا عند أهلِ السنَّةِ القائلين بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ؛ فعندهم أنَّه يجوز الاستثناءُ في الإيمان أو يجب، فلا تقل: أنا مؤمنٌ إلَّا أن تقول: إن شاء الله؛ تبرُّؤًا من الدَّعوى، فالاستثناءُ للبراءة من تزكية النفسِ، ومن دعوى الكمالِ[1].

والأدلةُ على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ ظاهرةٌ في القرآن والسنَّةِ؛ فمنها قولُ اللهِ تعالى: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح: ٤]، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣﴾ [آل عمران]، وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢﴾ [الأنفال].

ومن السنَّةِ ما جاء في حديث الشفاعة وفيه: أنَّ اللهَ تعالى يُخرج من النَّار مَن قال لا إله إلَّا الله وفي قلبه مثقالُ ذرَّةٍ من إيمان، ويُخرج من النَّار مَن قال لا إله إلَّا الله وفي قلبه أدنى أدنى أدنى خردلةٍ من إيمان[2]، فدلَّ هذا على أنَّ في الإيمان تفاضلًا وتفاوتًا، زيادةً ونقصًا.

(١) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٦)، والإيمان لابن تيمية (ص٣٣٤) وما بعدها.

(٢) أخرجه بنحوه: البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣-٣٢٦) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذا قولُه ﷺ: «**أكملُ المؤمنين إيمانًا أَحسنُهم خُلقًا**»[(١)].

وهذا التفاوتُ أمرٌ معلومٌ بالضرورة.

وهل يقول عاقلٌ: إنَّ إيمانَ آحادِ المؤمنين كإيمان أبي بكر وعمر؟! هذا لا يكون.

بل الإيمانُ يتفاوت في القلوب تفاوتًا عظيمًا لا يعلمُه إلَّا اللهُ، مثل تفاوت الأنوار، من نور الشمعةِ فما دونها إلى ضوء الشمس، فأين هذا من هذا!

ومن المسائل المتعلِّقة بالإيمان ومسماه التي اختلف أهلُ العلمِ فيها: التفريقُ بين مُسمَّى الإسلامِ والإيمان[(٢)]:

فمنهم مَن يقول: إنَّ الإسلام والإيمانَ مؤدَّاهما واحدٌ.

ومنهم مَن يقول: إنَّهما متغايران.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّهما يتَّحدان عند الإفراد، فإذا ذُكرَ الإيمانُ وحده دخل فيه الإسلامُ، وإذا ذُكر الإسلامُ وحدَه دخل فيه الإيمانُ، وأمَّا إذا ذُكرا معًا كان المرادُ بالإيمان اعتقادُ القلبِ، وبالإسلام الأعمالُ الظاهرةُ[(٣)]، ويؤيد هذا حديثُ جبريل[(٤)]، فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فسَّرَ الإسلامَ بالأركان الخمسة، وفسَّرَ الإيمانَ بالأصول الستَّةِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٧٤٠٢)، (١٠١٠٦)، وأبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه ابن حبان (٤٧٩)، والحاكم (٢)، وينظر: الصحيحة (٢٨٤)، (١٥٩٠).

(٢) ينظر: السنة للخلال (٣/ ٦٠٢)، وتعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٠٦).

(٣) ينظر: الإيمان الكبير (ص٢٨٣)، والإيمان الأوسط (ص٤٤٢)، (ص٤٨٢).

(٤) أخرجه مسلم (٨) بسياق طويل عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) مختصرًا عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٣٨. ودعْ عَنْـكَ آراءَ الرِّجَـالِ وقولَهـمْ
فَقَـولُ رَسُـولِ اللـهِ أَزْكَـى وأَشْـرَحُ[١]

الشرح

يقول النَّاظم: (ودعْ عَنْكَ): أي: اترك (آراءَ الرِّجَالِ): التي ليس لها سندٌ من كتابٍ ولا سنَّةٍ، وإنَّما هي ظنونٌ واجتهادات، فدعها عنك، ولا تقلِّدْ آراءَ الرجالِ في دِينِ اللهِ، فكلُّ رأيٍ يُخالفُ كتابَ اللهِ تعالى أو سنةَ رسولِه ﷺ يجب ردُّه واطراحُه ودفعُه، فلا يُقام له وزنٌ في الاعتبار.

وكلُّ رأيٍ يتعارضُ مع حُكمِ اللهِ ورسولِه فهو باطلٌ، لكن أصحاب هذه الآراء منهم المتأولُ المجتهدُ المعذورُ، ومنهم المتَّبعُ لهواه وهذا هو المذمومُ، وقد رُوي عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قولُه: «اتهموا الرأيَ على الدِّين»[٢]، يريد الرأيَ الذي يخالفُ الكتابَ والسنَّةَ، وينعى على نفسه أنَّه كان يُعارضُ رسولَ اللهِ ﷺ في شروط صلحِ الحديبيةِ، فرسولُ اللهِ ﷺ يوافق على شرط المشركين لَمَّا قال: «**اكتُب: هذا ما قاضى عليه محمدٌ رسولُ الله**»، قالوا: لا، لو نعلم أنَّك رسولُ اللهِ لَمَا قاتلناك، اكتب: (محمد بن عبد الله)، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**اكتُب: محمد بن عبد الله**»[٣]، وهذا لا يُغيرُ من الواقع، فهو رسولُ اللهِ وإن لم يكتب،

(١) في طبعة الشطي أخّر هذا البيت إلى ما بعد البيت التالي والمثبت بهذا الترتيب من طبعة محمد عبد السلام.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٥٥٨)، والبزار (١٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩)، (٣١٨٤)، ومسلم (١٧٨٣) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. وأخرجه البخاري (٢٧٣١) بسياق طويل عن المِسْوَر بن مَخْرَمَة ومروان.

فعمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا تبيَّنت له فوائدُ الصلحِ تبيَّنَ له خطأُ رأيه، وقال هذه المقولة، يأمر فيها كلَّ مَن أراد مخالفةَ كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِه ﷺ برأيه عند عدم فهمِه، أو لغير ذلك، أن يتَّهم رأيَه.

فقولُ اللهِ -تعالى- وقولُ رسولِه ﷺ يجب أن يُقدَّمَ على قول كلِّ أحدٍ كائنًا مَن كان، وقد تقدَّم[1] مضمونُ ومعنى هذا الكلام عند ذكر الأئمةِ، وأنَّهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أوصوا بهذا، وأمروا أتباعَهم أن يطرحوا أقوالَهم متى عارضت قولَ الرسولِ ﷺ، ويُصوِّرُ ابنُ القيم خطرَ التقليدِ الأعمى، والتعصبِ لآراء المتبوعين والمعظَّمين في نظم «النونية»[2] فيقول:

واللهِ ما خَوفِي الذُّنُوبَ فإنَّها
لَعَلَى طَرِيْقِ العَفْوِ والغُفْرَانِ
لكِنَّما أخشى انْسِلاخَ القَلْبِ مِنْ
تحكِيمِ هذا الوَحْيِ والقُرآنِ
ورِضًا بآراءِ الرِّجَالِ وخَرْصِها
لا كَانَ ذَاكَ بِمِنَّةِ الرحمنِ

فالمقلدُ المتعصِّبُ تجدُه يحكِّم قولَ متبوعِه على النصوص، ويُعارِضُ النصوصَ بأقوال متبوعِه، وهذا يكون في أصحاب المذاهبِ الفقهيةِ، وكذلك في أصحاب النِّحَلِ البدعيَّةِ.

فالنَّاظمُ رَحِمَهُ اللَّهُ قد أحسن في هذه الوصية حيث أمر بأن لا يُعدَل عن قول رسولِ اللهِ ﷺ وسنَّتِه لقول فلان أو فلان، فقولُ رسولِ اللهِ ﷺ

(١) تنظر: (ص ١١٢).
(٢) (٣/ ١٠٣٩-١٠٤٠).

أزكى؛ أي: أكثر خيرًا وبركةً ونماءً؛ لأنه القولُ المسدَّدُ المعصومُ من الإقرار على باطل، فرسولُ اللهِ لا يقول إلَّا حقًّا، أمَّا غيرُه من النَّاس فيُخطئ ويُصيبُ، وتقدَّم(١) أنَّ أقوالَ النَّاس يُنْظَر فيها؛ فما وافق منها الحقَّ قُبِل، لا لأنَّه قاله، وإنَّما لموافقته الحقَّ، وما خالف الحقَّ وجبَ ردُّه، وما لم يتبيَّن فيه هذا ولا ذاك؛ يكون سائغَ الاتباعِ لا واجبَ الاتباعِ.



(١) تنظر: (ص ١١٢).

٣٩. ولا تَـكُ مِـنْ قَـومٍ تَلَهَّـوا بِدِيْنِهِـمْ فَتَطْعَـنَ فـي أهـلِ الحديـثِ وتقـدحُ

الشَّرح

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا تَكُ مِنْ قومٍ تَلَهَّوا بِدِيْنِهِمْ): مرادُه: أيُها السُّنِّيُّ الطالبُ للحقِّ، لا تكن ولا تتشبَّه بقومٍ اتخذوا دينَهم لهوًا ولعبًا، كما أخبر اللهُ عن الكفار فقال تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، واستغنوا بما انتحلوه من الآراء والمذاهبِ عن سنَّة رسولِ اللهِ ﷺ وطعنوا في أهل السنَّة -أهلِ الحديثِ- المُعظِّمين لسنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ.

والفعلُ (فَتَطْعَن): منصوبٌ بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببيَّةِ.

وقولُه: (تَلَهَّوا بِدِيْنِهِمْ): أي لا يكن تَلَهِّيكَ بمذهبك ونِحْلَتِكَ وطريقتِكَ سببًا في طعنك وقدحِك في أهل الحديثِ، وفيمَن خالفَك، وهذا أيضًا موجودٌ عند المتعصبين من أهل المذاهب، يطعنون في أهل الحديثِ ويقدحون فيهم ويتنقصونهم، وموجودٌ كذلك في أهل البدعِ، مثل المعطلةِ نفاةِ الصفاتِ، فيطعنون في أهلِ السنَّةِ؛ أهلِ الحديثِ، ويعيبون تمسُّكَهم بالنصوص، وتحكيمَهم لها في إثبات ما أَثبته اللهُ لنفسه من الأسماء والصفات، وتنزيهه عن النقائص والعيوبِ، قال ابنُ القيم حول هذا المعنى في «النونية»[١]:

---

(١) (٣/ ٨٦٥).




يا مُبغضًا أَهْلَ الحديثِ وشَاتِمًا
أَبْشِـرْ بِعَقْـدِ وِلايَـةِ الشَّـيْطانِ

فمَن يُبغِضُ أهلَ الحديثِ ويشتمُهم ويعاديهم؛ كان ولاؤُه للشيطان.

والواجبُ على المسلم أن يتمسَّكَ بكتاب اللهِ كما قال النَّاظم في مطلع هذه المنظومة:

تمسَّك بِحَبْلِ اللهِ واتَّبِعِ الهُدَى
ولا تَـكُ بِدْعِيًّـا لعلـك تُفْلِـحُ
ودِنْ بكِتَابِ اللهِ والسُّنَنِ التي
أَتَتْ عَنْ رَسولِ اللهِ تَنْجو وتَرْبَحُ[١]



(١) تنظر: (ص ٢٢).

٤٠. إذا مـا اعْتَقَـدتَ الدَّهْـرَ يـا صَـاحِ هـذِه
فأنْـتَ علـى خَيْـرٍ تَبِيـتُ وتُصْبِـحُ

الشَّرح

كأنَّ الناظمَ ختم المنظومةَ والقصيدةَ بنحو ما بدأها به:

فقال: (إذا ما): و(ما) هذه زائدةٌ دائمًا، تقع كثيرًا بعد إذا، و (إذا ما اعْتَقَدتَ الدَّهْرَ): أي: في الدهر وهو الزمانُ، والمعنى إذا اعتقدتَ في كلِّ زمانك هذه العقيدة حتى تلقى ربك.

وقوله: (يا صَاحِ): ترخيمٌ في النداء، وأصلُه: يا صاحبي إذا ما اعتقدت في كلِّ الزمان هذه العقيدةَ التي ذكرتها لك فيما مضى من النَّظم، وما تضمَّنته الأبياتُ من وصايا عامَّةٍ ومفصَّلةٍ، فالعامةُ في البيتين الأولين بالتمسُّكِ بكتاب اللهِ وسنَّةِ رسولِه والاعتصامِ بهما، والوصيةِ بالحذرِ من البدعِ.

والوصايا المفصَّلةُ؛ كالوصيةِ بمذهب أهلِ السنَّةِ في كلام الله، وفي القرآن، والتحذير من قولِ الجهميةِ فيه، ومنهم الواقفة، والأمر باعتقاد ما دلَّ عليه القرآنُ ودلَّت عليه السنَّةُ من رؤية العباد لربهم يومَ القيامة، ومن الإيمان بأنَّ لله تعالى يَدَين، وأنَّه ينزل إلى السماء الدنيا، وهذه جملةُ مسائل من باب الأسماءِ والصفاتِ، ذكرها على سبيل المثالِ وإلَّا فالوصيةُ العامَّةُ تقتضي الإيمانَ بكلِّ ما وصف اللهُ به نفسه أو وصفه به رسولُه من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ، إثباتًا بلا

تمثيلٍ، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى].

كما مضى ذِكرُ ما يجب اعتقادُه من فضل الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتفاضلهم وإنزال كُلٍّ منزلَته، والتنويه بذكر الخلفاءِ الراشدين، وبقيَّةِ العشرة، وبأمهات المؤمنين إلى آخره.

وتقدَّم ذِكرُ جملةٍ من المسائل المتعلِّقةِ باليوم الآخرِ؛ كالحوضِ والميزانِ وعذابِ القبرِ ونعيمِه وفتنةِ القبرِ.

كما تقدَّمَ ذِكرُ الإيمانِ بالقدر، ثم التنويهُ في الأبيات الأخيرة على عقيدة أهلِ السنَّةِ والجماعة في الإيمان خلافًا للخوارج والمرجئة، والتحذيرُ من مذهبي الخوارج والمرجئةِ، وبيانُ مذهبِ أهلِ السنَّةِ في الإيمان، وأنَّه قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، وأنَّه يزيد بالطاعة وينقصُ بالمعصية، ثم ختمَ بالتحذير من التعصُّبِ والتفريطِ، وتحكيمِ الرجالِ وتقديمِ أقوالِهم على سنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وقرَّرَ أنَّ قولَ الرسولِ ﷺ هو الواجبُ التحكيم، فيجب تقديمُ قولِه على قول كلِّ أحدٍ كائنًا مَن كان.

وأخيرًا ختم بهذا البيت للتنويه بحالِ وعاقبةِ مَن تمسَّكَ بمضمون هذه المنظومة:

إذا ما اعتقدتَ الدَّهرَ يا صاحِ هذه
فأنت على خيرٍ تَبيتُ وتُصبحُ

أي: أنت على الخير قائلٌ بالاعتقاد الحقِّ، تبيتُ وتصبحُ مؤمنًا بالله ورسوله، ومؤمنًا بما أخبر اللهُ به في كتابه، وبما أخبر به رسولُه ﷺ.

نسأل اللهَ الثباتَ على دينه، وأن يُعلِّمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علَّمنا، وألَّا يجعل ما علَّمنا حُجَّةً علينا، وألَّا يجعلَ ما علَّمنا علينا وبالًا، ورحم اللهُ الناظمَ على ما أبداه من الوصايا القيمة، وجزاه اللهُ على ذلك خيرًا كثيرًا، وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على عبده ورسولِه، تمت قراءة ومراجعة هذا الشرح للمرة الثانية في يوم الإثنين العاشر من شهر الله المحرم من عام أربعة وأربعين وأربع مئة وألف، والحمد لله رب العالمين.



قائمة المراجع

(أ)

١. **الإبانة الكبرى**، ابن بطة، جماعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٢. **أبكار الأفكار في أصول الدين**، أبو الحسن الآمدي، تحقيق د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

٣. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي، طبعة مجمع الملك فهد.

٤. **إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين**، أبو بكر البيهقي، تحقيق د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

٥. **الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة**، بدر الدين الزركشي، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦. **أحكام الجنائز وبدعها**، محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٢هـ.

٧. **آداب البحث والمناظرة**، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق سعود العريفي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٨. **إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد**، عبد الرحمن البراك، إعداد عبد الله السحيم، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٩. **الأسماء والصفات**، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠. **الإصابة في تمييز الصحابة**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١١. **إصلاح المساجد من البدع والعوائد**، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق وتخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبقة الخامسة، ١٤٠٣هـ.

١٢. **أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد –**، ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣. **اعتقاد الإمام المنبَّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، تحقيق أشرف صلاح علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٤. **إعلام الموقعين**، ابن القيم، تحقيق محمد عزير شمس، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤٠هـ.

١٥. **الإنباه على قبائل الرواة**، ابن عبد البر، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٦. **الإيمان**، محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق د. علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٧. **الإيمان**، ابن تيمية، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

١٨. **الإيمان الأوسط= شرح حديث جبريل**، ابن تيمية، تحقيق علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٤٢٣هـ.

(ب)

١٩. **البعث والنشور**، أبو بكر البيهقي، تحقيق عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠. **بيان تلبيس الجهمية**، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

(ت)

٢١. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين الذهبي، تحقيق د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٢. **تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك**، محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٢٣. **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٤. **تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، إبراهيم بن محمد الباجوري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥. **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، العِراقي، ابن السبكي، الزبيدي، استخراج محمود الحَدّاد، دار العاصمة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦. **تخريج أحاديث الكشاف**، الزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٧. **التدمرية**، ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

٢٨. **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٩. **التعليق على القواعد المثلى**، عبد الرحمن البراك، إعداد عبد الله المزروع، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ.

٣٠. **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء**، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣١. **التفسير البسيط**، علي بن أحمد الواحدي، عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٣٢. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٣٣. **تهذيب التهذيب**، ابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

٣٤. **تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**، ابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران ونبيل السندي، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤٠هـ.

٣٥. **توضيح مقاصد العقيدة الواسطية**، عبد الرحمن البراك، إعداد عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ.

٣٦. **التوضيحات الجلية في شرح الفتوى الحموية**، عبد الرحمن البراك، مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.

(ج)

٣٧. **جامع البيان في تفسير القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٨. **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٩. **جامع المسائل**، ابن تيمية، تحقيق عزير شمس وآخرين، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤٠هـ.

(ح)

٤٠. **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، ابن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، دار ابن حزم، طبع ١٤٤٠هـ.

٤١. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٢. **جواب في الإيمان ونواقضه**، عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

(خ)

٤٣. **خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول**، أبو شامة المقدسي، تحقيق جمال عزون، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

(د)

٤٤. **درء تعارض العقل والنقل،** ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

(ر)

٤٥. **الرد على الجهمية،** عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٤٦. **الرد على المنطقيين،** ابن تيمية، تحقيق عبد الصمد الكتبي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٧. **الرسالة،** محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،** محمد بن أبي الفيض الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

٤٩. **الرسل والرسالات،** عمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤١٧هـ.

٥٠. **الروح،** ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

٥١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،** محمود بن عبد الله الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ز)

٥٢. **زاد المسير في علم التفسير**، ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٣. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

(س)

٥٤. **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٥. **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٦. **السنة**، أبو بكر الخَلَّال البغدادي الحنبلي، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٧. **السنة**، أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٥٨. **السنة**، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، دار عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٥٩. **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٦٠. **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٦١. **سنن الترمذي**، أبو عيسى الترمذي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٦٢. **سنن النسائي**، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، طبعة ١٤١٤هـ.

٦٣. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٦٤. **السيرة النبوية**، ابن هشام، تحقيق السقا والأبياري والشلبي، دار إحياء التراث العربي.

(ش)

٦٥. **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٦٦. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ.

٦٧. **شرح حديث النزول**، ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٦٨. **شرح الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٧هـ، وطبعة دار السلام بتخريج الألباني الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ.

٦٩. **شرح العقيدة التدمرية**، عبد الرحمن البراك، إعداد عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٤١هـ.

٧٠. **شرح غاية المراد في نظم الاعتقاد**، أحمد الخليلي، دار الكلمة الطيبة، سلطنة عُمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٧١. **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، ابن قيم الجوزية، تحقيق زاهر بن سالم بلفقيه، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤١هـ.

٧٢. **الشريعة**، محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي، تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

(ص)

٧٣. **الصحاح**، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٧٤. **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٧٥. **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة الرسالة الناشرون، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٣٩هـ، وطبعة السلفية ومكتباتها، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٧٦. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٧. **صريح السنة**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق بدر يوسف المعتوق، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٧٨. **صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها**، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية للطبعة الجديدة، ١٤١٧هـ.

٧٩. **الصواعق المرسلة**، ابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

(ط)

٨٠. **طبقات الحنابلة**، ابن أبي يعلى، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز، طبعة ١٤١٩هـ.

٨١. **طبقات الصوفية**، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(ع)

٨٢. **عارضة الأحوذي**، أبو بكر بن العربي، دار الكتب العلمية بيروت.

٨٣. **عالم الملائكة الأبرار**، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٢٥هـ.

٨٤. **عقائد الشيعة الإثني عشرية سؤال وجواب**، عبد الرحمن الشثري، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الثالثة للطبعة الجديدة، ١٤٣٧هـ.

٨٥. **العقيدة الواسطية**، ابن تيمية، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٨٦. **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(ف)

٨٧. **الفَرق بين الفِرق**، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا.

٨٨. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨٩. **فضائل الصحابة**، أحمد بن حنبل، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

(ق)

٩٠. **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.

(ك)

٩١. **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية= النونية**، ابن قيم الجوزية، مجموعة من المحققين، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤٠هـ.

٩٢. **كتاب الصلاة**، ابن قيم الجوزية، تحقيق عدنان بن صفاخان البخاري، دار ابن حزم، طبعة ١٤٤٠هـ.

٩٣. **كتاب العروض**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٩٤. **كشف الأستار عن زوائد البزار**، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٩٥. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث.

(ل)

٩٦. **لسان العرب،** ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٩٧. **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية،** محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، تحقيق عبد الله بن محمد البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(م)

٩٨. **المبسوط في القراءات العشر،** أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٩٩. **المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين،** سيف الدين الآمدي، تحقيق حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٠٠. **المحرر الوجيز،** ابن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفاروق وغيره، مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية في قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١٠١. **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية،** اختصره بدر الدين البعليّ، تحقيق عبد المجيد سليم ومحمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية،** جمع وترتيب ابن قاسم، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

١٠٣. **مدارج السالكين**، ابن القيم، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

١٠٤. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٥. **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠٦. **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

١٠٧. **مسند أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. وطبعة المعارف، الطبعة الثالثة، تحقيق أحمد شاكر.

١٠٨. **مسند البزار= البحر الزخار**، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٩. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، القاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

١١٠. **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق محمد صبحي حلّاق، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١١. **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ.

١١٢. **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

١١٣. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١٤. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١٥. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، أبو الحسن الأشعري، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، طبعة ١٤٣٠هـ.

١١٦. **منازل الأئمة الأربعة**، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي، تحقيق محمود بن عبد الرحمن قدح، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١٧. **منهاج السنة**، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٨. **المنظومات العقدية عند أهل السنة والجماعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري - جمعًا ودراسة**، خالد بن عبد العزيز النمر، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٩. **ميزان الاعتدال**، الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

(ن)

١٢٠. **النبوات**، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢١. **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر،** ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٢٢. **النزول،** الدارقطني، تحقيق علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٢٣. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر،** محمد بن أبي الفيض الكتاني، تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

١٢٤. **النكت الظراف (مطبوع مع تحفة الأشراف للمزي)،** ابن حجر، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

(هـ)

١٢٥. **هدى الساري = مقدمة فتح الباري،** ابن حجر، إشراف شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.



الفهرس التفصيلي

الفهرس الإجمالي

للاطلاع على قائمة
حديثة لمؤلفات الشيخ
ومتجر الكتب:
امسح الرمز



